

المركز الجامعي الونشريسي - تيمسيلت -
معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية



الموضوع:

فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2017-2000

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في العلوم الإقتصادية
تخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

إشراف الأستاذة:

سهلي رقية.

إعداد الطالب:

بياز أمين.

لجنة المناقشة :

رئيسا

مقررة ومشرفة

ممتحنا

الأستاذ : صافقة بن عيسى

الأستاذة: سهلي رقية

الأستاذ: باريك مراد

السنة الجامعية 2018/2019

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيزين الغاليين
وإلى إخوتي وأخواتي وزملائي
وإلى أساتذتي.

كلمة شكر وتقدير

الشكر والحمد لله على نعمته هذه الذي وفقنا على إنهاء هذا العمل المتواضع
فالحمد لله كبيرا والشكر له كثيرا
أتقدم بخالص شكري لكل من أعانني على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر
الأستاذ المشرف الدكتورة سهلي رقية على دعمها ومساندتها طوال فترة إنجاز
هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم
بقبول الإشتراك في المناقشة هذا البحث وتقييمه.

فاللهم لك منا كل الشكر والثناء على نعمة الصبر والطاعة والولاء لك حمدا
لائمل من ذكره حتى نلتاق في ساعة الصفح وأنت راض عنا يارب
و الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم.

الملخص:

تأتي هذه الدراسة لمناقشة موضوع فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر، من خلال إستخدام الأدوات البحثية المتاحة وإرتكازا على البيانات والإحصائيات المتعلقة بجوانب الدراسة المتحصل عليها من الهيئات والمؤسسات الرسمية، وذلك لتقييم عملية الفعالية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017، على مقارنة تحليلية لأدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم، ولقد ظهر لنا أنه لا يمكن الإعتماد على السياسة النقدية وحدها في معالجة التضخم إلا بالتنسيق بين مختلف السياسات الإقتصادية ومنها السياسة المالية، وإعطاء حرية أكبر لبنك الجزائر في إختيار الأهداف والأدوات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم.

Abstract:

This study aims to discuss the effectiveness of monetary policy in processing inflation in Algeria, through the use of available research tools and based on databand statistics related to the aspects of the study obtained from official bodies and institutions, to assess the effectiveness of the operation between 2000 and 2017, analytical approach to montary policy instruments in tackling inflation, we have found that it is not possible to rely solely on monetary policy in dealing with inflation unless there is coordination between various economic policies, including fiscal policy, and give greater freedom to the Bank of Algeria in the selection of objectives and tools.

Keyword: Monetray policy, inflation.

الصفحة	المحتويات
	اهداء
	كلمة شكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ- و	مقدمة عامة
الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية	
03	المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية إتجاهاتها وأهدافها
03	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وإتجاهاتها
05	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
09	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها
09	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية
14	المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
17	المبحث الثالث: الأساس الفكري للسياسة النقدية
17	المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية
26	المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية
31	المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة
35	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : ظاهرة التضخم وسبل معالجته	
38	المبحث الأول: ماهية التضخم
38	المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه
43	المطلب الثاني: أسباب التضخم
48	المطلب الثالث: آثار التضخم
52	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
52	المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي
54	المطلب الثاني: تفسير التضخم في الفكر الحديث
56	المطلب الثالث: الإتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم

60	المبحث الثالث: سبل معالجة التضخم
60	المطلب الأول: السياسة النقدية
66	المطلب الثاني: السياسة المالية ووسائل مباشرة أخرى
68	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالتضخم
71	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم	
75	المبحث الأول: مسار ووضعية السياسة النقدية في الجزائر 1962-2017
75	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر
81	المطلب الثاني: الوضعية النقدية في الجزائر
86	المطلب الثالث: مدى مساندة النمو الإقتصادي لكمية النقود المتداولة في الإقتصاد
88	المبحث الثاني: تشخيص التضخم في الجزائر 2001-2017
88	المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر والقطاعات المحركة له
92	المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر
95	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في مكافحة التضخم 2001-2017
95	المطلب الأول: تقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم
98	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر 2001-2017
105	خلاصة الفصل
107	خاتمة عامة
111	المراجع

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	الرقم
20	أثر تغيرات كمية النقود على المستوى العام للأسعار.	01-01
23	العلاقة الكمية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.	02-01
25	معادلة "كامبريدج" للأرصدة.	03-01
28	عرض النقود في التحليل الكينزي.	04-01
29	الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط.	05-01
30	منحنى الطلب على النقود بغرض المضاربة.	06-01
41	الدورة الخبيثة للتضخم.	01-02
41	يوضح التضخم الجامح (الزاحف).	02-02
44	أسباب زيادة الطلب الكلي.	03-02
47	هيكل تفسيري لتضخم الطلب.	04-02
48	التضخم عن طريق التكاليف.	05-02
85	الإحتياطيات الخارجية في الفترة (2001-2017).	01-03
87	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).	02-03
96	التطور السنوي لمؤشر أسعار الإستهلاك (CPI) والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).	03-03
101	تطور معدل إعادة الخصم والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	04-03
104	تطور مؤشرات أداة الإحتياطي الإجمالي مقارنة بالتضخم للفترة (2001-2017).	05-03

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
83	مؤشرات الوضعية النقدية في الجزائر في الفترة (2001-2017).	01-03
85	الإحتياطات الخارجية في الفترة (2001-2017).	02-03
87	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).	03-03
96	التطور السنوي لمؤشر أسعار الإستهلاك (CPI) والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).	04-03
100	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	05-03
103	تطور مؤشرات أداة الإحتياطي الإجباري للفترة (2001-2017).	06-03

لقد شهد العالم صدمات إقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار إقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها.

وقد شكلت السياسة النقدية محورا هاما في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الإقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي إختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الإقتصادية الكلية، فإحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الإقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الإقتصادي، ثم جاء "كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، وإسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينيات من القرن العشرين على يد "فريدمان" وإزداد الإهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الإقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الإستقرار الإقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

وعرفت الجزائر على غرار الدول النامية أوضاع إقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الإقتصادي بشكل عام وإختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن معدلات التضخم العالية، والإرتفاع في الأسعار الذي أثر سلبا على السياسة الإقتصادية وكذا مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدودة، لهذا لا بد من ضمان إستقرار الأسعار وتجنب التضخم والإنكماش، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد إقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية لكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات، كما تؤثر أيضا على سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة، وأسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الإقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، خاصة وأن الجزائر تبنت برنامج إصلاحات مكثف من أجل إعادة النظر في سياستها الإقتصادية كضرورة ملحة يفرضها التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، حيث

قامت بتبني بعض السياسات التي تتعلق بالتوازنات الإقتصادية الكبرى بغرض الحد من الضغوط التضخمية.

الإشكالية:

وما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى نجاح السياسة النقدية في الجزائر في كبح الضغوط التضخمية في ظل التوسع في الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2001-2017)؟

الأسئلة الفرعية:

وتفودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح التساؤلات التالية:

- 1- هل يمكن الإعتماد على السياسة النقدية وحدها في مكافحة التضخم؟
- 2- ما العمل من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي؟
- 3- ما هو دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري؟
- 4- ما هو أهم مجال رئيسي من أجل سياسة نقدية فعالة؟
- 5- كيف يكون تقييم فعالية ونجاعة السياسة النقدية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- 1- لا يمكن الإعتماد على السياسة النقدية وحدها في مكافحة التضخم.
- 2- لا يمكن تحقيق الإستقرار الكلي إلا بالتنسيق بين السياسات الإقتصادية الكلية.
- 3- إن المهمة الرئيسية للبنك المركزي تتمثل في تخفيف حدة الإختلالات التي عرفها الإقتصاد الجزائري والتي يجب أن تساندها إصلاحات فعالة ودقيقة في نطاق السياسة النقدية والأسواق المالية.
- 4- لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية واضحة في الجزائر قبل إصلاح قانون النقد والقرض، والذي سمح بإستعمال أدوات جديدة وملائمة للمرحلة الإنتقالية.
- 5- يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في الإقتصاديات الإنتقالية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف والمكافحة الفعلية لمشكلة التضخم وبالتالي الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الموضوع في حد ذاته كون أن السياسة النقدية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أدوات السياسة الإقتصادية وتبرز أهميتها في معالجة مختلف المشاكل الإقتصادية التي على رأسها التضخم، كما أنها الوسيلة الفعالة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وتوظيف المدخرات النقدية وخدمة أهداف التنمية، وعلى وجه الخصوص حالة الجزائر أين إرتفعت معدلات التضخم، وإشتدت الآثار الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عنه.

أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة في:

- 1- محاولة إبراز السياسة النقدية في الجزائر ودورها في القضاء على التضخم.
- 2- محاولة معرفة الأسباب الرئيسية للتضخم ووسائل مكافحته ونخص بالذكر أدوات السياسة النقدية ومعرفة الآثار الناجمة عن هذه المشكلة في الجزائر.
- 3- محاولة إيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية الوطنية من داخل التراب الوطني، دون اللجوء إلى إنتظار الحل من العالم الخارجي، إلى جانب الرغبة في إنشاء سياسة نقدية إقتصادية حديثة ومضمونة الفعالية، خاصة وأن الجزائر دولة أخذة في النمو، فإنفرادها بسياسة خاصة بها من شأنه أن يساهم في دفع عجلة التنمية لديها، والإلتحاق بركب الدول المتقدمة.
- 4- التعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر لمكافحة التضخم وتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي.

مبررات ودوافع إختيار الدراسة:

ظهور أدوات حديثة للسياسة النقدية، إضافة إلى كون الجهة المختصة بتنفيذ السياسة النقدية والرقابة عليها، تشهد ظهور إصلاحات جديدة تواكب العولمة الإقتصادية والتفتح على العالم، حيث أن وظائف البنك المركزي في تطور مستمر وهذا ما يعني تحديث أدوات وأساليب السياسة النقدية بشكل مستمر أيضاً.

إلى جانب إرتباط الموضوع بظاهرة حتمية، فلا تكاد تخلو دولة من مشكلة التضخم، وخطورة هذه المشكلة تعتبر دافعا قويا لإختيار هذا الموضوع والتخصص في دراسته.

ويمكن لهذه الدراسة أن يكون بمثابة نقطة مكملة لدراسات أخرى حول جوانب لم يتم التطرق إليها في موضوع السياسة النقدية، أو في مجال الإقتصاد التطبيقي دراسات قياسية أو تنبؤات.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في:

- 1- الحدود المكانية: يتمثل في إسقاط حالة الجزائر من حيث السياسة النقدية المطبقة فيها.
- 2- الحدود الزمانية: حدد الجانب الزمني بداية من 2000 إلى غاية 2017، وبالتالي التركيز على الإحصائيات الجديدة

المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم إستخدام:

- 1- المنهج الوصفي: وذلك من خلال التطرق في الإطار النظري إلى أهم المفاهيم التي تقوم عليها السياسة النقدية والتضخم.
- 2- المنهج التحليلي: الذي يسمح بإستيعاب الجانب النظري للدراسة من خلال تحليل البيانات التي تتوفر لدينا وإسقاطها على موضوع الدراسة وإستنتاج مختلف النتائج.

الدراسات السابقة:

- 1- عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013، حيث تطرق في إشكاليته إلى ما دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم؟ في حين تبرز أهميتها في معالجة إرتفاع معدلات التضخم والآثار الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عنه، من أجل الوصول لأهداف الدراسة المتمثلة في محاولة إبراز السياسة النقدية في الجزائر ودورها في القضاء على التضخم خلال الفترة الممتدة من 2013/2000، وهو الشيء الذي شد أنتباهنا من خلال تمديد فترة الدراسة إلى سنة 2017.

حيث توصل إلى نجاح السياسة النقدية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج العوامل الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية نظرا للإخفاض التدريجي في حجم الإقتراض الحكومي من

البنك المركزي وإعتماد السلطات الحكومية في تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية غير تضخمية.

2- موقار حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014، لتطرح إشكالية في ما مدى مساهمة السياسة النقدية في الحد من التضخم؟، وتمحورت أهمية دراستها كونها تربط بين المتغيرات الإقتصادية والنقدية وهي تطور السياسة النقدية والتضخم، من خلال هذا الموضوع كان لنا الرغبة في تمديد فترة الدراسة حيث تميزت بإنخفاض أسعار البترول ولجوء الحكومة إلى التمويل غير التقليدي.

حيث توصلت إلى أن أدوات السياسة النقدية بالفاعلية في معالجة الضغوط التضخمية أكثر منه في حالات الكساد وذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في إرتفاع التضخم.

أقسام الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث كان الفصل الأول "ماهية السياسة النقدية"، فقد خصص لدراسة الإطار النظري والفكري للسياسة النقدية من خلال ثلاثة مباحث، فالأول تناول تعريف السياسة النقدية إتجاهاتها وأهدافها، أما الثاني فقد تناول موضوع أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها، والثالث الأساس الفكري للسياسة النقدية.

أما الفصل الثاني كان بعنوان "ظاهرة التضخم وسبل معالجته"، وقد حاولنا من خلاله تقديم المفاهيم العامة عن التضخم، وبعدها تطرقنا إلى النظريات المفسرة للتضخم، ثم سبل معالجة التضخم.

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم السياسة النقدية والتضخم يتبقى طرق قياسهما ومن ثم جاء الفصل الثالث الذي كان تحت عنوان " فعالية السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم"، وتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى مسار ووضع السياسة النقدية في الجزائر، يليه تشخيص التضخم في الجزائر، وأخيرا أدوات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في مكافحة التضخم.

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلاً خصباً لكثير من البحوث والدراسات، وتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الإقتصاديين على إختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الإستقرار الإقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والإئتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الإقتصادية السائدة بهدف إمتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الإقتصاد بالسيولة في حالة إنتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء السياسة النقدية، حيث تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل إقتصاد بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على إستقرار قيمة النقد، أو الحد من التضخم عن طريق مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من الأدوات المختلفة، ولهذا نحاول في هذا الفصل التطرق الى السياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية إتجاهاتها وأهدافها.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.

المبحث الثالث: الأساس الفكري للسياسة النقدية.

المبحث الأول : تعريف السياسة النقدية إتجاهاتها وأهدافها.

لقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية فظهرت ممارسة السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وزداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة. لذلك إعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا و مهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية وإتجاهاتها**أولا: تعريف السياسة النقدية**

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم السياسة النقدية حسب المفكرين والمحللين الاقتصاديين، لذا أعطينا عدة تعاريف للسياسة النقدية منها:

1- عرفها بلعزوز بن علي على أن السياسة النقدية هي: "مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية"¹.

2- وقد عرفها الدكتور "أحمد فريد مصطفى" و الدكتور "سهير محمد"، على: "أنها الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة، أسعار الصرف العملة الوطنية و هذا كله حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة"².

3- عرف ناظم محمد نوري الشمري على أن السياسة النقدية هي: "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد"³.

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير والتشريعات والأحكام والتعليمات والقوانين والأوامر التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو الإمتصاص، بغية تحقيق مجموعة من

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص112.

² أحمد فريد مصطفى، سعيد محمد السيد حسن، السياسات النقدية البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص93.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1995، ص30.

الأهداف من بينها تحقيق الإستقرار الإقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات العنيفة بالمحافظة على إستقرار قيمة العملة على النطاقين الداخلي والخارجي، لمحاولة المحافظة على ثبات نسبي لمستوى الأسعار بإستخدام مجموعة من الأدوار في مدة زمنية معينة، ولهذا السياسة النقدية متعلقة بالنقد نفسه والجهاز النقدي ككل خاصة المصرفي منه وسياسة الائتمان.

ثانياً: إتجاهات السياسة النقدية

إن إتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها، لذلك سنتطرق في هذا المطلب لدراسة تلك الإتجاهات¹:

1- السياسة النقدية التقييدية (الإتجاه الإنكماش)

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق والإئتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدلات الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار وبالتالي محاربة التضخم.

2- السياسة النقدية التوسعية (الإتجاه التوسعي)

عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الإئتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وخفض معدل الفائدة فيرتفع حجم الإستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

3- الإتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية

هناك إتجاه آخر للسياسة النقدية المتعلق بالدول النامية، فهذه الدول تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد وتصدير المواد الأولية إلى الخارج وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم ووسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول وهذا لحصر آثار التضخم.

¹ مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص190.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية بصفة عامة إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية إنطلاقاً من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل أساساً في تحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار (محرابة التضخم)، البطالة ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: الأهداف الأولية

تتمثل الأهداف الأولية في مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها من أجل التأثير في الأهداف الوسيطة، وهي عبارة عن حلقة وصل تربط بين أدوات السياسة النقدية وبين الأهداف الوسيطة، تضم هذه الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات هما: مجمعات الإحتياطات النقدية وظروف سوق النقد¹.

1- مجمعات الإحتياطات النقدية

تتضمن مجمعات الإحتياطات النقدية كل من القاعدة النقدية، مجموع إحتياطات الودائع الخاصة، الإحتياطات غير المقترضة ومجموع احتياطات البنوك.

- تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور المتمثلة في الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع.
- تشمل الإحتياطات المصرفية ودائع البنوك لدى البنك المركزي بما فيها الإحتياطات الإلزامية و الإحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك. وبالنسبة لإحتياطات الودائع الخاصة فهي تمثل إجمالي الإحتياطات مطروحا منها الإحتياطات الإلزامية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.
- أما الإحتياطات غير المقترضة فهي تمثل إجمالي الإحتياطات مطروحا منها الإحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة)².

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص114.

² معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال التضخم (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013-2014، ص18.

2- ظروف سوق النقد

تظم هذه المجموعة الإحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية.

يقصد بظروف سوق النقد قدرة المقترضين وموافقته السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط القروض الأخرى¹.

وتمثل الإحتياطات الحرة الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطوحا منها الإحتياطات التي إقتضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الإقتراض، بحيث تكون الإحتياطات الحرة موجبة في حالة ما إذا كانت الإحتياطات الفائضة أكبر من الإحتياطات المقترضة، وإذا حدث العكس تكون الإحتياطات الحرة سالبة².

ثانيا: الأهداف الوسيطة.

سميت أهداف وسيطة لأن البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف، كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية والعامّة.

تمتاز الأهداف الوسيطة بـ:

- أن تكون سهلة التقييم والقياس.
 - أن تكون لها علاقة متينة وواضحة مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
 - أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة، بحيث يمكن أن تؤثر عليها بسرعة.
- من بين هذه الأهداف نجد أسعار الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية.

1- أسعار الفائدة.

إستخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط، وكان من إستعمال الإحتياطات الحرة في الخمسينيات أو الستينيات هو التأثير على هذا الهدف إما بالإرتفاع أو الإنخفاض، وفي الواقع أن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤثر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي وهي:

- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب والعرض والإئتمان وبالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.

¹ إكن لويس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص39.

² معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال التضخم (حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص19.

- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والإسمية ولا ضمان أن يحقق سعر فائدة معين أهداف معينة وذلك لأنه عرضة لآثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات، فسعر الفائدة المناسب للإستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقي المتوقع يتلاءم مع الطلب ولا تعرف الصلة بينه وبين سعر الفائدة الإسمي الذي على أساسه تجري السياسة النقدية¹.
- الإرتباطات بين تغيرات الأسعار وأسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة.
- نلاحظ أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الإستثمار وأن أسعار الفائدة المرتفعة تقيد الإستثمار

2- معدل صرف النقد

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الإقتصادية لدولة ما وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الإقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد إتجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية.

عندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض للتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الإقتصادية والحالية لحكومة ما².

إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والإخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد.

إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر يفرض على الأعوان الإقتصاديين ضغطا إنكماشيا وهو ما يحدث إختفاء المؤسسات غير القادرة على التأقلم وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل.

¹ يوسف كمال محمد، السياسة الإقتصادية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1996، ص28.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، مرجع سابق، ص117-118.

3- المجمعات النقدية.

"يعتبر النقديون أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية عند مستوى قريب من معدل نمو الإقتصاد هو الهدف المركزي للسلطات النقدية لهذا عملت السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة على تحقيق هذا الهدف بالتدرج مثل النظام الفدرالي للإحتياطي الأمريكي إبتداء من سنة 1972، بنك ألمانيا الفدرالي إبتداء من سنة 1974، بنك فرنسا وبنك إنجلترا ابتداء من سنة 1976"¹.

تمثل الكتلة النقدية النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها لكن في السنوات الأخيرة أصبح من الصعب تحديد المجمع النقدي والتحكم فيه بسبب تغيير سرع تداول النقد، وبسبب ظهور الإبتكارات المالية الحديثة، وفي البحث عن المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة، يطرح الإشكال حول ما إذا كان يجب اللجوء إلى المجمع الضيق M_1 أو المجمع الواسع M_2 أو المجمع الأوسع M_3 ، وهناك مبررات لإستخدام كل من المجمع الضيق والمجمع الواسع. كخلاصة يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الواسع هو الذي أصبح يجذب إهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية.

ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

تعتبر الأهداف النهائية للسياسة النقدية على مجموعة الأهداف التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها في إطار أهداف السياسة الإقتصادية.

1 - تحقيق الاستقرار في الأسعار: يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج إحتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية إحتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها.

والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة إستقرار مستويات الأسعار، يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى. وقد أكد فريدمان "أنه لا توجد دولة في العالم إستطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود"².

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، مرجع سابق، ص118.

² عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2013، ص18.

2- تحقيق العمالة الكاملة (التشغيل الكامل): يعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، ولكن تحقيق العمالة الكاملة يسمح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5%. بحيث تقوم زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزيد الاستثمار والتشغيل في الإقتصاد القومي¹.

3- تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي.

4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.

تتلخص آلية السياسة النقدية في إستخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية.

تلجأ السلطات النقدية إلى مجموعة من الوسائل تسمى بأدوات السياسة النقدية، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية (غير مباشرة) وأدوات مباشرة.

أولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة).

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر للتأثير على مستوى الائتمان في إطار إقتصاد ما يهدف إلى التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية.

1- سياسة سعر إعادة الخصم

من أقدم الأدوات التي إستخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان والتي مارسها البنوك المركزية منذ سنة 1938 في إنجلترا أولاً، ثم فرنسا سنة 1857، و في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وفي الجزائر سنة 1972.

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لدى الحصول على إحتياجات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان و منح القروض للمتعاملين معها من الأفراد و المؤسسات²، وعندما يغير البنك المركزي سعر الخصم فإنه يغير

¹ السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة 1، دار الفكر، الأردن، 2010، ص195.

² سليمان مجدي، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غرب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2002، ص10.

من عرض النقود، فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود فإن البنك المركزي يخفض سعر الخصم وبذلك يشجع البنوك على الإقتراض منه وإذا تم ذلك فإن القاعدة النقدية وبالتالي عرض النقود يزداد وإذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود فإن البنك يزيد من سعر الخصم وهذا يعوق قدرة البنوك التجارية على الإقتراض منه، وهكذا فإنه بتغيير سعر الخصم يتوفر للبنوك حافز لتغيير إقتراضها من البنك ولذلك تتغير القاعدة النقدية وعرض النقود.

وهناك علاقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك إلى عملائها، وكلما إرتفع سعر إعادة الخصم كلما زاد سعر الفائدة على القروض حتى تستطيع أن تقوم البنوك بإقتراض أموالها وتحقيق هامش ربح معقول لأنها تقترض من البنك المركزي نظير الأوراق التجارية التي تحصل عليها من العملاء.¹

2- سياسة السوق المفتوحة.

تعتبر من أهم أدوات السياسة لاسيما في الدول المتقدمة، و أول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1931 ثم عقبها فرنسا سنة 1938.

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية.²

- "أما كينز فإنه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية بأدوات السياسة النقدية الأخرى لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على المعروض النقدي ومن ثم في حجم الإئتمان الذي تمنحه البنوك فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن إستعمال هذه الأداة غير كافي ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية وأن تتمتع الدول بأسواق مالية ونقدية متطورة ومنظمة".

- في حالة معاناة الإقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما يجوزته من أوراق مالية للبيع ومن ثم يقوم بإمتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقود فيقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الإئتمان.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 26، 27.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 125.

- إذا كان الإقتصاد يعاني من ظاهرة الإنكماش يتدخل البنك المركزي لتشجيع الإئتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الإقتصادي بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية.
- تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من البنك المركزي الذي تكون له الرقابة الكاملة على حجم عمليات السوق المفتوحة.
- عمليات السوق المفتوحة مرنة فيمكن أن تمارس بأي درجة بغض النظر عن مدى صغر حجم المطلوب فيمكن أن تحقق هذا الهدف بشراء أو بيع أوراق مالية بحجم صغير أو حجم كبير.
- تؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفائدة إذ أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى رفع أسعارها وفي نفس الوقت إنخفاض العوائد المتأتية منها طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالية¹.

3- سياسة معدل الإحتياطي الإجباري.

أول من إستعمل هذه الأداة بشكل مباشر هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933، ولم يبقى الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين وإنما أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية فيما يخص خلق الإئتمان وذلك حسب أغراض السياسة النقدية ومقتضيات الوضع الإقتصادي السائد.

معدل الإحتياطي الإجباري هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك².

ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الإحتياطي القانوني ما يضطر البنوك التجارية إلى تقليل الفائض في الأرصدة النقدية لتغطية الزيادة في الإحتياطي النقدي ما ينقص من قدرة البنوك على منح الإئتمان، وعادة ما يقوم البنك المركزي بإستخدام هذه الوسيلة إذا تأكد أن حجم الإئتمان

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 125، 126.

² عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 228.

الذي قدمته البنوك التجارية قد تجاوز المستوى الطبيعي وترى ضرورة العمل على تخفيضه بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية في الإقتصاد¹.

ثانيا: الأدوات المباشرة

من الأدوات المباشرة الأكثر إستعمالا نجد ما يلي:

1- سياسة تأطير القروض (تخصيص الإئتمان).

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية. أثناء حدوث تضخم تقوم الدولة بوضع سياسة تأطير القرض، حيث يقوم البنك المركزي وفقا لهذه السياسة بمنح الإئتمان بالأولوية للقطاعات التي تتسبب في إحداث التضخم، ويمكن لهذه السياسة أن تتعلق بأجل القروض (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل).

كما يقوم البنك المركزي بوضع الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، ويكون هذا عند قيام الدولة بصياغة سياسة تأطير قروض إجبارية خاصة سنة 1948 في فرنسا لأول مرة. وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرافقة ببرامج إستقرار للكتلة النقدية وكذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخار².

2- الإقناع الأدي.

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أديبا بخصوص تقديم الإئتمان وتوجيهه حسب الإستعمالات المختلفة³، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الإتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الإئتمان في مجال معين بوسائل منها الإقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية (سياسة المصارحة) وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف و المجلات، لتغيير إتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والإستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي⁴، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما إقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشئ من التحذير والوعيد، إلا أن هذه الأداة لا تنتج

¹ السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص228.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، مرجع سابق، ص146.

³ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص93.

⁴ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1978، ص316.

آثار إذا كانت غير مدعمة بوسائل أخرى مثل سياسة معدل إعادة الخصم، أو معدل الإحتياطي الإجباري كون أن الإدارة النقدية لا تستطيع الإستجابة بتغيير سلوك المنشآت المالية بمجرد تهديد شفهي أو إقناع أدبي¹.

3- السياسة الإنتقالية للقروض

تهدف الإجراءات الإنتقالية إلى تسهيل الحصول على أنواع معينة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة من القروض نحو المجالات المرغوب تطويرها وتحفيزها من طرف الدولة ضمن إطار السياسة الإقتصادية الكلية، وعليه تتخذ بعض الإجراءات فيما يتعلق بهذه القروض، كتحديد مبلغ القرض المسموح للبنوك التجارية منحه لعدد معين من المقترضين، كما تحدد مبالغ وتواريخ إستحقاق القروض الموجهة للإستثمارات الخاصة وأيضاً التعريف بأنواع القروض ممنوعة التقديم².

ثالثاً: الأدوات المكتملة للسياسة النقدية.

توجد مجموعة من الأدوات المكتملة للسياسة النقدية، نذكر البعض منها فيما يلي³:

1- السياسة المالية.

المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية وحتى أوائل القرن العشرين كان الهدف الأساسي هو ضمان تعادل الإيرادات مع النفقات الضرورية للحفاظ على الأمن والدفاع، ولكن بعد ما تعرض المجتمع الدولي للكساد الكبير وقيام الحروب والنزاعات الإشتراكية كان من الضروري أن تقوم الميزانية بدور أبعد مدى من مجرد تحقيق التعادل بين الإيرادات والنفقات بالمفهوم السابق وفي صدد هذا نتبع ما يلي:

- زيادة حجم الإستثمارات في المجالات المختلفة، الأمر الذي يقضي زيادة الإيرادات لتغطية تكاليف هذه الإستثمارات.
- إستخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم.
- التنويع في الضرائب المباشرة، سواء للحد من الطلب (زيادة الضرائب) أو لزيادة الطلب لإيجاد الحافز على النهوض في حالة الكساد (تخفيض الضرائب).

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص213.

² معمر ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال التضخم (حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص29.

³ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة 2، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص214، 215.

2- البيع بالتقسيط.

من السياسات المكملة للسياسة النقدية النظر في سياسة البيع بالتقسيط، ويمكن للدولة أن تأخر في السياسة الاقتصادية عن هذا الطريق بوسيلتين:

- تعديل قيمة القسط الأول.

- تعديل أقصى فترة للإستيراد.

فإذا أرادت مكافحة التضخم فإنها تلجأ إلى رفع قيمة القسط الأول وتقليل مدة السداد وإذا أرادت أن تشجع الرواج في حالة الكساد فإنها تخفض قيمة القسط الأول وتطيل فترة السداد.

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

تعتبر " قناة الإبلاغ " عن السياسة النقدية الطريق الذي من خلاله تصل أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لإختيار الهدف الوسيط، والتي سوف يأتي ذكرها لاحقاً، وتنحصر هذه القنوات في¹:

أولاً: قناة معدل الفائدة : تعتبر قناة معدل الفائدة القناة التقليدية لإنتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو،

حيث تؤدي السياسة النقدية التقييدية (الإنكماشية) $M \downarrow$ (حسب المفهوم الكينزي) إلى:

إرتفاع سعر الفائدة الاسمي وهو ما يعني رفع سعر الفائدة الحقيقي (I_r) ومن ثم ارتفاع تكلفة رأس المال (أي

معدلات الإقراض) و هذا له تأثير على نفقات الاستثمار (I) التي تنخفض و من ثم انخفاض الإنتاج $(Y)^2$

$$M \downarrow \Rightarrow Y \uparrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

وفي الحالة العكسية عند إتباع سياسة نقدية توسعية $(M \uparrow)$ تؤدي إلى إنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم

إنخفاض تكلفة رأس المال وهو ما يعمل على رفع نفقات الإستثمار، ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج³.

ثانياً: قناة سعر الصرف : تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول،

خاصة تلك التي تبحث عن الإستقرار وإرتفاع سعر عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم، وتعمل

هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلاد يقلل من استقطاب

¹ قدي عبد المجيد، مدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص55،54.

² الصادق علي توفيق، السياسات النقدية في الدول العربية، العدد الثاني، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبوظبي، 1996، ص60.

³ عياش قويدر، اصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1999، ص51.

الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية وهذه العملية تتم من خلال إنخفاض العملة الوطنية وهو ما يعني إنخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية، ويفسر ذلك إرتفاع الصادرات ومنه الإنتاج الوطني.

$$M \downarrow \Rightarrow I_r \uparrow \Rightarrow E \uparrow \Rightarrow X \downarrow$$

حيث (X) : الصادرات الوطنية

(E) : قيمة العملة الوطنية

(I_r) : معدلات الفائدة الحقيقية

وفي حالة إتباع سياسة إنكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الإقتصاد الوطني منها في الخارج وهو ما يعمل على إستقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات فينخفض معدل الناتج المحلي، مما يصيب الإقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بالسياسات الأخرى لمعالجة آثارها السلبية¹.

$$M \downarrow \Rightarrow I_r \uparrow \Rightarrow E \uparrow \Rightarrow X \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

ثالثا: قناة أسعار السندات: ينتقل أثر السياسة النقدية هنا من خلال قناتين رئيسيتين هما:

3-1- قناة توبين (TOBIN) للإستثمار : التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين (q)، بحيث يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الإستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الزائد منها ببيعها مما يدفع بأسعارها إلى الهبوط فينخفض (q) وينخفض حجم الإستثمار، ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي².

3-2- قناة الثروة على الاستهلاك : قام بتحليل هذا الأثر " فرانكو موديجلياني " ومضمونه أن نفقات الإستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين المتكونة من رأس المال البشري والمادي والثروات المالية.

كما أن إرتفاع قيمة الأوراق المالية يؤدي إلى إرتفاع قيمة الثروة المالية وبالتالي فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع وكذلك الإستهلاك، فعند تطبيق السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية (P_e↑) وينتقل أثر السياسة النقدية:

¹ الصادق علي التوفيق، السياسات النقدية في الدول العربية، مرجع سابق، ص60.

² شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 2001، ص17.

$$M \uparrow \Rightarrow P_e \uparrow \Rightarrow W \uparrow \Rightarrow C \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

أما في الحالة العكسية :

$$M \downarrow \Rightarrow P_e \downarrow \Rightarrow W \downarrow \Rightarrow C \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

W : الثروة ، C : الاستهلاك.

رابعاً: قناة الائتمان: تنقسم إلى قناتين:

4-1- قناة الإقتراض المصرفي: تعمل هذه القناة كمايلي:

عند إتباع سياسة نقدية توسعية تساهم في رفع حجم الودائع في المصارف فيرتفع حجم الائتمان المصرفي وهذا ما يرفع من الإستثمار وبالتالي النمو:

$$M \uparrow \Rightarrow (\text{الودائع}) \uparrow \Rightarrow (\text{القروض}) \uparrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

وعند استخدام السياسة النقدية الإنكماشية يحدث العكس :

$$M \downarrow \Rightarrow (\text{الودائع}) \downarrow \Rightarrow (\text{القروض}) \downarrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

4-2- قناة الموازنة : تعمل من خلال الزيادة في المخاطرة الأدبية و التي يطلق عليها إسم "مخاطرة الانتقاء السلبي"¹، والذي يعني أن إحتمال قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة يطرح خطورة كبيرة في الإقتراض، ويرجع ذلك إلى سوء إنتقاء المقترضين عند إتباع سياسة نقدية إنكماشية، بحيث يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى التخفيض من صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الإقتراض، إضافة إلى أن الإرتفاع في سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك الشركات مما يزيد من مخاطر إقتراضها وخاصة الصغيرة منها، وهو ما يحد من استثمار القطاع الخاص ومن نمو الإنتاج.

أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية فترتفع أسعار الأوراق المالية وتدعم المؤسسات التي تزيد من الإستثمارات وبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع، وفي هذه الحالة لا يكون لمخاطر الإنتقاء السلبي أثارا كبيرة².

$$M \uparrow \Rightarrow P_e \uparrow \Rightarrow (\text{الانتقاء السلبي}) \downarrow \Rightarrow (\text{القروض}) \uparrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

¹ الصادق علي التوفيق، السياسات النقدية في الدول العربية، مرجع سابق، ص60.

² عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص57.

المبحث الثالث: الأساس الفكري للسياسة النقدية.

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ويهمنا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي إهتمت بالسياسة النقدية على النحو التالي.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.

إن المذهب الكلاسيكي هو التحليل الإقتصادي الذي ظهر في إنجلترا في نهاية القرن (18)، وأوائل القرن التاسع عشر (19)، ويعتبر كل من الأسكتلندي ادم سميث (1723-1790) والإنجليزي دافيد ريكاردو (1776-1823) المفكرين الذي كان لهما الفضل في صياغته و بنائه.

أولا: أسس ومبادئ الفكر الإقتصادي الكلاسيكي.

إستمد الفكر الإقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا في القرن (19) وأوائل القرن (20) أسسه من فلسفة النظام الرأسمالي الحر وتتمثل فيما يلي¹:

- 1- **مبدأ الحرية الاقتصادية:** إن ترك الفرد حرا في إختيار نشاطه وحرية التملك والعمل لن يحقق منفعته ومصالحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.
- 2- **مبدأ عدم تدخل الدولة:** إن الدولة تخدم المجتمع إلا في نطاق المهام التقليدية كالمدفوع والأمن وتنظيم القضاء والقيام بالمشاريع العامة ذات النفع العام²، و لهذا آمن الكلاسيك بضرورة أن تكون السياسة النقدية محايدة.
- 3- **مبدأ الملكية الخاصة:** إن الملكية الفردية هي إحدى أركان الفكر الإقتصادي الليبرالي لأن الفرد إيمانه بالملكية الخاصة يجعله يسعى وبصورة مستمرة إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة من أجل إشباع حاجته وتحقيق أقصى منفعة للجميع.
- 4- **مبدأ المنافسة التامة:** إن المنافسة الغير مقيدة تمكن من تحقيق التقدم الإقتصادي من خلال تحقيق أقصى إشباع للمستهلكين وبأقل التكاليف، وطالما أن الربح هو المحرك

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 09.

² علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية و نقود، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 18.

الأساسي فانه يحفز المنتجين على زيادة إنتاجها لتعظيم أرباحهم وهذا يعود إيجاباً على رفاهية المجتمع.

5- مبدأ سياسة قانون السوق: يقوم هذا القانون على أساس مبدأ السوق أو آلية الأسعار هو القوة الحقيقية التي تعالج الإختلال وتوجيه النشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن بإفترضه حالة التشغيل الكامل وإذا ما حدث إختلال فإنه يتجه تلقائياً إلى التوازن من جديد، يستند الكلاسيك في ذلك على قانون ساي (قانون المنافذ) الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به وبالتالي يستحيل وجود فائض وأيضاً يستحيل وجود حالة عامة من البطالة.

6- مبدأ الربح: في نظر الكلاسيك يعتبر الربح هو أفضل حافز على زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي وأن تعظيمه من شأنه أن يرفع من الإنتاجية ويزيد في إبداع المبدعين مما يؤدي إلى تحقيق التقدم والرفي الاقتصادي.

7- مبدأ حيادية النقود: النقود أداة للتبادل لذلك فهي ليست إذا إلا عربة لنقل القيم أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة بمعنى أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك¹.

8- مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة: في هذا المبدأ يتعلق الأمر بتحقيق التوازن بين الإدخار والإستثمار فإذا ازدادت المدخرات فإن القوة الإقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة وبالتالي يقل الحافز على الإدخار. إذا فإن الفائدة في نظر التقليديين هي جزاء الإدخار أو ثمن الإستثمار.

ثانياً: إفتراضات نظرية كمية النقود.

إن جوهر إهتمامات النظرية الكمية للنقود تتمثل في دراسة العلاقة الموجودة بين كمية النقود من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، حيث أن تحديد قيمة النقود يخضع إلى تفاعل العوامل المتعلقة بالعرض و الطلب عليها، يتمثل عرض النقود² في النقود الائتمانية والنقود الكتابية (نقود الودائع) في لحظة زمنية، أما في فترة زمنية معينة يجب إدخال سرعة تداول النقود ونحصل

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 09.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة 2، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 74.

عليها بضرب النقود المتداولة في سرعة تداولها، أما الطلب عليها يتحدد بقيمة المبادلات الإقتصادية التي يستعمل النقود في تسويتها، وفقا لهذا التحليل قامت هذه النظرية على الافتراضات التالية:

1- ثبات حجم المعاملات (T): هذه النظرية تعتبر النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الإقتصادي بإعتبارها وسيلة للمبادلة فقط، ودورها محاييد في الإقتصاد، إذ يعد حجم المعاملات وفقها بمثابة متغير خارجي ومن ثم يعامل على أنه ثابت خاصة وأن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة ومن بين العوامل المحددة لحجم المعاملات نجد:¹

1-1 مستوى تشغيل عوامل الإنتاج.

2-1 الظروف الفنية في الإنتاج والتنظيم.

3-1 الموارد البشرية.

4-1 حجم الأوراق المالية المصدرة ومعدل درجة سيولتها.

5-1 عدد المرات التي تنتج خلالها السلع والخدمات وتبادل النقود خلال فترة زمنية معينة.

2- ثبات سرعة دوران النقود (V): يقصد بها متوسط عدد المرات التي إنتقلت فيها كل وحدة من الوحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة. تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تتحد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة في كمية النقود، بتعبير آخر إفترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان، درجة نمو الأسواق النقدية والمالية، عادات المجتمع بالنسبة للادخار والاستهلاك..... الخ.

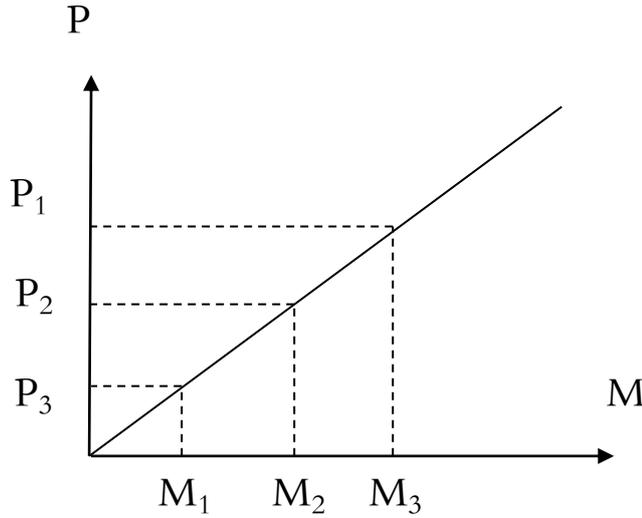
3- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: ترى هذه النظرية أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود و مستوى الأسعار و منه ترى النظرية أن مستوى العام للأسعار السائدة في فترة زمنية معينة² هو ليس سببا لمقدار كمية النقود، إذ يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود هي في واقع الأمر زيادة في وسائل

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص74.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص81.

الدفع في إقتصاد ما، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع مع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (01-01): أثر تغيرات كمية النقود على المستوى العام للأسعار.



المصدر: ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 178.

يوضح الشكل أعلاه أن زيادة كمية النقود من (M) إلى (M₁) تترتب عليها زيادة بنفس القدر في المستوى العام للأسعار إذ ينتقل من (P) إلى (P₁) وأن إنخفاضها أيضا يكون بنفس القدر وفي نفس الاتجاه. **ثالثا: صور النظرية الكمية للنقود.**

حسب النظرية الكمية للنقود تتحدد قيمة النقود من خلال المستوى الذي تتكافأ فيه عرضها مع الطلب عليها مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المتصلة بها سوية، ففي حالة زيادة عرض النقود قياسا إلى حجم الطلب عليها ستنخفض قيمتها مما يعني زيادة مستوى الأسعار، و يحدث العكس في الحالة العكسية. ظلت هذه الصورة سائدة إلى غاية حدوث الأزمة الإقتصادية العالمية (1929-1933) في إعتبار قيمة النقود مثل غيرها من القيم الإقتصادية التي تخضع لقوانين العرض و الطلب أي أن:

$$S_m = M \times V \dots \dots \dots (01)$$

حيث أن: S_m: عرض النقود خلال فترة زمنية معينة.

M: كمية النقود.

V: سرعة تداولها.

وقد تطورت هذه الإتجاهات الكمية في قيمة النقود من خلال "ارفينغ فيشر" الذي أعطى لتلك النظرية صيغتها الحديثة أكثر إكتمالا من خلال ادخاله للنقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلته المشهورة بمعادلة المبادلة، والتي تطورت فيما بعد من خلال إدخال بعض التعديلات عليها على يد "ألفريد مارشال" إلى معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة.

1- معادلة المبادلة (معادلة التبادل لـ "فيشر") :

معادلة "فيشر" تجسد المبادلات الاقتصادية من خلال العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بالجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد مستوى الأسعار ويعبر عنها بالصورة التالية:¹

متوسط كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة X سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة = مجموع المبادلات التي تحقق خلال نفس الفترة X المستوى العام للأسعار

ويرمز لها ب: $M \times V = P \times T$(02)²

حيث تمثل M: كمية النقود المعروضة.

V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار السلع المبادلة.

T: حجم المعاملات أو المبادلات.

حيث أن كمية النقود تشمل على النقود الحكومية بغض النظر عن كون النقود ورقية أو مساعدة، وأن مجموع هذه النقود عند لحظة معينة سنحصل على مقياس كمي للنقود. وتشمل المبادلات الاقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد والمشروعات داخل إقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة ومحددة، ويبدو واضحا أن معادلة "فيشر" (التبادل) تعبر عن كمية النقود من خلال تجميع المبادلات الفردية والتي تتضمن كمية السلع أو الخدمات من جانب وقيمتها معبرا عنها بالنقود من جانب آخر، لذلك فإن المعادلة تعبر عن التوازن بين الطرفين، لذلك يتضح لنا أن معادلة التبادل لا تعدو كونها متساوية

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص82.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص21.

حسابية بديهية لا يمكن الإستناد إليها كنظرية نقدية ولا تعبر كليا عن النظرية الكمية للنقود بل هي أداة حسابية في توضيح أو شرح هذه النظرية، وعلى الرغم من ذلك فإن معادلة المبادلات لها قيمة حسابية مهمة لكونها تشمل على جميع المتغيرات التي تدخل في تحديد المستوى العام للأسعار، من خلال إعادة صياغة المعادلة رقم (02) على الشكل التالي:¹

$$P = \frac{G*V}{T} \dots \dots \dots (03)$$

تعاني صيغة المبادلات لـ "فيشر" من مشكلة أساسية في التطبيق تتمثل في أن حجم المعاملات (T) لا تتضمن فقط المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات المنتجة في الفترة الحالية لكنها تتضمن أيضا السلع والخدمات المنتجة في الفترات السابقة بالإضافة إلى الأصول المالية ونتيجة للتطور الحاصل في احتساب الدخل القومي فقد خلقت الضرورة لإيجاد حل لها، بدلا من التركيز على حجم المعاملات أخذ الإقتصاديون بالتركيز على حجم الإنتاج الجاري، أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق القومي بدلا من النظر إلى كافة المعاملات وبذلك حل الدخل القومي (Y) محل المعاملات (T) لتصبح ملائمة لأغراض التحليل.² لتصبح الصيغة لمعادلة جديدة كما يلي:

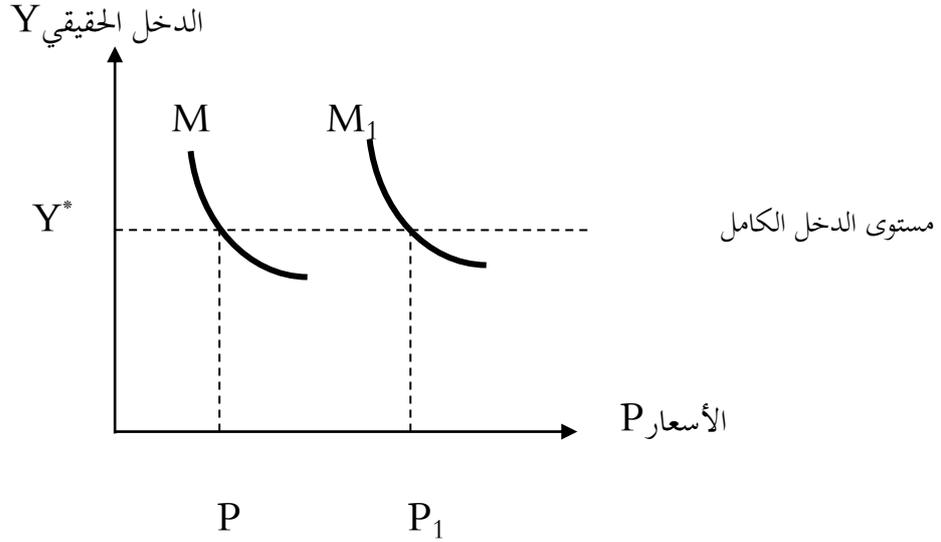
$$M \times V = P \times Y \dots \dots \dots (04)$$

حيث أصبحت V تعبر عن مرات تداول الرصيد النقدي سنويا شراء الناتج السنوي من السلع والخدمات وبذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران الدخل (سرعة التداول الداخلية) أي سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل وليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات و Y يمثل مستوى الدخل الحقيقي.

وطبقا لما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك علاقة طردية بين سرعة تداول النقود وكمية النقود المعروضة، وعلاقة طردية أيضا بين المستوى العام للأسعار السلع المبادلة والدخل القومي وكل من سرعة تداول النقود وكمية النقود المعروضة وعلاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار السلع المبادلة والمعاملات كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، بلد النشر غير مذكور، 1997، ص70.
² محمد يوسف، عبد النعيم مبارك وكمال أمين الوصال، إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص345.

الشكل (01-02): العلاقة الكمية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.



المصدر: ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص183.

يتضح من الشكل أعلاه أن زيادة عرض النقود من M إلى M_1 أدت إلى إرتفاع مستوى الأسعار من P إلى P_1 مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي عند مستواه الثابت Y باعتبار أن هذا المستوى يبين مستوى التشغيل الكامل¹.

2- معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة (معادلة كامبريدج):

تمثل الطريقة الثانية في تفسير قيمة النقود عند الكلاسيك من خلال قيامها بوظيفتها كأداة لإختزان القيم أين يتحدد الطلب على النقود بالكمية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية حاضرة في لحظة معينة، فهذه المعادلة تعتبر مجرد إعادة صياغة للنظرية الكمية أو معادلة التبادل لفيشر وسميث بمعادلة كامبريدج نسبة الى جامعة كامبريدج التي كان لها الفضل في إيجادها ولورتها بل على وجه الدقة إلى أستاذ الإقتصاد السياسي في هذه الجامعة "ألفريد مارشال" و من بعده "بيجو".

إن أساس معادلة كامبريدج يقوم على العلاقة بين الرغبة في الإحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج². ثم على حجم

¹ ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف، مرجع سابق ص183.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص17.

الدخل وأخيرا على مستوى العام للأسعار كنتيجة غير مباشرة، ترى هذه المعادلة بوجود نسبة من دخول الأفراد أو المشروعات لا يرغبون بإنفاقها على السلع والخدمات بل يفضلون الاحتفاظ بها على شكل أصول مالية لأسباب عديدة، تسمى هذه الحالة عند " ألفريد مرشال " بالترفضيل النقدي، ومن العوامل التي تحدد طلب النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة منها أسعار الفائدة، مقدار ثروة الفرد، تسهيلات الشراء، توقعات اتجاه أسعار السلع التي تكاد أن تكون ثابتة في الأجل القصير أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد¹.

و قد صيغت المعادلة على شكل دالة الطلب على النقود كما يلي:

$$M_d = K \times Y \dots\dots\dots(5)$$

حيث تمثل:

M_d : الطلب على النقود.

K : التفضيل النقدي أي النسبة التي يرغب الأفراد أو المشروعات للاحتفاظ بها على

شكل أرصدة نقدية سائلة والذي يكتب كالتالي: $K = \frac{Md_2}{Y}$

- وبما أن $Y = P \times Y$ وبتعويضه بما يساويه في المعادلة (5) نحصل على ما يلي:

$$M_d = K \times P \times Y \dots\dots\dots(6)$$

- ولما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي K وبين سرعة دوران النقود V هي علاقة

عكسية أي $K = \frac{1}{v}$ وبتعويضه في المعادلة نجد:

$$M_d = \frac{1}{v} \times P \times Y \dots\dots\dots(7)$$

- عند التوازن يكن العرض النقدي مساويا للطلب عليها أي:

$$M_d = M_s \leftrightarrow M \times V = P \times Y \dots\dots\dots(8)$$

وبمقارنة الصيغتين فإننا سنحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة " كامبريدج ":

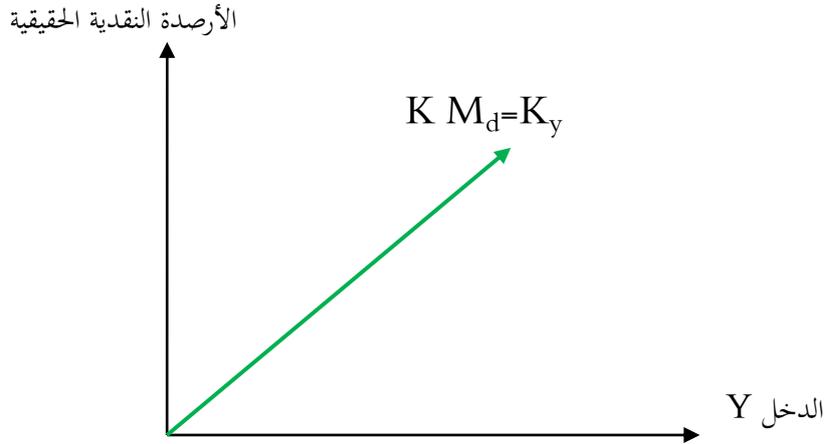
$$M = K (P \times Y) \dots\dots\dots(9)$$

¹ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، مرجع سابق، ص82.

² معتوق سهير محمود، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الطبعة 1، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1988، ص34.

ومن هنا يتضح أن المعادلة (9) هي نفسها معادلة "فيشر" (8)، ومنه فإن أي تغيير في كمية M النقود وفق معادلة "كامبريدج" سيكون له أثر على الأسعار، وبالتالي يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين M و P ، بشرط ثبات كل من الدخل Y والتفضيل النقدي K ، يمكن التعبير عن معادلة "كامبريدج" للأرصدة النقدية الحاضرة بيانياً كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): معادلة "كامبريدج" للأرصدة.



المصدر: ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 91.

يبين الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين الدخل Y و K .

رابعاً: الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود

إن الانتقادات الموجهة للنظرية وبصورها التي ذكرناها على الفروض التي تستند إليها، وكيف يمكن حصر أهم هذه الانتقادات فيما يلي¹:

1- العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إذ أن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود قد تكون حقيقية²، كما أيضاً أن العلاقة ليست مباشرة أو تناسبية وليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، لذا يعبر بعض الإقتصاديين أن مستوى الأسعار أو حجم الإنتاج هي العوامل الفعالة وأن كمية النقود تابعة لها³، وإفترض حيادية ترتب عنه ازدواجية في التحليل الكلاسيكي والتي تتضح في

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 22.

² محي الدين الغريب، اقتصاديات البنوك والنقود، دار الهناء للطباعة، مصر، 1971، ص 70.

³ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 83.

تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار على أساس التغيرات في كمية النقود المعروضة من جهة وتفسير تغيرات الأسعار النسبية للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية و ليس النقدية¹.

2- عدم واقعية إفتراض ثبات سرعة دوران النقود، إذ يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات أو نتيجة لظروف السوق أو التوقعات والتأثيرات النفسية للأفراد والمشروعات، كما أنها تشهد إنخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج، فيمكن أن تؤثر على سرعة دوران النقود في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية.

إن النظرية الكلاسيكية ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1933) الذي عم النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى وما نتج عنه من أحداث تاريخية ووقائع إقتصادية أين وقف أمامها الفكر الكلاسيكي عاجز كل العجز سواء من حيث التنبؤ بها أو تفسيرها أو علاجها بأدواته وبذلك بدأ يظهر جليا ضعف فعالية السياسة النقدية الكلاسيكية وأدواتها في مواجهة تلك الأزمة ومن هنا ظهرت المدرسة الكينزية التي جاء بها الاقتصادي "جون ميناركينز" التي حولت الفكر الاقتصادي النقدي إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي والتشغيل والدخل وغيرها من المتغيرات الإقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الإقتصادية الأساسية.

أولا: فرضيات التحليل الكينزي

يعتمد التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما عن فرضيات التقليديين و هي²:

- 1- وجه كينز إهتماماته إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، حيث أن الأفراد قد يفضلون الإحتفاظ بالنقود لذاتها وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات، المضاربة والاحتياط.
- 2- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزون للقيمة (دافع المضاربة)، وأخذه لتفضيل السيولة في الإعتبار قد فتح أمامه أفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الإقتصادي، وبذلك تغيرت النظرة إلى النقود أين أصبحت تشغل حيزا كبيرا معتبرا في النظرية الإقتصادية، ومن ثم الإهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج، التشغيل و الدخل.

¹ ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص196.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص32.

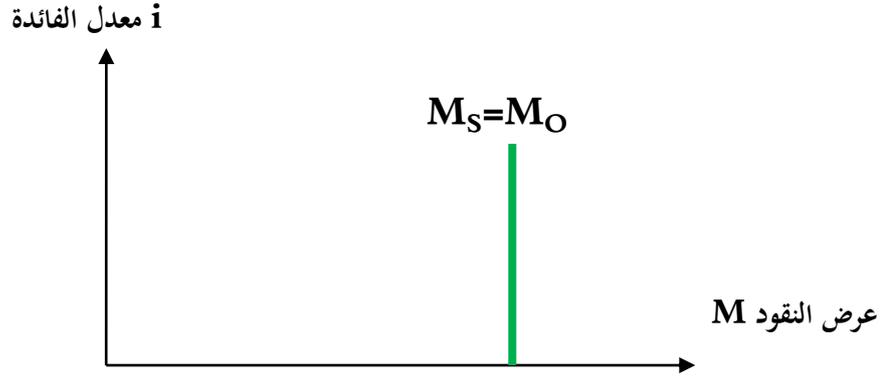
- 3- جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار أن كلا منهما ينجم أساساً عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.
- 4- إهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الإقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع كحجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب و العرض الكلي.
- 5- رفض في تحليله قانون "ساي" وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات وحدة معالم السياسة الإقتصادية الجديدة حتى يصل الإقتصاد إلى التوظيف الكامل وتحقيق التوازن للدخل الوطني.
- 6- إهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال! لتفسير أسباب عدم التوازن¹.
- 7- وقال "كينز" لا يتمتع الأفراد بالرشادة، إذ يمكن أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، وأن النقود سلعة كبقية السلع.
- ثانياً: نظرية تفضيل السيولة.

يستعمل "كينز" مصطلح الكمية النقدية للتعبير على عرض النقود ومصطلح التفضيل السيولة للتعبير عن الطلب على النقود، بعد أن نقد "كينز" قانون المنافذ لـ "جون باستيتساي" قام بإدخال معدل الفائدة في تحليله الذي يعد بمثابة العقدة التي تربط بين العالم النقدي والعالم الحقيقي.

1- عرض النقود: يتكون المعروض النقدي الكلي عند "كينز" من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية ومعدنية)، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاديات المتطورة، حيث إعتبره "كينز" متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقل تماماً عن متغير سعر الفائدة، بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، وهو ما يبرر رسم منحني عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ يعرف الطلب الكلي الفعال بأنه الانفاق الوطني على السلع والخدمات و يتكون من الانفاق على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية و الانفاق الحكومي.
¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص113.

الشكل رقم (01-04): عرض النقود في التحليل الكينزي.



المصدر: مصطفى رشدي شيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1985، ص20.

2- الطلب على النقود: في هذا الإطار يذكر "كينز" في النظرية العامة ثلاثة دوافع للإحتفاظ بالنقد وهي¹:

2-1- دافع المعاملات: ويقصد به الإحتفاظ بالنقد بغض إستعماله كوسيط في المبادلات، حيث يقسم "كينز" المتعاملين إلى أفراد ومؤسسات وهذا بدوره يقسم إلى قسمين²:

2-1-1 الأول كلما زاد الحجم من الدخل الذي يمرره الفاصل الزمني بين إستلام الدخل و صرفه لذلك كلما زاد الفاصل كلما الحجم من الدخل الذي يجب الإحتفاظ به لهذا الغرض.

2-1-2 أما الثاني هو الدافع المشروع الذي يهدف إلى سد الفاصل بين وقت إجراء النفقات المهنية ووقت إستلام حصيله البيع، فالعامل الأساسي الذي يستند إليه هذا الدافع هو الدخل (Y) وعليه فالطلب على النقود

بدافع المعاملات (D_t) دالة لمتغير الدخل كما هو معبر عليه بالصيغة التالية³: $D_t = F (Y)$.

2-2- دافع الإحتياط: يتطلب هذا العامل إحتفاظ الأفراد بإحتياطي من الأرصدة النقدية مضافا إلى المبالغ المخصصة للمعاملات لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة أو الإستفادة من الفرص غير المتوقعة⁴، حيث يتوقف هذا الدافع أيضا على مستوى الدخل وبالتالي فالطلب على النقود بدافع الإحتياط (D_p) دالة لمتغير الدخل

(Y)، كما هو معبر عنه في الصيغة التالية⁵: $D_p = F (Y)$

1 جون ماينارد كينز، ترجمة نهاد رضا، النظرية العامة، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، 2010، ص135، 134.

2 أحمد هني، العملة و النقود، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص135، 134.

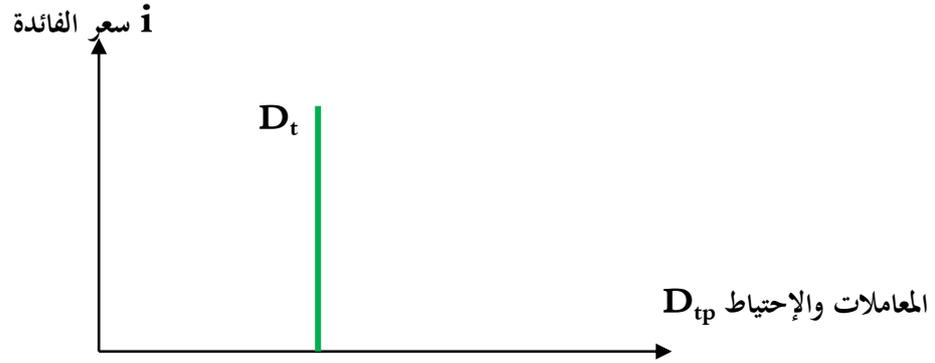
3 بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص52.

4 ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، مرجع سابق، ص105.

5 صخري عمر، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص224.

و بما أن دالة الطلب على النقود لغرض المعاملات والإحتياط لا علاقة لها بسعر الفائدة، فيمكن التعبير عن العلاقة بين هذا النوع من الطلب على النقود بيانيا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-05): الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط.



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 137.

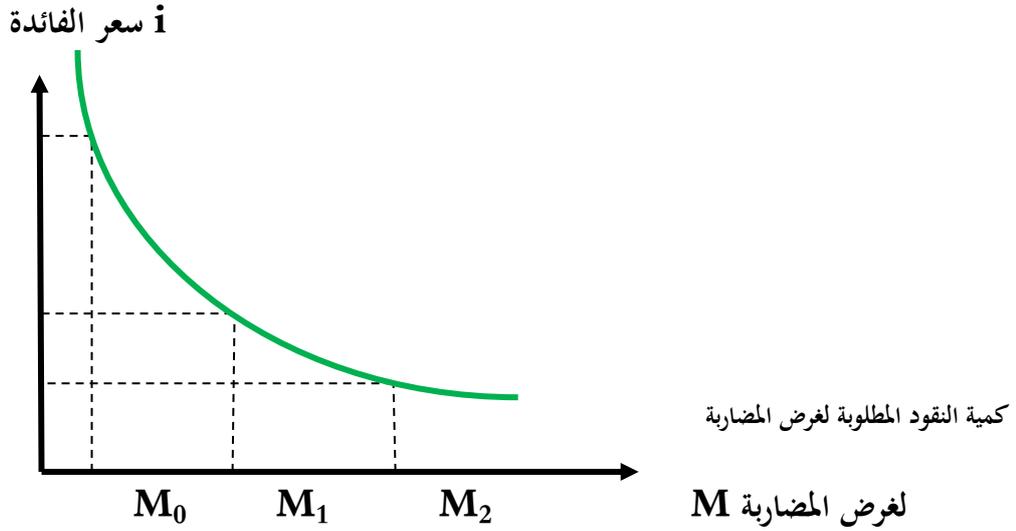
يتبين من الشكل أعلاه أن الطلب على النقود لغرض المعاملات والإحتياط يأخذ شكل خط مستقيم يعبر عن عدم حساسية الطلب على النقود لذلك الغرض، وبالتالي عدم مرونته لسعر الفائدة.

3- دافع المضاربة: لقد أعطى "كينز" أهمية كبيرة لهذا الدافع مقارنة بالدوافع الأخرى ليس فحسب لأنه كان يعد مفهوما جديدا في مجال دراسة دالة الطلب على النقود وإنما أيضا بسببه على كمية النقد¹، وما يهمننا في هذا الدافع هو إرتباطه بعنصر المضاربة، فإن أهم متغير يرتبط بهذا الدافع هو معدل الفائدة، ولذلك فإن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة.

إن العلاقة العكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة يمكن صياغتها رياضيا فإذا رمزنا (D_s) للطلب على النقود لغرض المضاربة نحصل على ما يلي: $D_s = F(i)$ و يمكن توضيح ذلك بيانيا.

¹ جون ماينارد كينز، ترجمة تحاد رضا، النظرية العامة، مرجع سابق، ص 203.

الشكل رقم (01-06): منحني الطلب على النقود بغرض المضاربة.



المصدر: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص53.

نلاحظ من الشكل أعلاه عندما يكون سعر الفائدة منخفض جدا فإن الأعوان الإقتصادية تفضل الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة فيكون الطلب حينئذ مرنا مرونة لانتهائية بالنسبة لسعر الفائدة. فخلاصة القول حسب "كينز" يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة، أي أن تغير الكمية المعروضة يكون أكثر تأثيرا من سعر الفائدة، وبالتالي في الإستثمار والتشغيل طالما كان الطلب على النقود أقل مرونة وحساسية بالنسبة إلى التغيرات في سعر الفائدة والعكس.

ثالثا: نقد النظرية النقدية الكينزية

تعرضت النظرية النقدية الكينزية لمجموعة من الإنتقادات يمكن حصر أهمها في النقاط الآتية:

1- إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا السعر و في مقدمتها الدخل¹، وأن ظاهرة مصيدة السيولة هي حالة خاصة في الطلب على النقود ولا يحصل ذلك إلا في الظروف غير الإعتيادية، وأن الطلب على النقود لغرض المضاربة مبني على إفتراض الإختيار ما بين الإحتفاظ بالثروة

¹ ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص238.

بالكامل بالشكل النقدي أو بشكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالاً هي توزيع الثروة مابين النقود والسندات على أساس الموازنة بين العوائد والمخاطر¹.

2- إكتفى "كينز" بإضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير ولم يتناول توضيح سعر الفائدة في الأجل الطويل، وإهماله لأثر الزمن في تقويم سعر الفائدة وخاصة في أسواق الإئتمان المصري، كما أنه ركز على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة زمنية معينة من الزمن دون الإهتمام بأنماط الإستهلاك المتغيرة بمرور الزمن.

3- يعتبر التحليل الكينزي بأن الطلب على النقود هو دالة لسعر الفائدة ولكن هذا التحليل لم يتوصل إلى أن سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة الحديثة).

إن الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة وأخرى والتي يتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الإقتصادية الجديدة ولكن دون المساس بأسس هذا النظام. فالنظرية الكلاسيكية التي إنهارت عندما عجزت عن السيطرة على أزمة الكساد الكبير، ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت مناسبة لمعالجة جذور الأزمة لذلك أصبحت أفكار كينز بمثابة ثروة في الفكر الإقتصادي الرأسمالي. إلا أنها هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها النظام الرأسمالي من قبل². وعليه إذ لا بد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة وتوجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين التحليلين الكلاسيكي والكينزي، لكن الأزمة التي تعرض لها الإقتصاد الرأسمالي في السبعينيات دفعت بمجموعة من المفكرين الإقتصاديين للعودة إلى التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمى مدرسة شيكاغو التي يتزعمها الإقتصادي الأمريكي "ملتون فريدمان"، والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات الإقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود والتضخم.

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 251.

² صبحي تدریس قريضة، النقود والبنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1986، ص 301.

أولاً: فرضيات المدرسة النقدية.

تختلف المدرسة النقدية عن فرضيتين من فروع النظرية التقليدية وهي:¹

1- فرضية ثبات حجم المبادلات عند مستوى التشغيل الكامل، لأن أزمة الكساد الكبير أكدت عدم صحة هذا الافتراض.

2- فرضية ثبات سرعة تداول النقود إستند "فريدمان" في تحليله على الفرضيات التالية:

1-2 أن الطلب على النقود هو دالة مستقرة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وأن الكمية النقدية (عرض النقود) مستقلة عن الطلب على النقود.²

2-2 النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها مثل السلع.

2-3 الكمية الإسمية للنقود في وقت معين تتحدد من طرف السلطات النقدية.

2-4 التأكيد على فعالية وقوة السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار وعدم اليقين في كفاءة السياسات المالية.

2-5 رفض فكرة مصيدة السيولة التي يتعرض لها أعوان الإقتصاديين، وأن هناك معدل بطالة طبيعي، وأنه ليس هناك بطالة إرادية.

ثانياً: عرض النقود و الطلب عليها.

1- عرض النقود

حسب " فريدمان " عرض النقود يعتبر متغيراً خارجياً ليس له أثر على النشاط الإقتصادي في المدى الطويل وإنما له أثر فقط على مستوى الأسعار، بينما يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي الذي يتوفر على وسائل الرقابة والعمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الإقتصاد.

2- الطلب على النقود

طبقاً "فريدمان" فإن النقود إحدى وسائل الإحتفاظ التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية، السلع العينية ورأس المال البشري، وبناءً على هذا التحليل فإن دالة الطلب

¹ جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص256.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص163.

على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة¹، وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائدها وتفضيلات مالكي الثروة، و يعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم.

و يمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليل الفريدماني بالشكل التالي²:

$$M_d = F\left(p, r_b, r_e, \frac{Dp}{Dt}, w \frac{Yp}{p}, v \frac{1}{p}\right)$$

إذ أن دالة الطلب على النقود p : المستوى العام للأسعار.

r_b : عائد السندات الذي يتمثل بسعر الفائدة السوقية.

r_e : عائد الأسهم ويتمثل في الأرباح السنوية.

$\left(\frac{Dp}{Dt}, \frac{1}{p}\right)$: يمثل معدل التضخم المتوقع³.

$\left(\frac{Yp}{p}\right)$: يمثل الثروة ويصفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة w .

يمثل رأس المال البشري وغير بشري.

v : يمثل الأذواق وترتيبات الأفضلية.

يتضح من الصيغة أعلاه أن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية، وهي متغيرات خارجية وكذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي، في حين أن الدخل الدائم والعنصرين الآخرين (v, w) هما متغيرات داخلية.

يمكن إستخلاص أن أية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد وإنخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وإنخفاض معدل التضخم المتوقع وزيادة درجة تفضيل الأعوان الإقتصادييين للاحتفاظ بالنقود بصورة سائلة.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، مرجع سابق، ص142.

² عوض فاضل، اسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1990، ص567، 568.

³ مصطفى رشدي شبيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص314.

ثالثاً: نقد المدرسة النقدية (الحديثة).

يمكن حصر أهم الإنتقادات والصعوبات التي واجهتها المدرسة النقدية كما يلي:

- 1- إن إعتبار أن للسياسة النقدية فقط تأثير على تطور الناتج القومي من خلال محاولتهم البرهان على أن الإنفاقات العامة تطرد أو تبعد دائماً الإنفاقات الخاصة لكنهم لم يتوصلوا لإيجاده¹.
- 2- عدم واقعية إفتراض إستقرار دالة الطلب على النقود وهذا يعود إلى أن الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الأفراد.
- 3- إهمال المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة، فاعتبروه عامل ثانوي بإعتبار سعر الفائدة ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائد السندات.
- 4- عند صياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعرضتها العديد من الصعوبات نوجزها فيما يلي:
 - 1-4 اعتمادها على العديد من المتغيرات والتي يصعب حسابها كعائد رأس المال البشري.
 - 2-4 تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار ولكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي².
 - 3-4 تقوم هذه النظرية على الجانب التجريبي الإحصائي الأكثر من الجانب النظري.

¹ سام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص309.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص81.

خلاصة الفصل:

إن السياسة النقدية دور هام في تحقيق النمو الإقتصادي وتفادي العجز الحاصل في إقتصادياتها.

1- لدى السياسة النقدية إستراتيجيات والتي منها ما يعرف بالقديمة والتي تسمى إستراتيجيات غير كاملة مثل نظرية القرض التجاري، ومبدأ الإحتياطات الحرة وأسعار الفائدة، وهناك إستراتيجيات حديثة والتي تتمثل في إختيار هدف وسيط هو معدل النمو النقدي خلال سنة معينة، كما أن مخطط الإستراتيجية يبدأ من إختيار الأهداف الأولية ثم الوسيطة لتحقيق الأهداف النهائية.

2- إن إختيار الأهداف يعتبر مهما جدا ولا يمكن إستخدام هدفين وسيطين لتحقيق هدف نهائي واحد لذلك يتعين على البنك المركزي إختيار هدف وسيط واحد، وإن إستخدام العرض النقدي كوسيط سيجعل سعر الفائدة متقلبا، وإذا كان الهدف الوسيط هو سعر الفائدة فإنه سيجعل العرض النقدي متذبذبا.

3- تعتبر السياسة النقدية أداة للمراقبة، فلقد إختلف هذا المفهوم بين المدارس الإقتصادية، فالكلاسيك إعتبروا أن النمو يتم تلقائيا دون تدخل الدولة وإعتقدوا أن التوازن الإقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل مع إفتراض حياد النقود، أما الكينزيون فانفوا النظرية الكلاسيكية وبأن النقود محايدة بل واعترفوا بأنها إيجابية إذ يلعب معدل الفائدة دور هام في إنتقال أثر السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية. وأما فيما يخص النقديون فاعتقدوا أن للسياسة النقدية أثرا فعالا على مختلف الأنشطة الإقتصادية.

تمهيد:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب إقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على سواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على إقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي إختلاف وسائل علاج التضخم بإختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه.

لقد كان الإعتقاد أن التأثير الفعال على التضخم يكون عن طريق السياسة النقدية التي تؤثر في الأسعار بشكل غير مباشر معتمدة على الإستهدافات الوسيطة مثل الكتلة النقدية وسعر الصرف وسعر الفائدة إلا أنه ومع بداية التسعينات تراجعت الكثير من الدول المتقدمة والنامية عن هذا الإعتقاد حيث إنتقلت من التركيز على تلك الإستهدافات إلى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كإستهدافات وسيطة وهو ما يعرف بسياسة إستهداف التضخم التي تجعل إستقرار الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي الذي يجب العمل على تحقيقه، لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الثالث: سبل معالجة التضخم

المبحث الأول: ماهية التضخم

تعرض الواقع الإقتصادي في كل الدول وعلى مر العصور لظاهرة التضخم، حيث لم تتمكن أي دولة من تجنب الوقوع في هذه الظاهرة، ما دفع البعض إلى القول أن التضخم أصبح ظاهرة لصيغة الحياة الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

أولاً: مفهوم التضخم

لقد أصبحت ظاهرة التضخم معقدة جدا وخاصة بعد التقدم الإقتصادي والإجتماعي الذي نعيشه اليوم، لذا يوجد العديد من التعاريف نذكر أهمها:

- 1- عرف " بأنه عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"¹.
 - 2- التضخم عبارة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النقد المتداول في السوق وهو يعني أن التضخم يتوافق ويتلاءم مع الزيادة في كمية النقد.²
 - 3- ويعرف التضخم أيضا من خلال العلاقة بين العرض والطلب وهنا ينتج التضخم عن طريق إختلال التوازن بين كمية السلع والخدمات المفروضة في سوق والطلب عليها.³
 - 4- وهناك مفهوم بسيط للتضخم وهو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أي إرتفاع مستوى الأسعار، ولكن لم يعد مجرد إرتفاع أسعار السلع بمستوى الدخل، ومن هنا كان تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة نسبيا.⁴
- ومن خلال هذه التعاريف يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث في إنخفاض قيمتها، والذي ينعكس في صورة إرتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، مرجع سابق، ص 200.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 190.

³ عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسات شباب الجامعة للنشر، القاهرة، 2006، ص 11.

⁴ أوجيست سوانينج، ترجمة خالد العامري، الإقتصاد الكلي، الطبعة العربية، 1، 2008، الطبعة الأجنبية 2005، دار الفاروق للإستثمارات الثقافية للنشر والتوزيع، ص 190.

ثانيا: أنواع التضخم

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، هناك أنواع عديدة من التضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسواق السلع والخدمات وفي أسواق عوامل الإنتاج وتصنيف التضخم وسرد أنواعه يقتضي وجود أسس ومتغيرات، و يمكن تصنيف التضخم على أساس المتغيرات التالية:¹

1- التضخم المرتبط بالعلاقات الإنتاجية

وينقسم وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

1-1 التضخم الإستهلاكي: هو ذلك التضخم الذي يصيب السلع الإستهلاكية ممثلا في تحقيق في المستوى العام لأسعار هذه السلع الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أرباح كثيرة لدى منتجي هذه السلع.

1-2 التضخم الإستثماري: هذا النوع يحدث في أسعار السلع الإستثمارية وعوامل إنتاج منتجي السلع الإستثمارية ويعبر عن الزيادة الحاصلة في أسعار هذه السلع حيث يترتب عنها تحقيق أرباح كثيرة مؤقتة من طرف واحد.

1-3 التضخم الربحي: يرتبط بكل من التضخم الإستهلاكي والتضخم الإستثماري فإرتفاع السلع الإستهلاكية والإستثمارية ينجم عنه زيادة الأرباح المحققة من قبل منتجي هذه السلع مما يعني حصول تضخم في الأرباح.

2- التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار.

يتفرع التضخم المرتبط بدرجة رقابة الدولة على الأسعار وتدخلها في تحديدها إلى ثلاثة أنواع:²

1-2 التضخم المكشوف (الصريح): هو الإرتفاع في مستوى الأسعار المستمرة الذي لا تتدخل السلطات الحكومية في إخفائه أو معالجته من منع الأسعار من الإرتفاع.

2-2 التضخم المكبوت: ويسمى أحيانا بالتضخم المستمر حيث لا يظهر إرتفاعا ملموسا في نتيجة لتدخل الدولة والسلطات الحكومية في مراقبتها فتحدد بإجراءاتها المختلفة التشريعية الإدارية للمنتجات العامة للأسعار مانعة إياها من تعدي الحد الأقصى لإرتفاعها كما تتدخل الدولة في تسير حركات الإئتمان بالتحكم في جهاز الإئتمان من أجل التحكم في كمية النقود المتداولة ومن بين الإجراءات التي

¹ عناية غازي حسين، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 55.

² سعيد الحضري، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، مصر، بدون سنة، ص 210.

تقوم بها الدولة تجميد الأسعار ومنعها من إرتفاع السلع بالبطاقات الرقابية على الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية.

2-3 التضخم الكامن الخفي: يتمثل هذا النوع من التضخم بإرتفاع ملحوظ في الدخل النقدي دون أن تجد هذه السنة من زيادة قدرة الإنفاق بفضل تدخل الدولة¹ بحيث أحالت إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة ففي التضخم الكامن والخفي لا يسمح له بالظهور وفي شكل إنكماش في الإنفاق على السلع الإستهلاكية والغذائية والإستثمارية.

3- التضخم المرتبط بحدّة التضخم.

3-1 التضخم الجامح (الزاحف): وهو أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا حيث تنخفض قيمة النقود إلى درجة تصبح معها زهيدة جدا²، وفي المرحلة الأخيرة من هذا النوع من التضخم تنخفض قمة النقود بسرعة كبيرة حتى تصبح عديمة القيمة.

ويدعى أيضا هذا النوع من التضخم بالدورة الخبيثة للتضخم التي تحدث نتيجة إرتفاع الأسعار بشكل كبير يؤدي إلى زيادة الأجور بالتناسب مع هذه الزيادة في الأسعار التي يترتب عنها إرتفاع تكاليف الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية الذي يتسبب في تقليل أرباحها الأمر الذي يدفعها إلى رفع أسعار منتجاتها وهذا بدوره يدفع العمل إلى المطالبة برفع الأجور وهكذا تعود الدورة من جديد ويمكن تمثيل الدورة الخبيثة للتضخم في الشكل التالي:³

¹ عناية غازي حسين، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 58.

² سعيد حضري، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص 211.

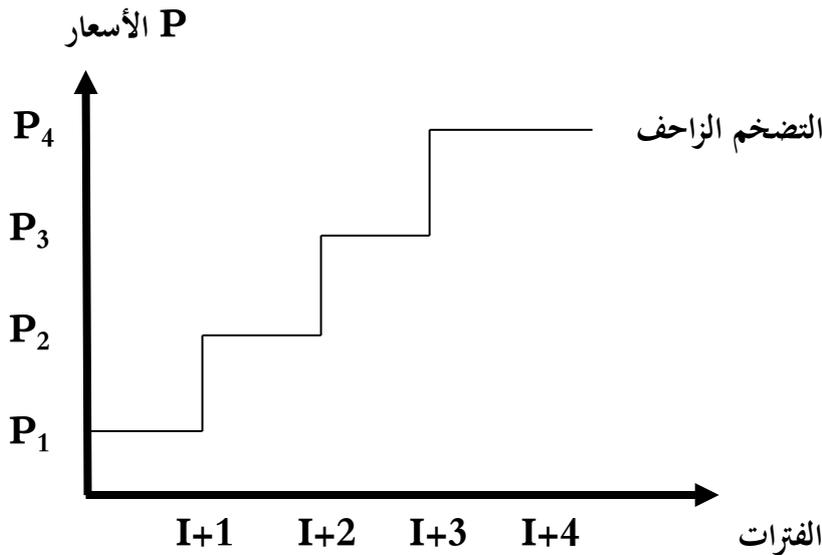
³ محمود السيد محجوب، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر و التوزيع، لبنان، 1999، ص 208-281.

الشكل رقم (01-02): الدورة الخبيثة للتضخم.



المصدر: عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسات شباب الجامعة للنشر، مصر، 2006 ص 58.

الشكل رقم (02-02): يوضح التضخم الجامح (الزاحف).



المصدر: عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسات شباب الجامعة للنشر، مصر، 2006، ص 59.

يتضح أن الأسعار ترتفع فيه ببطء، أي تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل، ويتميز هذا التضخم الزاحف بـ:

- الخاصية النسبية.
- خاصية النمو والإرتباط بميكانيزم التقدم الإقتصادي: يبين أن علمياً أن الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلازم النمو الإقتصادي كما أن تخفيضها لا يشجع النمو وإرتفاع الأسعار وأنه

على كل النتائج المتحصل عليها من عملية التنمية الاقتصادية ويجعل النمو يتراجع بسرعة متوازنة لنسبة إرتفاع التضخم و لتضخم الزاحف في حدود (2%) يعتبر ظاهرة صحية وطبيعية إقتصادية.

3-2 التضخم غير الجامح (المتوسط): وهو التضخم الذي يرتفع فيه معدلات الأسعار ولكن بمستوى أقل من إرتفاعها في التضخم الجامح ويكون إنعكاساته على الإقتصاد الوطني أقل خطورة بحيث يسهل على الدولة معالجته ومكافحته والحد من أثره¹.

4- التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

يتمثل في التضخم المصدر والتضخم المتردد، إن الفجوة الصناعية والتكنولوجية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية أدت إلى تكون علاقات إقتصادية فيما بينها تقوم أساسا على تبعية الدول النامية وإرتباط إقتصادها بالدول المتقدمة بحيث تقوم الدول الصناعية بتصدير السلع الإستهلاكية والمنتجات للدول النامية، ونظرا لهذا الارتباط الوثيق بين إقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية فإن حدوث التضخم في الدول المتقدمة المصدرة يؤدي لا محالة إلى إنتقاله للدول النامية عن طريق الصادرات وإن الدول المتقدمة قامت بتصدير التضخم إلى الدول النامية وهذه الأخيرة قامت بشراؤه². وعليه فإن الحالة الأولى التي من خلالها تصدير التضخم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يسمى بالتضخم المصدر وقيام الدول النامية بشراء هذا التضخم من الدول المتقدمة ويطلق عليه التضخم المستورد.

5- التضخم المرتبط بالمصدر الاقتصادي.

5-1 تضخم الطلب: هو الإرتفاع الحزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض بحيث ينتج على الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب إرتفاعا المستوى العام للأسعار هو يعبر عن زيادة طلب الأفراد للسلع والخدمات بنسبة تفوق عرض هذه السلع المتوفرة في الأسواق وفي وقت لا يمكن زيادة العرض لتلبية الطلب الكلي نظرا لعدم القدرة على زيادة الإنتاج بسبب وصول الجهاز المناعي القومي لمرحلة الإستخدام الكامل لجميع عناصر الإنتاج³.

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف بنغازي، مرجع سابق، ص 193.

² حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم و الكساد، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 92.

³ عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف بنغازي، مرجع سابق، ص 194.

5-2 تضخم التكاليف: يطلق عليه أيضا إسم التضخم الزاحف ويتمثل في التضخم الناشئ من إرتفاع التكاليف والنفقات ويعود ظهور هذا النوع من التضخم إلى إرتفاع تكاليف عناصر النتائج تفوق نسبة معدل الزيادة في إنتاجية هذه العناصر بحيث يحدث خلل دين مخرجات عناصر الإنتاج من السلع والمنتجات وبين مدخلاتها عن تكاليف و نفقات مؤدية إلى زيادة المستوى العام للأسعار ويعتبر إرتفاع المواد الأولية والأجور من أهم العوامل المسببة في زيادة تكاليف السلع والخدمات ومن ثم نشأة تضخم التكاليف.

5-3 التضخم التلقائي: عرف التضخم التلقائي بأنه ذلك الجزء من إرتفاع الأسعار الذي ينشأ من إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل زيادة الإنتاجية وعلى هذا الأساس فالتضخم هنا يلتزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض وإنما ينتج عن الإرتفاعات المستمرة في معدلات الأجور¹.

6- التضخم المرتبط بالظواهر الجغرافية و الطبيعية²: تنشأ بعض أنواع التضخم بحدوث ظواهر جغرافية مؤقتة وغير إعتيادية من أمثلة ذلك التضخم الطبيعي والتضخم الكلي.

6-1 التضخم الطبيعي: وهو غير إعتيادي ينشأ نتيجة ظروف طبيعية حاصلة كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل والبراكين أو إنتشار الأوبئة والأمراض أو إنفجار ثروة من الثروات بسبب الفيضانات والأعاصير أو بسبب الحروب.

6-2 التضخم الحركي (الكلي): وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات الرأسمالية بحيث يعبر عن حركة الرأسمالية المتجددة كالأزمات الإقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التي تتصف بالحركة الدورية.

المطلب الثاني: أسباب التضخم

من خلال التعاريف السابقة للتضخم يتضح لنا أن أسباب التضخم تنحصر في سببين رئيسيين هما:

1- زيادة الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعرف بجذب الطلب.

2- إرتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما يسمى بجذب النفقات.

¹ الروي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة 2، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984، ص 27.

² غازي حسين غناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 80.

أولاً: جذب الطلب (زيادة الطلب)

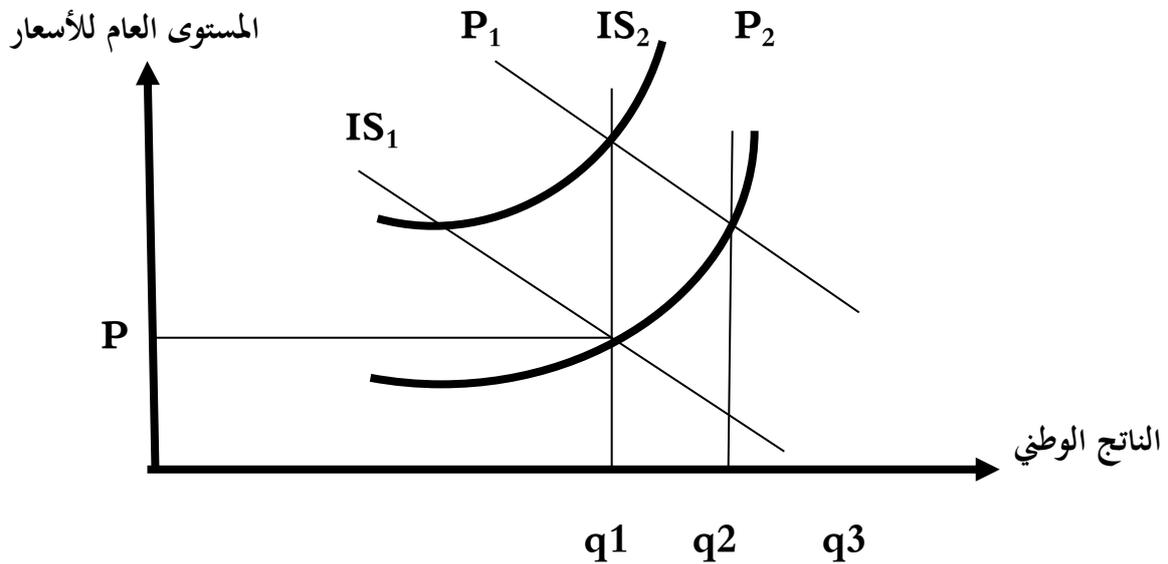
إن زيادة الطلب الكلي الفعلي على السلع والخدمات الإستهلاكية والإنتاجية عن عرضها الكلي وقصور هذا الأخير عن إحترام هذا الطلب المتزايد يؤدي حتماً إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات عن مستواها العام والذي يعني بروز مظاهر تضخمية أو قد يحدث هذا الإختلال بين العرض والطلب في أحد قطاعات الإقتصاد الوطن وقد يعم كافة هذه القطاعات.

إن أسباب زيادة الطلب الكلي تتمثل في العوامل الدافعة للطلب الكلي نحو الإرتفاع في الأسباب التالية¹:

- 1- زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري.
- 2- التوسع في فتح الإعتمادات من طرف المصارف.
- 3- العجز في الميزانية.
- 4- تمويل العمليات الحربية.

والمنحنى البياني يشرح لنا كل هذه الأسباب:

الشكل رقم (02-04): أسباب زيادة الطلب الكلي²



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 29.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، مرجع سابق، ص 219.

² نفس المرجع السابق.

فالدولة في إطار مهامها ترغب في انجاز عدة مشاريع إنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية كما تكون ملزمة بتشديد مختلف النفقات كرواتب الموظفين، النفقات العسكرية، ولتوفير الأموال اللازمة لتمويل هذه المشاريع وتسديد النفقات ونظرا لوجود عجز في الميزانية العامة وعدم توفر الإيرادات اللازمة لتحقيق أغراضها، تلجأ الدولة إلى بنوك الإصدار (البنك المركزي) للحصول على قروض في شكل أوراق نقدية لتقوم بعد ذلك بطرح هذه النقود الورقية للتداول في شكل نفقات على مختلف المشاريع¹.

ثانيا: ارتفاع تكاليف الإنتاج (ارتفاع دالة التكاليف): يحصل تضخم التكاليف نتيجة إرتفاع عناصر الإنتاج وخصوصا تكلفة العمل عندما تكون النقابات العمالية قوية وقادرة على رفع أجور أعضائها إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى إرتفاع مستويات الأسعار عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة في إنتاج العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الإقتصاد القومي²، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع، أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل مع توفر إتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع والنقود وزيادة التكاليف إلى عدة عوامل.

1- إرتفاع أسعار المواد الأولية: إن أسعار المواد الأولية ترتبط إرتباطا وثيقا بتكلفة المنتجات أو تلعب دورا فعالا في تحديد قيمتها (التكلفة) فأى تغير في أسعار المواد الأولية ينجم عنه تغير التكلفة وأسعار المنتجات المتولدة عنها أسعار المواد الأولية يدفع المنتجين إلى تحمل هذا العبء للمنتجات وذلك بزيادة أسعارها³.

2- إرتفاع أجور العمال: إن ظهور بؤادر النمو والرقي الإقتصادي كزيادة الدخل القومي تدفع العمال إلى مطالبة الدولة برفع أجورهم والإستفادة من ثمرات هذا النمو⁴، ولتمكين مطالب العمال تلجأ الدولة أو المؤسسات إلى زيادة أجورهم دون أن تتحمل عبء هذه الزيادة سواء بإمتصاصها عن طريق تحميل المنتجات والسلع وذلك برفع أسعارها، ومنه يتعين لنا أن أجور العمال تلعب دورا كبيرا في تحديد التكاليف الإنتاجية وأسعار المنتجات فكل زيادة في هذا العنصر من التكاليف يترتب عليه إرتفاع كل من تكلفة وأسعار المنتجات.

¹ الروبي نبيل، نظرية التضخم، مرجع سابق، ص 29.

² ضياء مجيد الموساوي، الإصلاح النقدي، مرجع سابق، ص 220.

³ قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 46.

⁴ محمود السيد محبوب، التضخم في العالم العربي، مرجع سابق، ص 277.

3- زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري¹: يقصد بالإنفاق الإستهلاكي ذلك الإنفاق الموجه للحصول على السلع والخدمات الإستهلاكية والذي يقوم به الأعوان الإقتصاديون غير الموجه (الأفراد والعائلات) بينما يتمثل الإنفاق الإستثماري في الإنفاق الموجه للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية (عناصر الإنتاج) وتقوم به المؤسسات الإنتاجية، إن الزيادة في الإنفاق الكلي العام بشقيه (الإستثماري والإستهلاكي) يعتبر سببا جوهريا في دفع أسعار السلع والخدمات نحو الإرتفاع، هذا ما أشار إليه التحليل الكينزي حيث يحصل تضخم الطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي "C+I+G" أكبر من قيمة الناتج "Q" عند مستوى الإستخدام التام أي: "Q < C+I+G" حيث:

G: الإنفاق الكلي I: حجم الاستثمار الكلي.

C: حجم الاستهلاك الكلي. Q: حجم الناتج القومي.

4- التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف (البنوك): إن قيام المصارف (البنوك) بفتح إعتمادات والإئتمانات للمنظمين والمنتجات وزيادة الإصدار النقدي يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ مالية كبيرة وتقوم المصارف بهذه العمليات (فتح الإعتمادات وزيادة الإصدار النقدي) إستجابة لمطالب الدولة التي ترغب في الإنتقال من حالة اللاكساد إلى حالة الرواج بتشجيع العمليات الإنتاجية لأنواع معينة من السلع والخدمات والمنتجات بغرض الوصول بالإنتاج إلى حالة من الرواج²، وإستجابة لهذه المطالب والرغبات تقوم البنوك بفتح إعتمادات وتسهيل عمليات الإئتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة وهذه التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف للمنتجين تدفعهم إلى زيادة وتوسيع عملياتهم الإنتاجية فيزيد طلبهم وإقبالهم على السلع الإنتاجية، يترتب عنه إرتفاع أسعار هذه الأخيرة منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها تلك الإعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.

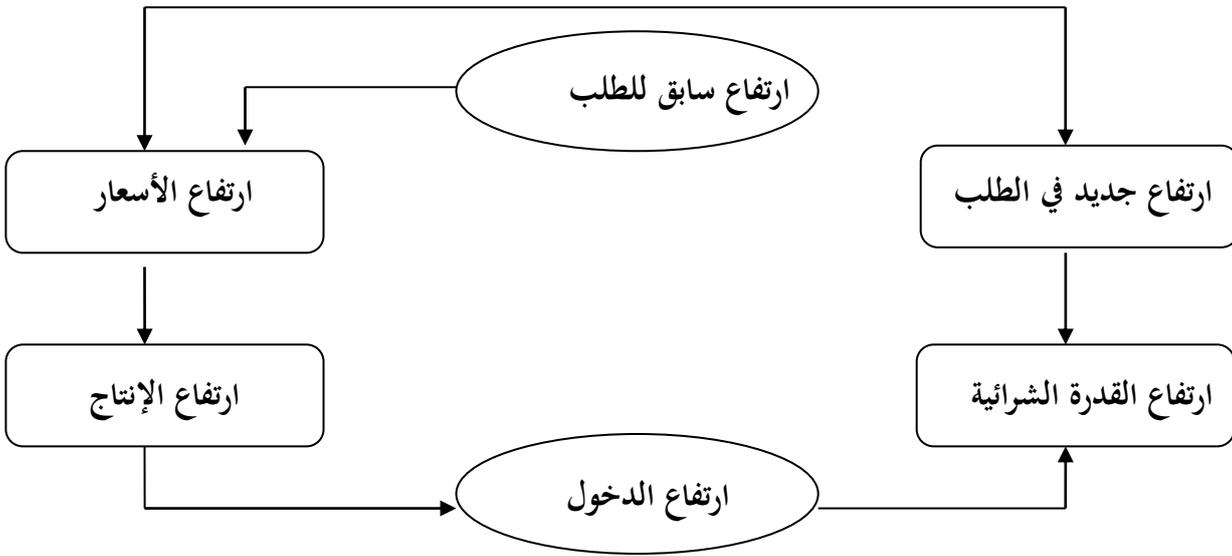
¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 148.

² بوعلام بن عربة، التضخم في التربة الإقتصادية حالة الإقتصاد الجزائري، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص 20.

5- **العجز في الميزانية:** يقصد بعجز الميزانية زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر التي تفرضه الحكومة من البنك المركزي¹، و يعتبر إحداث العجز في الميزانية العامة للدولة أحد أهم الأسباب المنشئة للتضخم وتعتبر هذه الطريقة وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومة بغرض تمويل بعض مشاريعها.

وفي الشكلين التاليين تفسر تضخم الطلب والتضخم عن طريق التكاليف:

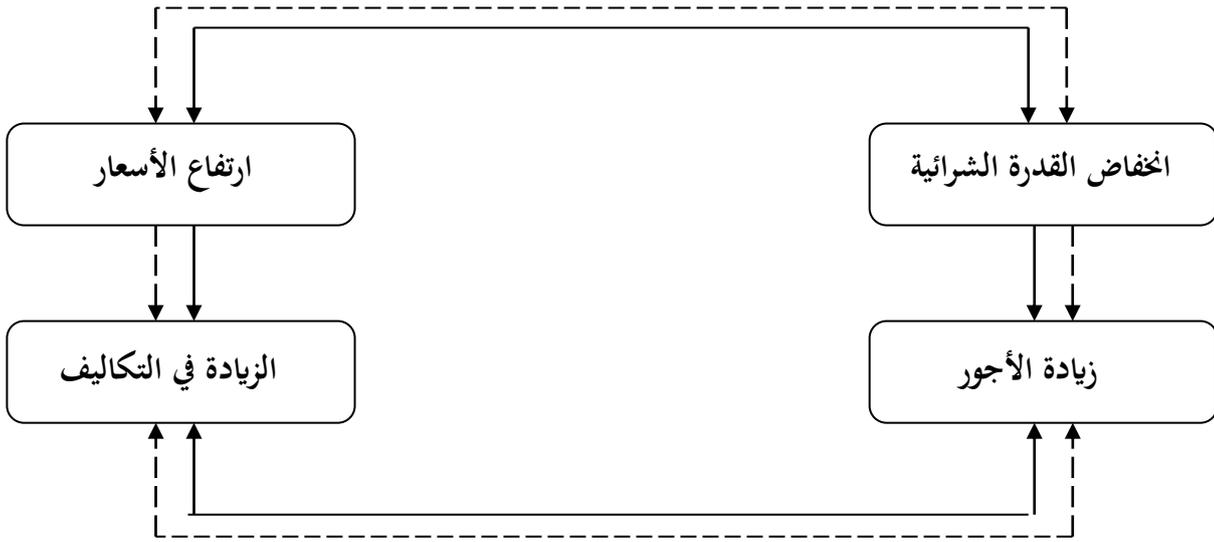
الشكل (04-02): هيكل تفسيري لتضخم الطلب.



المصدر: عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسات شباب الجامعة للنشر، 2006، ص 59.

¹ أوجست سوانينج، ترجمة خالد العامري، الإقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 211.

الشكل (02-05): التضخم عن طريق التكاليف.



المصدر: عنابة غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسات شباب الجامعة للنشر، 2006، ص 59.

6- التضخم بالأرباح: تتطور الأرباح في المدى الطويل بالقيمة المطلقة كرقم أعمال بهامش ثابت وهذا يبين أنها تدخل ضمن السعر، إن التمويل الذاتي يمكن إعتبره كقيود بالنسبة للمقاول الذي يجب أن يطور تجهيزاته وعصرنتها للبقاء في المنافسة وهو مطلوب بتحقيق أرباح وتعتبر آثار هذه الأخيرة أساسية في صيرورة التضخم¹.

المطلب الثالث: آثار التضخم

التضخم أصبح ظاهرة عالمية تعاني منها معظم إقتصاديات دول العالم المتقدمة منها والمختلفة، وعلى إختلاف أنظمتها و فلسفتها الاقتصادية ولو بمعدلات متباينة ، فالتضخم يعتبر شئ غير مرغوب فيه وينجم عنه العديد من الآثار الاقتصادية والإجتماعية التي تصيب الإقتصاد القومي وتؤدي شل حركته، وهي على النحو التالي²:

أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم

1- التضخم و البناء الإقتصادي: وهي الآثار الكلية للتضخم على عناصر البناء الإقتصادي الأساسية المتعلقة بالنشاط الإقتصادي النقدي، وهذه الآثار تتعدد وتختلف تبعاً لنوعية التضخم، وعلى أية حال فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات على الأداء الوظيفي لعناصر البناء الإقتصادي.

¹ محمد السيد محبوب، التضخم في العالم العربي، مرجع سابق، ص 274.

² زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر و أسبابها و نتائجها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980، ص 601.

2- جهاز الائتمان: إن التضخم عندما يؤدي إلى إرتفاع أسعار بعض السلع وإرتفاع البعض الآخر بنسب أقل، فهذا يعني في نفس الوقت زيادة في هوامش الأرباح وتوفر التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية والتي تتمتع سلعتها المنتجة بالإرتفاعات متزايدة في الأسعار بالمقارنة مع القطاعات الأخرى التي تتمتع سلعتها بإرتفاع الأسعار بأقل درجة من السلع الأولى، و هذا يعني أن يحدث نمو متزايد في القطاعات المنتجة للسلع الإستهلاكية والخدمات، حيث يمكن أن تحصل على دخول مرتفعة (أجور) أو عوائد متزايدة (أرباح، فوائد)¹، حيث يمكن لتلك الصناعات أن تشبع تلك الإتجاهات الحركية عن طريق الزيادة في الأسعار وبذلك ينعكس تدهور جهاز الثمن على جهاز الدخل ويفقد هذا الأخير وظائفه كمنظم مصحح لعرض عناصر الإنتاج².

3- التغيرات في هيكل الإنتاج: إن ما يترتب على التضخم من إرتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك أو التي تتمتع بطابع المضاربة، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال العامة على حساب الأنشطة الإنتاجية والإستثمارية التي هي ضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي، بحيث أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد نظرا لكونها تتحمل عبء إرتفاع الأجور، وفي الوقت نفسه لا تجد رؤوس أموال كافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية السائدة في السوق وبالنتيجة يعاني الإقتصاد عندئذ من إنخفاض في معدلات النمو³.

4- الجهاز النقدي الداخلي: يؤدي التضخم إلى إضعاف الحافز على الإدخار وبالتالي تحول الأفراد إلى الإستهلاك وهذا نتيجة إنعدام ثقتهم في العملية، فيزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي وهو ما يؤدي إلى ميل الأفراد إلى توزيع ثرواتهم على الأصول الحقيقية، كما أن زيادة المعروض من النقود يؤدي إلى الحد من معدلات القروض ومنه إرتفاع في الأسعار الناتجة عن إرتفاع تكاليف عناصر الإنتاج⁴.

¹ نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، سوريا، 2007، ص 65.

² ضياء مجدي الموسوي، الإصلاح النقدي، مرجع سابق، ص 320.

³ شوتر منهل، العمار رضوان، النقود و البنوك، مؤسسة آلاء للطباعة و النشر، الأردن، 1996، ص 173-174.

⁴ شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود، دار النهضة العربية، مصر، 1969، ص 65-68.

5- **القطاع الخارجي:** إن حالة ميزان المدفوعات يمكن أن تتحدد إن كان الإقتصاد يمر بمراحل تضخمية، فحالة العجز تنشأ بسبب زيادة الطلب على الإستيراد وإنخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي، وبالتالي الدخل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع المحلية المستوردة ولو كان الإستيراد غير متحكم فيه سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويضغط على إمتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الإستيراد مقيدا فيقل ما يمكن شرائه من فائض القوة الشرائي إلى الخارج فيزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، وهذا يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، بالإضافة إلى أن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية¹.

6- **توجيه رؤوس الأموال:** يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الإقتصادي التي لا تقيد التنمية في مراحلها الأولى، فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخل العالمية، كما يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة استيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وكذلك المضاربة التجارية.

يترتب على استمرار إرتفاع الأسعار إرتباك في تنفيذ المشروعات التنموية بسبب استحالة تحرير، تكاليف إنشاء المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها.

¹ زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر وأسبابها و نتائجها، مرجع سابق، ص 606.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم

تؤثر إرتفاعات مستويات الأسعار المحلية على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

1- إعادة توزيع الدخل و إحترام التمايز بين الطبقات: تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف

شرائحه هي الأكثر تأثراً¹ نتيجة الضغوط التضخمية في الإقتصاد، حيث تؤدي الإرتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، وهي نتيجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها، وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع.

2- تفشي الرشوة و الفساد الإرادي: تؤدي الإرتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى

إنخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة، وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة الى هذه الوسيلة لمواجهة الإنخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الإنخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي².

¹ الروي نبيل، مشكلة التضخم في مصر و أسبابها و نتائجها، مرجع سابق، ص 345-346.

² البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ص 207.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشأتها، فهذه التفسيرات قد لا تكون متطابقة مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تختلف في ظروفها عن الفترة السابقة. ونظرا لأهمية هذه الظاهرة يستلزم التعرض لمختلف المدارس والنظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم¹.

المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

يرتكز هذا الفكر في تفسيره للتضخم على النظرية الكمية النقود، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية. بمعنى آخر، كلما طرحت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما إرتفعت الأسعار التي تنم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة "فيشر" ومعادلة "كامبريدج". ورغم أهمية تطوير معادلة التبادل لـ "فيشر" كمعبر عن النظرية الكمية إلا أن مدرسة "كامبريدج" لم تختلف على المدى القصير عن النظرية الكمية الكلاسيكية في إطار معادلة للتبادل التي تربط بعلاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود. فعلى المدى القصير يترتب عن زيادة عرض النقود على الطلب عليها إرتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار، غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها، ذلك أن أزمة الكساد (1929-1933) أثبتت عدم صحة هذا التحليل للتضخم، إذ لم تؤدي زيادة كمية النقد الذي أصدرته الحكومة إلى إرتفاع الأسعار، بسبب إزدياد التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون إنخفاضا أكثر للأسعار، وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيلة للتبادل.

ورغم هذه الإنتقادات فإن هذه النظرية إستطاعت أن تفسر الإرتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من إفتراضاتها، وخاصة في البلدان النامية حيث جمود جهازها الإنتاجي يقربها من ثبات الناتج الوطني.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 141-174.

وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية من خلال نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها يحدد تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ وفقاً لإفتراسات النظرية فإن ثبات سرعة تداول النقود وحجم التداول سيؤدي إلى تغيير المستوى العام للأسعار بنفس نسبة كمية النقود المعروضة في المجتمع، وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع تبعاً لإرتفاع كمية النقود المتداولة المعروضة وعلى عكس ذلك فإن إنخفاض مستوى الأسعار يكون بسبب إنخفاض كمية النقود المتداولة، ويتضح ذلك رياضياً من خلال معادلة فيشر المشهورة:

$$M.V=PT$$

حيث أن:

M: كمية النقود المتداولة. V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار. T: حجم المبادلات أو المعاملات.

أي أن مستوى الأسعار العام يمكن صياغته رياضياً على النحو التالي:

$$P = \frac{MV}{T}$$

وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من V و T فإن:

$$P = \frac{V}{T}$$

$$\Delta P = \frac{V}{T} \Delta M$$

وترى النظرية الكلاسيكية أن التوسع النقدي هو تضخمي بطبيعته فهو يفرض ضريبة على كل ما يحتفظ بأرصده النقدية عند إرتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم، حيث أن زيادة العرض النقدي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على الإرتفاع، أما العرض الكلي للسلع والخدمات فهو ثابت، لذا ترتفع أسعاره وتنخفض قيمة النقود ويسرع الأفراد للتخلص منها بشراء السلع حتى لا يدفعوا ضريبة التضخم عن الإحتفاظ بالنقد مما يترتب عليه إعادة توزيع الأرصدة النقدية بين الأفراد والسلطات الحكومية، ويشترط الكلاسيكيون أن الإدخار هو شرط مسبق للإستثمار، وتؤكد هذه النظرية على الدور السلبي للتضخم في عملية رفع معدلات الإدخار والتراكمات الرأسمالية وحصرها في حركات سعر

الفائدة وخفض الإستهلاك، أما دور الإستهلاك في تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار الجديد فيرى الكلاسيكيون على سلبية التضخم في تحفيز الإستثمارات ومضاعفة حجم الإستثمار والإنتاج المولدة للدخول.

المطلب الثاني: التضخم في الفكر الحديث

يختلف تفسير التضخم الحديث عن التفسير الذي ساد حول هذه الظاهرة في الفكر الكلاسيكي، ويرى إقتصادي الفكر الحديث "كينز" بأن ظاهرة التضخم لا ترجع إلى زيادة في كمية النقود، حيث كان إعتمادهم على تحليل مختلف العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، على إعتبار التغيرات في مستوى الدخل وتفسير أسبابها، ويصحبها تقلبات في المستوى العام للأسعار.

يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينزية بـ "نظرية فائض القيمة"، حيث أثار "كينز" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي، فعند "كينز" يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين¹:

المرحلة الأولى: قبل بلوغ الإقتصاد القومي مستوى التشغيل

لا تكون فيها كلا المواد الإنتاجية للإقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، وفي هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلا، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة المداخيل، وبالتالي يزيد الإنفاق على الإستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب إرتفاعا بسيطا في الأسعار لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج، غير أنه مع زيادة الإنفاق يتجه الإقتصاد الوطني من التشغيل التام حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الإتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم هو "التضخم الجزئي" يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام، وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الإحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب إرتفاع الأرباح..

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 143-144.

المرحلة الثانية: التشغيل الكامل

حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أي الزيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني "فائض الطلب"، والذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، ومن الملاحظ أن الإرتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "القوة التضخمية" ويسمى "كينز" هذا التضخم "التضخم البحت"، وفي التقييم للتحليل الكينزي للتضخم، فإنه يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وهذا ما يخلق فائضا إنتاجيا، ولا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم طاقتها الإنتاجية، وناتج وطني قريب من الثبات، مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عنها.

ورغم ذلك فإن هذه النظرية تلقي الضوء على الإختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وهو أمر مهم للبلدان النامية والمتقدمة.

إن التحليل الكينزي يقرر أن التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الإنتاجية عن إستيعاب فوائض الطلب الكلية، وهو بذلك يتحدد بعوامل ثلاثة¹:

- 1- فوائض الطلب الكلية الإيجابية: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- 2- فوائض العرض الكلي السلبية: وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع (أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة وبين الإنفاق الكلي المتزايد).
- 3- مستويات العمالة والتشغيل المتحققة: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان التشغيل في ظروف أقرب إلى الإكتمال.

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 206.

المطلب الثالث: الإتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم.

بعد الحرب العالمية الثانية أدى التطور في النظام الإقتصادي العالمي إلى وجود العديد من المحاولات التي أراد الإقتصاديون من خلال الوصول إلى تفسير واضح ومحدد للتقلبات في مستويات الأسعار، وذلك من خلال التأثير على معدلات النمو الإقتصادي ومن خلال إعتقاد الكثير من علماء الإقتصاد بأن النظرية الكلاسيكية لكمية النقود لم تعد مقبولة لتفسير التقلبات في المستوى العام للأسعار وكان ذلك سببا في ظهور العديد من الإتجاهات الحديثة التي حاولت إيجاد تفسير لهذه الظاهرة، وكانت الدراسة التي قام بها أنصار "كينز" بغرض إدخال تحليل ديناميكي على النظرية النقدية عن طريق إستخدام معادلات الفروق من أهم الدراسات المعاصرة للنظرية الجديدة لكمية النقود والتي تعتبر بمثابة تحديث لنظرية كمية النقود التي سادت في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي.

أولا: النظرية الكمية الحديثة

أعدت مدرسة شيغاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وإنتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات "فريدمان" في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الإقتصادي الذي ساد إقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينيات، وخاصة إنتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الإرتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهو ما يناقض منحنى "فيليبس"، وكذا عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية، وهي الظروف التي نشأت فيها النظرية، هذه النظرية التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم نظرية "فريدمان" على مبدئين هما:

- 1- المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود.
- 2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد بالإحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

يتصور "فريدمان" أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الإتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ونلخص من هذا أن مصدر الإرتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الإستقرار في المستوى العام للأسعار¹. وترى هذه المدرسة أن سبب الإختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فهو يصعب التحكم فيه حيث تشمل متغيرات عديدة كما يقول "فريدمان"، كسعر الفائدة الحالي والمتوقع، ومعدل التضخم، ومستوى الدخل القومي، ومستوى الثروة المادية على صيغة أصول ثابتة أو نقدية.

ثانيا: المدرسة السويدية الحديثة

تعد أفكار هذه المدرسة التي إنتشرت نتيجة أزمة البطالة التي عانت منها السويد في الثلاثينيات من القرن الماضي وذلك في إطار أزمة الكساد العالمية ويعد "لوندبرج ليندال" و"بنت هانس" ممن تبنا أفكار هذه المدرسة، وساهموا في إضافة تفسيرها وتحليلها لظاهرة التضخم إلى الفكر الإقتصادي، وتبني هذه المدرسة تفسيرها لمفهوم التضخم على اعتبار أن للتوقعات أهمية كبيرة في التحليل النقدي لظاهرة التضخم، وذلك على إعتبار أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فقط على المستوى الدخل حسب أفكار "كينز"، وإنما تتوقف أيضا على الخطط الإنفاق القومي وتتوقف على خطط الإستثمار والادخار في الإقتصاد².

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للتضخم من خلال التمييز بين أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، ينطلق "بنت هانس" في تفسيره للضغط النقدي التضخمي بإعتباره يواجه أسواق السلع، وفي نفس الوقت تواجه أسواق عوامل الإنتاج، أي أن هذا التفسير يتعلق بالحالات التضخمية والتي يوجد فيها فائض في الطلب النقدي، سواء كانت حالات الضغط النقدي التضخمي في أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج.

و يمكن توضيح ما سبق من خلال استخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$\sum_{i=1}^n XiPi + \sum_{j=1}^m XjPj > 0$$

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 146-147.

² عناية حسين غازي، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 34.

$$\sum_{i=1}^n X_i P_i \geq 0 \quad \text{وذلك بشرط :}$$

$$\sum_{j=1}^m X_j P_j \geq 0$$

حيث أن : n : ترمز إلى أسواق السلع I : ترمز إلى فائض الطلب .

X_i : ترمز إلى فائض الطلب السلعي . P_i : ترمز إلى سعر السلعي .

M : ترمز إلى أسواق عوامل الإنتاج . P_j : ترمز إلى السعر الإنتاجي .

X_j : ترمز إلى فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج (فائض الطلب الإنتاجي) .

من خلال المعادلة السابقة فإن الضغط النقدي التضخمي ينشأ في فترة معينة في أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج وذلك عندما يكون هناك فائض في الطلب النقدي سواء تحقق ذلك في مجموع أسواق السلع أو في مجموع أسواق عوامل الإنتاج أو في كليهما معا، غير أنه يجب الإشارة إلى تحقيق فائض الطلب النقدي في مجموع أسواق السلع قد يصاحبه تحقيق فائض عرض نقدي في أسواق السلع الفردية¹.

تختلف الضغوطات التضخمية في البلدان المتخلفة من حيث طبيعتها وأسبابها عن الضغوطات التضخمية التي تصيب إقتصاديات البلدان الرأسمالية أو الإشتراكية المتقدمة، وذلك نتيجة لإختلاف خصائص إقتصاديات البلدان المتخلفة عن غيرها وحساسية تأثر إقتصادياتها بالتغيرات الإقتصادية والسياسة الإقليمية والدولية مما يجعلها أكثر عرضة للضغوط التضخمية خاصة أثناء التحولات التي تصاحب عملية التنمية الإقتصادية².

وعلى ذلك فإن التفسيرات السابقة وغيرها من التفسيرات التي سبقت تناولها لا تقدم تفسيراً دقيقاً وكاملاً لظاهرة التضخم في البلدان المتخلفة والتي لها خصائص إقتصادية تختلف عن إقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة وهناك عدد من الإقتصاديين الذين عرفوا بالنقديين والذين إعتمدوا في تفسيرهم لظاهرة التضخم على خليط من الأفكار التي تضمنتها نظرية كمية النقود والنظرية العامة لـ "كينز" وإعتبروا أن التضخم ظاهرة نقدية ترجع إلى الإفراط في إصدار النقود الناتج عن إتباع سياسة التمويل التضخمي بغرض تمويل البرامج الإستثمارية التي تتبناها البلدان المتخلفة، إلا أن إتباع تلك

¹ الروي نبيل، مشكلة التضخم في مصر و أسبابها و نتائجها، مرجع سابق، ص 72-73.

² عناية حسين غازي، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 50.

السياسة يؤدي إلى زيادة كمية النقود في الاقتصاد بمعدلات كبيرة تساهم في زيادة حدة الخلل في النظام الاقتصادي¹، و الذين عرفوا بالهيكلين، يرون أن التضخم يصيب الإقتصاديات المتخلفة نتيجة لوجود خلل هيكلية ناتج عن عدم مجارات العرض الحقيقي مما يؤدي إلى حدوث إرتفاع في مستويات أسعارها، وتحدث هذه الزيادة في الأسعار نظرا لرغبة المنتجين في زيادة حجم إنتاجهم من خلال زيادة الطلب على المواد الخام والعمالة والعناصر الأخرى، والتي تؤدي إلى إنخفاض البطالة وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى رفع أسعار المواد الخام والأجور، والذي ينعكس في صورة إرتفاع تكاليف الإنتاج، وتؤدي رغبة المنتجين إلى الحفاظ على معدلات أرباحهم إلى إنعكاس الزيادة في تكاليف الإنتاج في صورة إرتفاع المستوى العام للأسعار.

وتتمثل أهم خصائص اقتصاديات البلدان المتخلفة فيما يلي:

1- التخصيص في إنتاج المواد الأولية: تعتمد معظم إقتصاديات البلدان المتخلفة على إنتاج

المواد الأولية سواء كانت زراعية أو منجمية، ويؤدي ذلك تعاضد دور قطاع الصادرات في الإقتصاد الوطني وعليه فإن حدوث تقلبات في صادرات الدول المتخلفة يجعلها عرضة لموجات من عدم الإستقرار النقدي والسعري على إعتبار أن تلك الإقتصاديات تتميز بشدة حساسيتها التضخمية بسبب إعتماها على تصدير المواد الأولية التي تواجه تقلبات في أسعارها في الأسواق العالمية والتي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب على منتجاتها، وهنا يجب التمييز بين حالتين هما:

2- جمود الجهاز المالي الحكومي: تتسم الأنظمة الضريبية في البلدان المتخلفة بجمودها وعدم

مرونتها وتغيرها تبعا للتغيرات التي تحدث في الإقتصاد، ويعبر عن الجمود والتخلف في الأنظمة الضريبية في البلدان المتخلفة بضآلة الجهد الضريبي في تلك البلدان.

3- تفاقم المشكلة الغذائية وإرتفاع معدلات نمو السكان: تعتبر مشكلة الغذاء وإرتفاع

معدلات نمو السكان في البلدان المتخلفة من أكثر المصادر التي تزيد من حدة الضغوط التضخمية في تلك البلدان، والتي ترجع لعجز الإقتصاد القومي عن توفير إحتياجات السكان المتزايدة من السلع وخاصة السلع الغذائية، نظرا لإنخفاض حجم الإنتاج الزراعي ونموه بمعدلات تقل عن معدلات نمو السكان.

¹ عناية حسين غازي، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 52.

4- الإختلالات المصاحبة لعملية التنمية في مراحلها الأولى: إن النفقات الإستثمارية في مجال البنية التحتية تعد مصدر آخر من المصادر التضخمية حيث يترتب على زيادة النفقات الإستثمارية والتي تتميز بأنه ليس لها إنتاج مباشر وإنما تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية في المشروعات ذات الإنتاج المباشر، فزيادة الإنفاق الإستثماري يعني زيادة في دخول الأفراد، مما يعني زيادة في قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، إلا أن هذه الزيادة في حجم الطلب لا يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الأجل القصير، مما يؤدي إلى إختلال علاقة التوازن بين تيار الإنفاق النقدي.

المبحث الثالث: سبل معالجة التضخم

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على إقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الإقتصادية والإجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الإقتصاد، فكان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الإرتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي تولد الضغوط التضخمية، ويختلف علاج التضخم في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة، نظرا لإختلاف الظروف الإقتصادية السائدة وكذا إختلاف الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان النامية والمتخلفة، ولعلاج ظاهرة التضخم يتطلب تنفيذ السياسات الكفيلة بتحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية والحد من آثارها والعمل على تحقيق إستقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض إستخدام النقود في الإقتصاد القومي، وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فعالة على الإئتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والإئتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار، ففي ظل ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الإنكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان وذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول، وتختلف أدوات السياسة النقدية وتأثيرها تبعاً للتطور الإقتصادي للدولة، وتطور النظام المصرفي وحجم

التعاملات في أسواقها المالية، وتنقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية وأخرى نوعية نوضحها فيما يلي¹:

أولاً: وسائل السياسة النقدية الكمية

1- سعر إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقتراض أو طلب إعادة الخصم ما لديها من أوراق تجارية، حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الإقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدراتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم أقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو قد يكون قريباً منه، ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الإحتياطات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية وفقاً للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناء على الظروف الاقتصادية السائدة.

وتتضح فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من خلال تأثير رفع سعر إعادة الخصم أو تخفيضه بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع في الإقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمراً ضرورياً، وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة بزيادة القدرة الإئتمانية للبنوك التجارية.

وعلى الرغم من الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها مثل رفع معدلات التشغيل لعناصر الإنتاج، بهدف زيادة الدخل القومي ورفع معدلات نموه السنوية، وذلك من خلال إستخدام الوسائل المناسبة التي تهدف إلى الرقابة على كمية النقود المتداولة في الإقتصاد ومقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، إلا أن تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم تعطي أثراً فعالاً في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث تعتبر هذه السياسة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في تلك البلدان، وذلك من خلال تأثيرها على هيكل أسعار الفائدة، ويعد تطبيق هذه السياسة كأداة من أدوات السياسة النقدية بهدف الحد من مقدرة البنوك

¹ الروبي نبيل، مشكلة التضخم في مصر وأسبابها ونتائجها، مرجع سابق، ص 425-428.

التجارية على خلق الائتمان والتأثير على حجم السيولة في الإقتصاد أقل فعالية في البلدان النامية، على التمويل القصير الأجل الذي يركز على قطاع في الإقتصاد مثل قطاع الخدمات وقطاع التجارة الخارجية، مما يعني حرمان بقية قطاعات الإقتصاد من الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وخاصة في مجال تمويل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، نظراً لأن البنوك التجارية في البلدان النامية غالباً ما تكون عبارة عن فروع لبنوك أجنبية، وبالتالي يقل تأثيرها من استخدام البنوك المركزية لهذه الوسيلة، كما أن البنوك التجارية في البلدان النامية غالباً ما تواجه طلباً متزايداً على الائتمان بغض النظر عن إرتفاع أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها لعملائها، ويتحقق ذلك بشكل خاص عند زيادة طلب مؤسسات الأعمال التي تحقق أرباحاً متزايدة في مبيعاتها على الإقتراض من البنوك التجارية، حيث تواجه تلك المؤسسات الزيادة في تكاليف إقتراضها من خلال الزيادة في إنتاجيتها أو رفع أسعار منتجاتها¹.

2- عمليات السوق المفتوحة²: يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأسواق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وتلعب البنوك التجارية دوراً أساسياً في تأثيرها على حجم النشاط في الإقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال والمشروعات الإستثمارية، غير أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية يخضع لرقابة البنوك المركزية، والتي لا تسمح بأن يزيد حجم الائتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحققه الإستقرار الإقتصادي.

وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية، التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الإقتصاد حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الإقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة كالزيادة في حجم وسائل الدفع في الإقتصاد، وزيادة الإحتياطات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية والتي تمكنها من زيادة مقدرتها على خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية

¹ عناية حسين غازي، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 125-126.

² نفس المرجع، ص 125-126.

والتي مجوزته، وذلك بهدف تخفيض الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الإقتصاد والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. تتماز الأوراق المالية التي تصدرها البنوك المركزية بإنخفاض أسعار الإكتتاب فيها وإرتفاع أسعار الفائدة عليها، مما يؤدي بدوره إلى إرتفاع معدلات الفائدة السائدة في السوق، وبالتالي الطلب الكلي على النقود والتأثير في حجم نشاط المشروعات، والذي ينعكس بدوره في صورة إنخفاض الإنفاق الكلي وحجم الطلب الفعلي، غير أن فعالية سياسة السوق المفتوحة كأداة هامة تستخدمها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها، يتوقف على وجود أسواق مالية تتماز بتطورها وكبر حجم التعامل فيها وكذا إعتداد الجهاز المصرفي في تسوية التعاملات المالية، وتتسم عملية تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية بمحدودية فعاليتها، وذلك يرجع إلى ما تعانيه إقتصادياتها من تخلف أسواقها المالية وأجهزتها المصرفية وضيق التعامل فيها، حيث أن قيام البنوك ببيع الأوراق المالية بهدف تخفيض كمية النقود المتداولة يمكن أن يزعزع مركز المالية للبنوك التجارية وبما يؤدي إلى زعزعة الثقة في الأوراق المالية في المستقبل وكفاءتها في إعادة التوازن إلى الإقتصاد القومي.

3- سياسة نسبة الإحتياط القانوني: تعبر نسبة الإحتياط النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كإحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الإقتصادية السائدة، وتستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الإحتياطي القانوني، وتلجأ البنوك المركزية إلى إستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض كمية النقد المتداول، حيث تعتمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الإقتصاد، حيث تؤدي زيادة نسبة الإحتياطي القانوني إلى إنخفاض تلك النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الإستثمارات المختلفة، وعادة ما تقوم البنوك المركزية بإستخدام هذه الوسيلة إذا تأكد لها أن حجم الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية قد جاوز المستوى الطبيعي، وترى ضرورة العمل على تخفيضه بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية في الإقتصاد، كما أن قيام البنوك المركزية برفع نسبة الإحتياطي القانوني دون أن يكون للبنوك التجارية فوائض نقدية لتغطية الزيادة في إحتياطاتها النقدية القانونية يلزم البنوك التجارية على إستدعاء بعض القروض لدى

عملاتها والتشديد على منح الائتمان، وتعد هذه الوسيلة من أكثر أدوات السياسة النقدية الكمية فعالية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية كونها لا تشترط أسواق مالية ونقدية متطورة، حيث تعتمد فعاليتها على القدرات التي تتخذها البنوك المركزية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي في إقتصادياتها القومية¹.

ثانيا: وسائل السياسة النقدية النوعية

و تتمثل وسائل السياسة النقدية في مجموعة من الوسائل النوعية أو الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على أوجه استخدام الائتمان، وتستخدم أدوات هذه السياسة جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية الكمية وذلك عند عدم تحقيق الوسيلة الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية، خاصة في البلدان النامية، حيث لا تتأثر مرونة الطلب على الائتمان فيها مع التغيرات في أسعار الفائدة والتي تشهد مزيدا من الإنفاق خاصة الكمية في تحقيق أهدافها في تخفيض حجم وسائل الدفع في الإقتصاد، إلا أنها قد تكون محدودة الفعالية في التأثير على نوعية الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، لذلك يتدخل البنك المركزي من خلال إصدار التوجيهات إلى البنوك التجارية والتي تتضمن تحديد حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وتحديد شروط منح الائتمان، وكذا الأوجه التي يخصص الائتمان لتمويلها نوعية الإستثمارات التي تساهم البنوك التجارية في تمويلها، والقروض التي تقدمها لعملائها وغيرها من التعليمات التي تعمل على توجيه الائتمان نحو قطاعات وإستثمارات معينة²، و تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية النوعية فيما يلي³:

1- الإقناع الأدبي: يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقا للأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث أن زيادة حجم الائتمان عند مستواه الطبيعي، يجعل تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان، وعادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي بإعتباره بنك البنوك، وكثيرا ما تلجأ إليه البنوك التجارية لتوفير إحتياطات من السيولة النقدية.

2- تحديد هامش الضمان: تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات إئتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق بتمويل الشراء

¹ الروبي نبيل، مشكلة التضخم في مصر و أسبابها و نتائجها، مرجع سابق، ص 434.

² سلمان مجدي، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، 2002، ص 111.

³ عناية حسين غازي، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 146-147.

من جانبين، الجانب الأول يمول من أمواله الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عند القروض الممنوحة للمضاربة، و يمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم عن البنوك التجارية، ففي حالة التضخم وزيادة حجم وسائل الدفع في الإقتصاد، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان مما يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة الأموال الخاصة للأفراد في مشترياتهم من الأوراق المالية وبالتالي تخفيض نسبة المساهمة تمويل شراءها المقدمة من البنوك التجارية، وبالتالي يؤدي إتباع هذه الوسيلة إلى خفض التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها لأغراض إستخدامها في إقتناء الأوراق المالية، فإذا كانت نسبة مساهمة العميل تمثل 30% من قيمة الأوراق المالية بينما تبلغ مساهمة التسهيلات البنكية 70% فإنه في حالة التضخم يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان، بحيث تزيد مساهمة العميل لتصل إلى 50% بينما تنخفض مساهمة البنوك التجارية لتصل إلى 50% بدلا من 70% من قيمة الأوراق المالية المشتراة، غير أن فعالية هذه الوسيلة في التأثير على حجم الإئتمان يعتمد على مرونة طلب الأفراد على الإئتمان، حيث أن قيامهم بتمويل مشترياتهم من أموالهم الخاصة تضعف من فعالية هذه الوسيلة.

3- الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع: عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى إستخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان، والتحكم في حجم السيولة في الإقتصاد، وذلك لأن قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع التجارية ورفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة، وتقديم إمتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل إنتهاء فترات أجلها، ساهم في زيادة الودائع لديها وإرتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها وزيادة مقدرتها على منح الإئتمان، وبذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الإقتصاد من خلال وضع حدا أعلى لأسعار الفائدة على الودائع التجارية لا يمكن للبنوك تجاوزها¹.

4- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: تتسم اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط، والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي تنامي عملية البيع بالتقسيط وظهور البوادر

¹ محمد يوسف، عبد النعيم مبارك، وكمال أمين الوصال، إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 329-330.

التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الإستهلاكية والسلع المعمرة كالأثاث والسيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الإستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها¹.

5- إحداه التوازن بين القطاعات: تعد أسعار الفائدة من أكثر محدودات الطلب على التسهيلات الإئتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، وعليه فإن حدوث زيادة في الطلب على القروض الممنوحة لقطاع معين في الإقتصاد كقطاع الإنشاء مثلا، من شأنه أن يؤدي إلى حدوث إختناقات في القطاع بسبب الزيادة في الطلب على مستلزمات البناء والتشييد بصورة تزيد عن طاقة العرض لهذه السلع مما يؤدي إلى إرتفاع أسعارها، ولذا يتدخل البنك المركزي من خلال إستعمال أسعار الفائدة.

المطلب الثاني: السياسة المالية ووسائل مباشرة أخرى

أولا: أدوات السياسة المالية.

تستخدم السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية لتلاقي قصور السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية بمفرده، على الرغم من النجاحات التي حققها، وقد ساد إستخدام وسائل السياسة النقدية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بإعتبارها الأداة المناسبة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة، غير أن حدوث الكساد الكبير الذي ساد خلال الفترة (1929-1932م) قد أكد على محدودية قدرة السياسات النقدية وحدها في علاج حالات عدم الاستقرار الإقتصادي².

وتستخدم السياسة المالية في أوقات التضخم كما تستخدم في أوقات الكساد، تلجأ السلطات الحكومية من خلال إستعمال أدوات السياسة المالية إلى خفض حجم الطلب الكلي من خلال ضغط حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن إلى الإقتصاد، ويتم ذلك بصورة مباشرة من خلال تحقيق حجم الإنفاق الكلي، وبصورة غير مباشرة من خلال إستعمال الضرائب سواء بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة وتتمثل أهم أدوات السياسة في ما يلي:

¹ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، مرجع سابق، ص 272.

² عناية حسين غازي، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 440.

1- الرقابة الضريبية: تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الإقتصاد، حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظرا لبلوغ الإقتصاد مستوى التشغيل الكامل، مما يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع¹.

2- سياسة الإنفاق العام: يتمثل الإنفاق العام بشقيه الإستهلاكي والإستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام و يترتب على تزايد حجم الإنفاق العام في ظل محدودية الموارد المالية للدولة و حدوث عجز في ميزانية الدولة، وتفاقم معدلات العجز من سنة لأخرى، والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الإقتصاد، كما وجود التضخم يؤدي إلى زيادة العجز في ميزانية الدولة².

3- سياسة القروض العامة (الدين العام): تعد القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القدرة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض إستخدامها في تمويل الإنفاق العام³.

ثانيا: وسائل مباشرة أخرى

1- سياسة الرقابة على الأجور: تلعب نفقات الإنتاج دورا هاما في تحديد مستويات الأسعار، وتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي إرتفاعات متوازنة في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الإرتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة إنعكاس للزيادة في معدلات الأجور بصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يزيد

¹ احمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم في البلدان النامية -دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 54.

² عبد الحميد عبد المطلب، العدل محمد رضا، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة 3-5 مارس 1990، ص 32.

³ عبد الحميد عبد المطلب، السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000، ص 316-321.

من حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد، ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لإستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاجية، مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المحلية¹.

2- سياسة الرقابة على الأسعار: يعد الإعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن في سوق السلع وتحقيق الإستقرار الإقتصادي محدود الفعالية، خاصة في الإقتصاديات التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية ولذلك تلجأ الحكومة إلى إستخدام أدوات جديدة تهدف من خلالها إلى تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار، ويتم إتباع هذه السياسة بهدف منع الأسعار من الإرتفاع وذلك لأن حدوث إرتفاع في الأسعار يؤدي إلى المطالبة برفع الأجور لمواجهة الزيادة في الأسعار، والذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم إرتفاع مستويات الأسعار، غير أن إستخدام هذه الوسيلة قد تؤدي إلى إنتشار حالات لتعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين إرتفاع أسعارها، ولذا تلجأ الحكومات إلى إستخدام سياسة تقنين الإستهلاك وذلك من خلال الحصول على السلع الضرورية، ويتم الإعتماد على نظام بطاقات في توفير السلع الضرورية وذلك على إعتبار أن تعرض الإقتصاد لموجات تضخمية².

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وعلاج التضخم

يشير أنصار السياسة النقدية إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم، هو علاج التضخم (باعتبار أن التضخم من وجهة نظر النقديين هو ظاهرة نقدية) التي قد يعاني منها الإقتصاد القومي في الحالة الإنكماشية أو التوسعية، وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة تلك السياسة على علاج التضخم³:

¹ عناية حسين غازي، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 170.

² تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2002، ص 189.

³ عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 30-32.

أولاً: في حالة السياسة النقدية الإنكماشية

حيث تقوم البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى هذا الأخير على خلق الائتمان، ويقل خلق النقود فينخفض عرضها وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الإنخفاض، أما إذا إستخدمت نسبة الإحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني، وإذا أستخدمت نسبة الإحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع سعر الخصم، ويترتب على كل ذلك إنخفاض كمية النقود وبالتالي إنخفاض عرض النقود (المعروض النقدي) مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق إستقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي، وبالتالي فإن هذه السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان، يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

ويرى البعض أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ما ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو الذي يحقق إستقرار مستوى الأسعار، بإعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج القومي والتوظيف والعمالة.

ويعتقد النقديون أيضا أن الإنخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم، ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.

ثانياً: في حالة السياسة النقدية التوسعية

وهنا تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك والأفراد، وبذلك تقل ديون البنوك التجارية تجاه البنك المركزي ويزداد رصيدها لديه، ونتيجة لذلك فإن مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود تزداد فيزداد عرض النقود، وبالتالي تنتهي حالة الإنكماش، ويزداد مستوى التشغيل داخل الإقتصاد القومي.

وإذا إستخدمت نسبة الإحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من نسبة الإحتياطي القانوني، وإذا إستخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من سعر الخصم، ويترتب على ذلك زيادة كمية النقود، وتزول بالتالي حالة الإنكماش. وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية في حالة الإنكماش هو زيادة الإتجاه نحو خلق النقود، وزيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات لأنزياة كمية النقود يؤدي إلى خفض القوى الإنكماشية في الإقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على إستمرار إرتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة.

خلاصة الفصل:

من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والنظريات التي عانت منها المجتمعات على إختلاف أنظمتها الإقتصادية والسياسية، وإختلاف درجة تطورها الإقتصادي والإجتماعي مشكلة التضخم التي تعددت تعاريفها وأسبابها وطرق الحد منها يمكن أن نستخلص مايلي:

1- عرف التضخم بعدة تعريفات مختلفة، فمن خلال الأسباب المؤدية إليه بأنه ظاهرة نقدية تنتج من الإفراط النقدي أو زيادة النفقات أو إرتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي، ومن خلال النتائج التي يؤدي إليها، فهو إرتفاع في المستوى العام للأسعار.

2- لقد فسر مفكرو المدرسة الكلاسيكية التضخم بأنه مجرد إفراط في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، أما الإقتصادي كينز فرد تفسيره للتضخم بأنه زيادة للطلب عن العرض يؤدي إلى إرتفاع الأسعار وتزيد حدة الإرتفاع كلما إقترب الإقتصاد من التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن المدرسة الكمية المعاصرة تنظر إلى التضخم بالنظرة الكمية لكن مع تركيز التحليل على عوامل الطلب على النقود.

3- تنشأ الظواهر التضخمية نتيجة عدة أسباب أهمها:

- زيادة الطلب الكلي لمختلف السلع والخدمات عن المعروض الكلي لها وهذا جراء زيادة الكتلة النقدية المتداولة دون أن يقابله ذلك زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى إرتفاع الطلب عن العرض.

- إرتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة إرتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة تفوق الإنتاج الحدي.

- إستيراد التضخم، نتيجة إرتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

4- تظهر أهمية دراسة التضخم من مدى تأثيراته على الإقتصاد والتي من بينها:

- تدهور القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية.

- يؤدي إنخفاض القوة الشرائية للنقود إلى إنخفاض الدخل الحقيقي للأفراد الذي يمكنهم من الحصول على كمية معينة من السلع والخدمات مقابل هذا الدخل.

- إختلال ميزان المدفوعات نتيجة إرتفاع السلع المنتجة محليا مما يدفع إلى تفضيل السلع المستوردة لإنخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية.

- توزيع الثروات في المجتمع بشكل عشوائي، جراء بيع الأفراد للثروات التي يملكونها.

5- يتم الحد من ظاهرة التضخم من خلال السياسة النقدية برفع سعر إعادة خصم الأوراق التجارية، بيع الأوراق المالية، رفع نسبة الإحتياطي القانوني للبنوك التجارية لدى البنك المركزي.

تمهيد:

ورثت الجزائر عند إستقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع أجنبي وقائم على أساس الإقتصاد الحر الليبرالي، وقد نتج عن إستقلالها جملة من التغييرات في النظام المصرفي الذي وجدته فيها، ومن أهم هذه التغييرات إنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963، والدينار الجزائري سنة 1964، وكان هذا بعد كل الجهود التي بذلتها من أجل إسترجاع حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية.

وتعتبر السياسة النقدية من إحدى السياسات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة خاصة مع بداية التسعينيات، والتي عرفت فيها مرحلة الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، حيث سجلت الجزائر أعلى مستويات لها في التضخم وذلك بعد التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989، إلى أن عرفت تراجعاً بلغ 0.3% سنة 2000، ليصل سنة 2017 إلى 5.6%.

سنحاول في هذا الفصل إلى التطرق لمعدلات التضخم في الجزائر، وبما أنه لا يكون للبنك المركزي تطبيق السياسة النقدية بمعزل عن باقي مكونات الجهاز المصرفي، إرتأينا أن نقدم تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر ومحاولاتها لمعالجة التضخم من خلال ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: مسار ووضع السياسة النقدية في الجزائر 1962-2017.

المبحث الثاني: تشخيص التضخم في الجزائر 2001-2017.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في مكافحة التضخم 2001-2017.

المبحث الأول: مسار ووضعية السياسة النقدية في الجزائر 1962-2017.

تعمل الجزائر منذ الإستقلال على إسترجاع سيادتها النقدية والمالية، وذلك من خلال قيامها بعدة إصلاحات لضبط الإقتصاد، ونتيجة لوجود خلل على مستوى التنظيم والأداء في النظام المصرفي في الفترة 1970-1985، أدى بما إلى التفكير في تبني نظام إقتصادي جديديترتكز على قوى السوق، وذلك بناء على إصلاح عام 1990.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر.

تعتبر النقود ذات مكانة هامة في أدبيات إقتصاد الدول وأبحاث المختصين، ففي الجزائر ومنذ إنشاء وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري" كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، وفي نهاية الثمانينات تفتنت السلطات النقدية إلى الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطائها مفهوم جديد، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986، وانتقال الجزائر من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق كانت له إنعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات إقتصادية تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1988 وصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالقرض والنقد، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها وإعادة للبنك المركزي مهامه ووظائفه.

أولا: نشأة البنك المركزي

نشأ البنك المركزي بموجب القانون (62-144) المصوت عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والذي ينص على إنشاء البنك المركزي وتحديد هيكله، ليياشر مهامه يوم 02 جانفي 1963، حيث يعبر هذا التاريخ على الإسترجاع الفعلي لحق إصدار النقد وقبل ذلك كان النظام المعمول به هو نظام الفترة الإستعمارية ثم نظام الفترة الإنتقالية، في حين تم التعامل بالأوراق النقدية الصادرة عن بنك الجزائر وتونس إلى غاية 10 أفريل 1964.

وبموجب القانون (64-111) أنشأت الوحدة النقدية الجزائرية (الدينار الجزائري)، وقد حددت قيمته بما يعادل 180 ميليغرام من الذهب، وقد أقيمت تهيئات أخرى خلال السبعينات وبداية الثمانينات فيما يخص النظام المالي سواء في طريقة تسييره أو في صلاحياته.

كما نص القانون رقم (86-12) الصادر في أوت 1986 على إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري فأصبح البنك المركزي يغطي تحديد وتطبيق سياسة النقد والقرض، في نفس الوقت يعيد النظر في

علاقته مع الخزينة العمومية لكن نتيجة لتخلف العادات المصرفية وسط إطار إجتماعي وإقتصادي لم تحضا تهيئات البنك المركزي بالتأقلم.

وقد أعطى القانون رقم (90-10) الصادر في 14 أفريل 1990 المعدل والمتم فيما يتعلق بالنقد والقرض وإعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري، حرية تسيير واسعة للبنك المركزي، وتغيير تسميته من البنك المركزي إلى بنك الجزائر الذي يسير على المستوى المركزي كما يلي¹:

1- مديريات عامة مكلفة بأقسام الدراسات والتفتيش والنشاطات البنكية.

2- مديرتان عامتان يسييران حالات خاصة متعلقة بإصدار الأوراق.

3- مديرتان عامتان مكلفتان بالتسيير الإداري وإمكانيات البنك.

وذلك حتى يتمكن من أداء وظائفه المتمثلة في التحكم في الإئتمان والنقد والصراف، من خلال تحديده للشروط العامة كنسب السيولة وإستعمال رأس المال الخاص، التي تمكن مختلف المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية من التعامل مع الجزائر.

ثانيا: السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والبنك 1986.

إنطلقت السياسة النقدية في الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والإستقلال المالي، ليحل محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الإستعمارية، بمقتضى قانون أوت 1851². وقد أوكلته مهمة توفير الظروف الأكثر ملائمة لتنمية منظمة الإقتصاد الوطني والحفاظ عليه في ميدان النقد والقرض والصراف، من خلال ترقية إستعمال جميع موارد الإنتاج في البلاد مع الحرص على ضمان الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

ولهذا الغرض يكلف بتنظيم تداول النقد وتوجيهه ومراقبة توزيع القرض بجميع الوسائل المناسبة في إطار السياسة التي تحددها السلطات العمومية، وحسب نصوص هذا القانون (62-144) المصوت عليه من طرف المجلس الوطني الذي ينص على إنشاء البنك المركزي وتحديد هيكله، قد حملت في طياتها إستقلالية البنك المركزي.

¹ صابري ماجدة وآخرون، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتعديل الهيكلي - تجربة الجزائر-، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قلمة، الجزائر، 2009-2010، ص 100.

² محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 12.

ما ميز هذه المرحلة هو رفض البنوك الأجنبية لاسيما الفرنسية منها تمويل النشاط الإقتصادي بإستثناء الإستيراد والتصدير الذي كان يسمح لها من جهة أخرى بتنظيم تهريب رؤوس الأموال، حيث شهد شهر جوان 1962 تحويل 750 مليون فرنك، أمام هذه الوضعية لم تتردد السلطات العمومية في إشترك البنك المركزي الجزائري في تمويل قطاعات الإقتصاد الوطني¹.

ومع إستمرار هذه الوضعية وعجز البنك المركزي عن التحكم في هذه البنوك وإلزامها على القيام بتمويل الإقتصاد الوطني، صدر قانون بتأميم البنوك الأجنبية سنة 1966، وأسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة الجزائرية، وتكرس نشاطها لتمويل التنمية الوطنية، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من القطاعات.

وفي قانون المالية التكميلي لسنة 1965 رقم (65-93) تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية المقدرة بنسبة 5% وكذلك إلغاء المهلة المحددة بـ 240 يوم، أي أن البنك المركزي وضع لخدمة الخزينة العمومية، يمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية بدون قيد أو شرط، ومنذ ذلك الحين فتح الباب على مصراعيه للتمويل النقدي لعجز الميزانية، ومع المصادقة على التخطيط المركزي الإجباري سنة 1970 كنظام لتنظيم الإقتصاد الوطني وتسييره، والذي تجسد في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، جعل الدولة تغير سياسة التمويل من خلال تدخل الخزينة مباشرة في هذه المشاريع، وقد تمثل ذلك في الإصلاح المالي لسنة 1971:

- 1- التمرکز.
 - 2- تغليب دور الخزينة بحيث أصبحت عبارة عن وسيط أساسي في عملية التمويل.
 - 3- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة أي تغيير وظائفها.
 - 4- تقليص دور البنك المركزي في توجيه ومراقبة السياسة النقدية.
 - 5- عدم قيام البنوك التجارية بعملية البحث عن الموارد وذلك لسهولة عملية إعادة التمويل.
- ولكن إبتداء من عام 1978 تم التراجع عن هذه المبادئ التي جاء بها إصلاح 1971 شيئا فشيئا وإزداد ذلك مع مطلع الثمانينات، من خلال العجز المتزايد للميزانية العمومية، إلى أن عصفت أزمة 1986 هذه الإصلاحات لتشهد الجزائر مرحلة إعتبرها المختصين مرحلة إنتقالية².

¹عبد العزيز شرابي، الإقتصاد الجزائري، مطبعة الأمير، قسنطينة، 2003، ص 102-103.

²صباري ماجدة وآخرون، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتعديل الهيكلي - تجربة الجزائر-، مرجع سابق، ص 102-103.

ثالثا: السياسة النقدية في الجزائر من 1986 إلى غاية 1990.

إن الصعوبات التي شهدتها الإقتصاد الجزائري بشكل عام خلال فترة الثمانينات، جعلت هناك ضرورة لإعادة النظر في السياسة الإقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، أي كمتغير أساسي في الإقتصاد، وهذا ما نتج عنه الإصلاح النقدي لعام 1986، حيث تمحور في القواعد الأساسية التالية:

1- تقليص دور الخزينة المتعاضمة في تمويل الإستثمارات.

2- إستعداد البنك المركزي دوره كبنك البنوك.

3- وضع نظام بنكي على المستويين.

4- إستعدادات مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الإدخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.

5- إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات إستشارية أخرى.

وفي سنة 1988 تم تعديل قانون الإصلاح لسنة 1986، ونادى هذا التعديل بدرجة أساسية إلى إستقلالية البنوك والمؤسسات المالية، وعرضها في ما يلي:

1- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية توضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وبالتالي خضوع نشاطه إلى قواعد التجارة معتمدا على مفهوم المردودية والربحية.

2- دعم البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

3- تعديل قواعد التمويل، حيث تم توجيه الإهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الإستثمارية¹.

على الرغم من هذه التعديلات والإصلاحات التي خضع لها النظام البنكي عام 1986، والمعدلة سنة 1988، إلا أنه لا يتلاءم مع المتغيرات الإقتصادية الجديدة، لذا كان من المقرر أن تتواصل المصادقة على نصوص جديدة، وعلى إثر ذلك جاءت المصادقة على قانون النقد والقرض 10/90، الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي الجزائري، معطيا إياه صيغة تتماشى مع التشريعات البنكية الدولية.

¹صابري ماجدة وآخرون، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتعديل الهيكلي - تجربة الجزائر-، مرجع سابق، ص 104.

رابعاً: السياسة النقدية في الجزائر أثناء وبعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.

إن العنصر الأساسي في إنتقال الإقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى إقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للإستثمار، وأن مواجهة صعوبات هذا الإنتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا وجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الإقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الإستقرار الإقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990م معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية بإعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات إقتصاد السوق بإعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الإقتصادية وهي أحد الركائز الأساسية للسياسات الإقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الإستقرار النقدي. وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990م بصدور قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990، ولقد جاء هذا النظام من أجل إلغاء التعدد الذي كان آنذاك في مرتكز السلطة النقدية في الجزائر، وقد وضع هذه السلطة في يد هيئة جديدة أسماها "مجلس النقد والقرض"، وكذا للفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية والنقدية والمالية، وأخيراً بين دائرتي الميزانية والقرض، وقد شمل القانون كل مسائل المتعلقة بالنقد والقرض، كما جاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه.

ولقد هدف قانون (90-10) إلى جملة من الأهداف نتعرض لها بإختصار في الآتي¹:

- 1- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- 2- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- 3- إعادة التقييم العملة بما يخدم الإقتصاد الوطني.
- 4- تشجيع الإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- 5- إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).
- 6- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

¹ بلعزوز بن علي وكوش عاشور، دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 29 و30 نوفمبر، 2004، ص08.

في ذات الوقت، حسب المادة رقم (11) من قانون النقد والقرض (90-10) التي نصت بأن بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المال¹، هذا يعني أن التشريع المتعلق بالنقد والقرض جعل إستقلالية الهيئة النقدية مكسبا يتمتع به بنك الجزائر وهذا على أساس الفصل بين مجلس إدارته ووزارة المالية، بهدف خلق إنسجام وتحقيق التنسيق بين الهيئتين والذي يبقى متوقفا على مدى كفاءة بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة النقدية²، والتي نصت فيها المادة 55 من قانون النقد والقرض أن مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف تتمثل في "توفير أفضل الشروط لتحقيق نمو منتظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإتباع جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل والأدوات الملائمة لتوزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير وإدارة التعهدات المالية إتجاه الخارج وإستقرار سوق الصرف"³.

عوض القانون (90-10) بالأمر المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض حيث تضمن الأمر جزءا كبيرا من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية الموجودة في القانون (90-10)، مع تعزيز قواعد حسن التسيير في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، وبالتالي ترك هذا الإطار القانوني المعدل والمتمم مرونة للسلطة النقدية (مجلس النقد والقرض) في مجال تطوير الإستخدام النقدي الملائم⁴، وفي إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر حددت المهام الرئيسية له في المادة 35 من هذا الأمر والتي تنص: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع في الإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف"⁵.

¹ المادة 11، القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في رمضان 1410 هجرية الموافق لـ 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 1990، ص 522.

² محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جامعة قسنطينة¹، الجزائر، جوان 2012، ص 144.

³ المادة 55، القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق، ص 527.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، 2011، ص 154.

⁵ المادة 35، الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 26 أوت 2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 2003، ص 7.

وقبل إعادة صياغة الإطار القانوني في أوت 2010، كان الإستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية، التي يتم تحديدها وأدوات إستخدامها من طرف مجلس النقد والقرض، ثم جاء الأمر (04-10) المعدل والمتمم للأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض والصادر بتاريخ 26 أوت 2010 وفي مادته 35 تم تعديل هدف السياسة النقدية ووضحت مهمة بنك الجزائر حيث نصت على أن: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على إستقرار الأسعار بإعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته"¹.

المطلب الثاني: الوضعية النقدية في الجزائر 2001-2017.

واصل المضمون المالي الكلي تأثره بالتبعية القوية للإقتصاد الوطني للصادرات من المحروقات ما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة في السوق الدولية للطاقة، وهو ما كان عميق الأثر على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية.

أولاً: أهم التطورات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

بعد عودة الإستقرار الكلي عام 2000 عقب صدمة بترولية سنتي 1998-1999 تمثلت في إنخفاض كبير وحاد لأسعار البترول، أدى إلى تراجع العائدات النفطية وبالتالي تأثر ميزان المدفوعات والمالية العامة للدولة، إذ إن التحسن الذي حدث في أسعار النفط سنة 2001 أدى إلى إرساء دعائم الإستقرار المالي الكلي، حيث تبقى تطورات الوضعية المالية الخارجية وتحسن وضعية السيولة المصرفية المحرك الرئيسي للوضعية النقدية، وما يترجم ذلك النجاح المالي المبررة²:

1- الإنتعاش المتزايد لميزان المدفوعات، وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية مع إستمرارية ثبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

¹المادة 35، الأمر (04-10) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 16 رمضان 1431 هجرية، الموافق ل 26 غشت 2010 المعدل والمتمم للأمر (03-11) والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 210/09/01، ص 11.

²محمد لكصاسي، التطورات النقدية والإقتصادية للجزائر، عرض التقرير السنوي 2010، بنك الجزائر، اوت 2010، ص 04.

2- تعزيز الوضعية المالية العمومية لاسيما مع تراكم الإدخار المالي، من طرف الخزينة الذي سمح في منتصف عام 2000 بإنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي على المدى المتوسط (2001-2004) من خلال تحفيز ميزاني للنمو.

3- التحسن الملحوظ في سيولة البنك المدعومة بتحسن معتبر في السيولة العمومية، وهذا في وضعية تتسم بالإنتهاء من تطهير ذمة البنوك العمومية التي بوشر فيها منذ التسعينيات.

4- تحسن شروط تمويل الإقتصاد لاسيما الإستثمارات المنتجة، في وضعية تتسم بتضخم متحكم فيه نوعا ما

تميز التطور الكلي بعد سنة 2000 بفائض هيكلي للإدخار على الإستثمار رغم تآكل الواضح المسجل في هذا المجال خلال سنة 2009 بسبب الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير، حيث ساهمت صلابة المالية الخارجية في إرساء القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، لاسيما ما بين 2004 و2008. كما شهد على ذلك التراكم الأكثر للإحتياطيات الرسمية للصرف خلال سنتي 2007 و2008، وعليه برزت الموجودات الخارجية بصفة ملموسة كمصدر للتوسع النقدي في الجزائر¹.

¹بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص 149.

الجدول رقم (03-01): مؤشرات الوضعية النقدية في الجزائر في الفترة (2001-2017) (مليار دج)

المضاء ف النقدي $M_2 =$ / القاعدة النقدية	معدل السيولة المحلية نسبة M_2 إلى PIB	التغير النسبي $\Delta M_2 /$ M_2	الكتلة النقدية M_2						الكتلة النقدية M_2	صافي الموجودات الخارجية	السنوات
			أشبه النقود (الودائع لأجل)	النقود M_1							
				المجموع M_1	ودائع لدى الجزينة ولدى الصكو ك البريدية	الودائع تحت الطلب (ودائع جاري)	التداول النقدي خارج البنوك				
3.2	777.9	58.51	26.63	1235	1238.5	106.4	554.9	577.2	2473.5	1310.8	2001
3.4	846.6	64.14	17.29	1485.2	1416.3	109.4	642.2	664.7	2901.3	1755.7	2002
2.9	1152.3	63.86	15.60	1724.0	1630.4	130.1	718.9	781.4	3354.4	2342.6	2003
3.1	1160.1	59.26	8.64	1478.7	2165.6	158.3	1133.0	874.3	3644.3	3119.2	2004
3.5	1163.3	53.82	11.69	1632.9	2437.5	276.0	1240.5	921.0	4070.4	4179.4	2005
3.6	1335.3	56.78	18.60	1649.8	3177.8	335.8	1760.6	1081.4	4827.6	5515.0	2006
3.5	1729.0	64.09	24.17	1761.0	4233.6	378.7	2570.4	1284.5	5994.6	7415.5	2007
3.6	1925.5	62.98	16.03	1991.0	4964.9	459.8	2965.1	1540.0	6955.9	10246.9	2008
3.2	2214.2	71.96	3.12	2228.9	4944.2	572.9	2541.9	1829.4	7173.1	10887.7	2009
3.2	2616.9	68.07	13.79	2524.3	5756.4	735.5	2922.3	2098.6	8280.7	11996.5	2010
3.2	3138.0	68.06	21.63	2787.5	7141.7	1034.0	3536.2	2571.5	9929.2	13922.4	2011
3.0	3709.2	67.95	10.93	3333.6	7681.5	1349.0	3380.2	2952.3	11015.1	14940.0	2012
2.9	4137.8	71.74	8.41	3691.7	8249.8	1481.3	3564.5	3204.0	11941.5	15225.2	2013
2.9	4673.0	79.41	14.42	4083.7	9603	1483.3	4460.8	3658.9	13686.7	15734.5	2014
2.6	5220.5	82.1	12	4443.3	9261.2	1244.6	3908.5	4108.1	13704.5	15375.4	2015
2.6	5401.1	79.4	9.2	4409.3	9407	1164.4	3745.4	4497.2	13816.3	12596.0	2016
2.4	6176.7	79.2	4.7	4708.5	10266	1035.8	4513.3	4716.9	14974.6	11227.4	2017

- المصدر: من إعداد الطالب إعمادا على: Report 2005 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Avril 2006, p145

- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2008، ص ص 242، 243. التقرير

السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص ص 223، 224.

- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2017، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص ص 148، 149.

تحت تأثير التوسع الهيكلي في صافي الموجودات الخارجية أساسا، زادت الكتلة النقدية بمفهوم (M_2) بنسب مختلفة في الفترة (2001-2017)، حيث زادت سنة 2004 بمعدل 8.64% لكنها نسبة منخفضة مقارنة بمعدلات نموها في السنة 2003 حيث سجلت 15.6% حيث أن نسبة التوسع النقدي كانت مرتفعة جدا إعتبارا من بداية دورة توسع عملية الدفع بموجب نفقات ميزانية التجهيز المتعلقة بمخطط الإنعاش الإقتصادي في الفترة (2001-2017). وبعد الوتيرة المنخفضة نوعا ما سنة

2004، عاود معدل نمو الكتلة النقدية إرتفاعه حيث بلغ سنة 2007 ما نسبته 24.17% وأيضا إستأنف معدل نمو التوسع النقدي إرتفاعه سنة 2010، حيث بلغت الكتلة النقدية ما قيمته 8280.7 مليار دينار بعد أثر الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير، حيث سجل معدل النمو النقدي سنة 2009 ما معدله 3.12%، ليعاود من جديد الإرتفاع لكن بنسب متفاوتة حيث بلغ سنة 2017 ما قيمته 14974.6 وقد سمح تحليل مكونات الكتلة النقدية بعنوان (M_2) إظهار التوجهات الآتية:

1- عرف التداول النقدي خارج البنوك أحد مكونات المجمع النقدي بمفهوم (M_1) سلسلة إرتفاعات إبتداء من سنة 2001 حيث بلغ 577.2 مليار دينار ويستقر عند 4716.9 مليار دينار سنة 2017.

2- عرفت الودائع تحت الطلب (ودائع جارية) والتي تعتبر من مكونات (M_1)، سلسلة من التغيرات بدأتها بقيمة 554.9 مليار دينار سنة 2001 وتواصل تصاعدها إلى 4460.8 مليار دينار في 2014، لتعاود الإنخفاض سنتي 2015 و2016 حيث سجلت على التوالي 3908.5 و3745.4 مليار دينار أما سنة 2017 فإرتفعت بقيمة 4513.3 مليار دينار.

3- سجلت الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية إرتفاعا ملحوظا حيث سجلت سنة 2001 القيمة 106.4 مليار دينار، لتبلغ بعد ذلك عشرية من الزمن سنة 2014 القيمة 1483.3 مليار دينار، فيما سجلت إنخفاض ملحوظ بعد ذلك لتصل سنة 2017 إلى ما قيمته 1035.8 مليار دينار.

4- أما بالنسبة لأشبه النقود (الودائع لأجل) فهي الأخرى عرفت إرتفاعا إبتداء من سنة 2001 حيث سجل قائمها 1235 مليار دينار، لتواصل إرتفاعها وتسجل سنة 2017 ما قيمته 4708.5 مليار دينار.

5- تطور معدل السيولة المحلية والذي يعتبر مؤشرا يعبر بشكل واضح عن وضعية السيولة في الإقتصاد، حيث وصل هذا المعدل أدناه قبل هذه الفترة سنة 2000 بنسبة 40.23% و هو ما يعبر عن ضخامة التوسع في السيولة النقدية و شبه النقدية بالنسبة إلى الإقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2017).

الجدول رقم (02-03): الإحتياطات الخارجية في الفترة (2001-2017) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الإحتياطي الخارجي الرسمي (مليار دولار) بإستثناء الذهب	السنوات	الإحتياطي الخارجي الرسمي (مليار دولار) بإستثناء الذهب
2001	18.08	2010	162.22
2002	23.23	2011	182.22
2003	32.98	2012	190.66
2004	43.11	2013	191.01
2005	56.18	2014	178.93
2006	77.78	2015	144.67
2007	110.18	2016	109.31
2008	143.10	2017	97.61
2009	148.91		

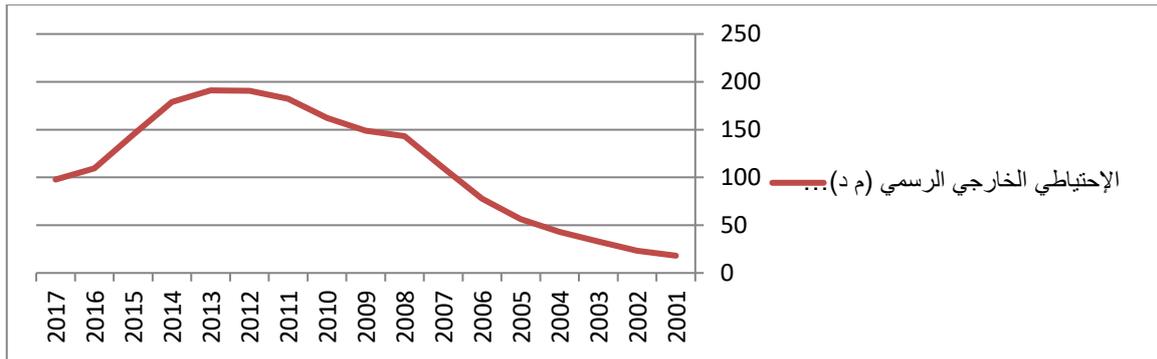
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: 1- صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي الموحد، أبوظبي، الفصل 9، ص 20.

2- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، مرجع سابق، ص ص 243، 246.

3- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص ص 224، 228.

4- صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي الموحد، أبوظبي، الملحق الإحصائي، ص 391.

الشكل رقم (01-03): الإحتياطات الخارجية في الفترة (2001-2017) (مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على الجدول رقم (02-03).

خلال الفترة (2001-2017) تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من إحتياطي الصرف الذي بلغ ذروته سنة 2013 بقيمة 191.01 مليار دولار ليعود للإخفاض تدريجيا ليصل سنة 2017 إلى 97.61 مليار دولار وذلك راجع لتهاوي أسعار المحروقات، والذي إنعكس على صافي الموجودات

الخارجية التي نتجت عن إرتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أدى إلى وضعية مميزة، وقد بين تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات الخارجية، ما أدى إلى تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية والنتيجة فوائض نقدية كبيرة.

المطلب الثالث: مدى مساهمة النمو الإقتصادي لكمية النقود المتداولة في الإقتصاد الوطني.

إن الحديث عن مساهمة مستوى النمو الإقتصادي لكمية النقود المتداولة في الإقتصاد الوطني يدعونا إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط والعلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الإقتصاد الوطني أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي في الإقتصاد من خلال تحفيز وزيادة معدلات النمو الإقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية، والعكس صحيح في حالة تطبيق السياسة النقدية التقييدية (الإنكماشية)¹، هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوماً تقليص مستوى الفارق بين نمو الكمية المصدرة من النقود وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى إستغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي وعلى سبيل المثال سنقوم بدراسة الارتباط الموجود بين التغير في كمية النقود ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) ومن أجل معرفة وتحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرين في الجزائر سنتعرض للجدول التالي:

1 خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 217.

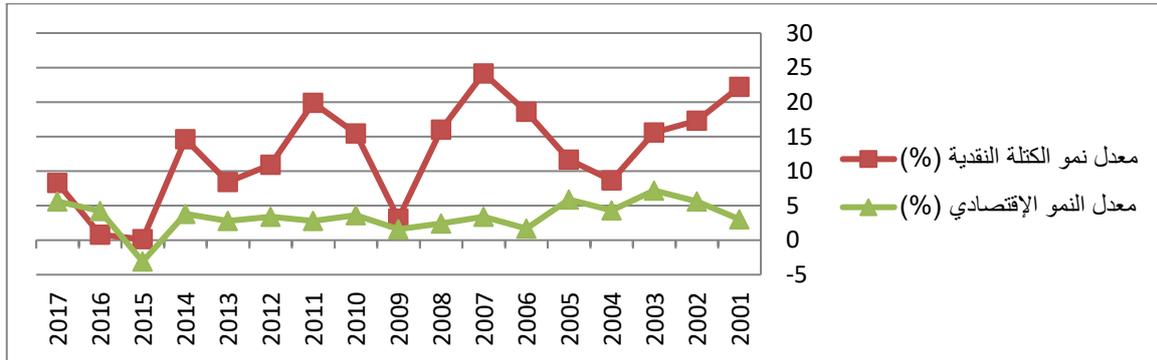
الجدول رقم (03-03): تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية (%)	معدل النمو الإقتصادي (%)	السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية (%)	معدل النمو الإقتصادي (%)
2001	22.22	3.0	2010	15.44	3.6
2002	17.29	5.6	2011	19.90	2.8
2003	15.61	7.2	2012	10.93	3.4
2004	8.64	4.3	2013	8.41	2.8
2005	11.69	5.9	2014	14.61	3.8
2006	18.60	1.7	2015	0.13	3.1-
2007	24.17	3.4	2016	0.81	4.2
2008	16.03	2.4	2017	8.3	5.6
2009	3.12	1.6			

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على:

- موقع أطلس بيانات العالم فيما يتعلق بالجزائر <http://ar.knoema.com>
- إحصائيات صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (02-03): تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)



المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على الجدول رقم (03-03).

شهدت الجزائر خلال المدة (2001-2017) العديد من البرامج التنموية عرفت تحسنا نوعا ما مقارنة بمرحلة ما بعد الإستقلال أو حتى في مرحلة التسعينيات التي شهدت العديد من الإصلاحات الإقتصادية، وأن الإرتباط بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي يدل على وجود مساهمة ضئيلة نوعا ما لكمية النقود في حدوث النمو الإقتصادي وهذا من خلال نتائج الجدول أعلاه.

حيث نلاحظ أن معدلات نمو الكتلة النقدية في سنة 2007 بلغت أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة بـ 24.17% ليقابله معدل معتبر في النمو الإقتصادي قدر بـ 3.4%، أما في سنة 2015 شهد معدل نمو الكتلة النقدية أقل نسبة بـ 0.13% مما أثر على النمو الإقتصادي في نفس السنة ليسجل أضعف معدل خلال نفس الفترة بـ 3.1%، يرجع هذا الإرتفاع والإخفاض تواليا خلال السنتين 2007 و2015 إلى تدهور أسعار المحروقات بإعتبار الإقتصاد الوطني إقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات مورد واحد فقط.

المبحث الثاني: تشخيص التضخم في الجزائر 2001-2017.

يعتبر التضخم من بين المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها الجزائر خاصة في زمننا الحاضر حيث إشتدت الآثار الناجمة عنه.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر والقطاعات المحركة له.

إن دراسة أسباب التضخم لبلد معين هو أمر معقد ومركب، لما يستلزمه من التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الإقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالتشكيلة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أسباب التضخم في الجزائر والقطاعات المحركة له.

أولا: أسباب التضخم في الجزائر: يمكن توضيح أهم المتغيرات التي أدت إلى التضخم في الجزائر، في ما يلي¹:

1- **إرتفاع الطلب:** زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة للإعانات الإستهلاكية الضمنية وإرتفاع نمو النقد المعروض والذي جاء أساسا بسبب تمويل المؤسسة العمومية بواسطة البنوك التجارية وسد العجزات المالية الضخمة باللجوء إلى الحلول النقدية، أي إلى زيادة إصدار النقد، وبصفة عامة يمكن إرجاع إرتفاع الطلب في الإقتصاد الجزائري للعاملين الآتين: طبيعة الإصدار النقدي ومستوى الأجور.

¹غاري حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 45-47

1-1- التوسع في الإنفاق العام والإفراط في الإصدار النقدي: تعتبر النقود في كثير من الأحيان وسيلة لتغذية وإزدهار الإقتصاد، لكن لها في بعض الأحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الإستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الإقتراض وإستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الإقتصادية بدون زيادة في السلع الإستهلاكية، الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الإرتفاع.

أي أن مصادر الإصدار النقدي قد تؤدي إلى زيادة حدوث التضخم في حالة وجودها بشكل مفرط في الإقتصاد، وذلك مثلما حدث في فترة التسعينات من خلال سياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي، والديون التي منحت للخبزينة العمومية، وهذا ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس العديد من القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف الناتج عن إرتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي ساهمت بدورها في رفع الأسعار.

1-2- مستوى الأجور: إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الإستهلاكية نظرا لمل هو معروف من زيادة الميل الحدي للإستهلاك عند أصحاب الأجور، وفي الجزائر يمثل الأجراء وعائلاتهم جزءا معتبرا من فئة المستهلكين للسلع والخدمات، إذ إن طلبهم على السلع والخدمات محدد بدخلهم المتحصل عليها، وأن كل زيادة في أجورهم تؤثر في مستوى الأسعار، لأن كل زيادة في الأجر تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإستهلاك النهائي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تمارس ضغطا على جانب الطلب، وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية في السنوات الأخيرة في أغلب القطاعات الصناعية والخدمية بزيادة الأجور كقطاع التربية وقطاع التعليم العالي والصناعة والصحة والأمن... إلخ، وإستجابت الحكومة لمعظم تلك المطالب، مما يعني أنه قد يسبب ذلك في إتجاه الأسعار نحو الإرتفاع نظرا لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات.

2- إرتفاع تكاليف الإنتاج: إن من بين أهم الأسباب الرئيسة في إرتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية هو إنخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل

التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية وإحتكارية على الأسعار. وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية من السلع والخدمات في المجتمع، مثل: إنتاجية العمل البشري، وإنتاجية الأصول الثابتة، وإنتاجية الأراضي وغيرها.

بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية نجد إرتفاع تكلفة الأجور أيضا الذي يعد من بين أهم عناصر المساهمة في زيادة التكاليف، فالإرتفاع المستمر في معدلات الأجور بالزيادة يؤثر في معدلات الإنفاق ويسبب كذلك نقص العرض الإنتاجي، أي تقلص العرض الكلي بسبب ضعف الإنتاجية¹. بمعنى أنه عندما تتزايد معدلات الأجور دون أن يواكب ذلك إرتفاع مناظر في مستوى الإنتاجية، فإن تكلفة الإنتاج تتزايد وتتسبب فيما بعد في زيادة إضافية في المستوى العام للأسعار، هذا لأن الزيادات في الأجور لا تعكس أبدا الزيادة في الإنتاجية في أي حال من الأحوال.

وفي الإقتصاد الجزائري، نجد أن الأجور تمثل جزءا كبيرا من التكاليف، حيث إنها تتراوح بين 40% و70% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات. ونتيجة لسياسة العمالة والدخول المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية، فإن المؤسسات كانت تتحمل أي زيادة في الأجور بالإضافة إلى أي فائض في العمالة، وبدلا من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى، أو تخفيض من معدلات أرباحها، تقوم بإستعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار.

3- الأسباب الهيكلية: في الجزائر وعلى غرار معظم البلدان النامية، لا يمكن دراسة أسباب عدم إستقرار الأسعار دون ذكر العوامل الهيكلية، حيث عانى الإقتصاد الجزائري من عوامل مختلفة تعتبر من أهم المنابع المحدثة للتضخم، أولى هذه العوامل تتمثل في ضعف مرونة العرض الغذائي أمام الطلب المتزايد، وثاني هذه العوامل تكمن في العوامل الخارجية وعلاقة الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي، وهو ما ينتج عنه ما يسمى بالتضخم المستورد، أما العمل الثالث فيعود أساسا إلى وجود حالة التخلف الإقتصادي.

¹ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005، ص 38.

ثانيا: القطاعات المحركة للتضخم بالجزائر.

إن دراسة تطور المعدل المتوسط لكل قطاع يسمح بتحديد القطاعات المحركة للتضخم¹.

1- الزراعة: نتيجة لإنخفاض العرض مقارنة بالطلب فإن أسعار هذا القطاع عرفت إرتفاعا كبيرا إنطلاقا من سنة 2000 نتيجة لسوء تنظيم عملية التوزيع للمنتجات الفلاحية وكذلك ندرة هذه المنتجات في بعض المناطق، وعموما فإن الإنتاج الفلاحي عرف تطور في الحجم قدره 9.8% سنة 2003، وإنخفض إلى 6.6% سنة 2008 ليعاود الإرتفاع تدريجيا ليصل سنة 2014 الى ما نسبته 9.8%، حيث إنخفضت وتيرة نموه حيث بلغت 1.2% في 2017، مقابل 1.8% في 2016 و6% في 2015.

2- المحروقات: نظرا لإستفادة هذا القطاع من الدعم الكبير من قبل الدولة خاصة في مجال الإستثمارات التي تجاوزت في بعض الحالات إمكانيات هذا القطاع، وكذلك عدم فائدة بعض الإستثمارات، فإن هذا التوزيع غير العقلاني للإستثمارات له تأثير كبير على التكلفة الإقتصادية وما تخلفه من ضغوطات تضخمية ولعل الإرتفاع المتزايد لأسعارها المقدر بـ 45% سنة 2008 كدليل على ذلك، بعد التوسع الكبير، من حيث الحجم، الذي تم تسجيله في سنة 2016 بـ 7.7%، عاد النشاط الإقتصادي في قطاع المحروقات نحو الإنخفاض في الإنتاج الذي تم تسجيله خلال السنوات 2006 إلى 2014، في حين إرتفعت حصة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الإسمي، منتقلة من 17.4% إلى 19.1% في 2017، وهذا نتيجة لإرتفاع الأسعار العالمية للبتروول.

3- الصناعة: إن هذا القطاع عرف عدة تحولات فيما يتعلق بمعدل نمو إنتاجه، حيث أن عملية تلبية إحتياجات كل القطاعات قد عرفت إرتفاع محسوس، فإن هذا الإرتفاع قد إنعكس سلبا على الأسعار التي عرفت بدورها إرتفاعا محسوسا، وما نتج عنه من إرتفاع في الطلب والتكاليف، أي بصورة أكثر وضوح (ضغوطات تضخمية من جانب الطلب ومن جانب التكاليف). وبالرغم من الإنتاج الصناعي قد عرف إرتفاعا خاصة سنة 2001 بمعدل 7.5% إلا أن الإشراف في المواد المخصصة للوحدات الصناعية أثر بصورة مباشرة على ظهور ضغوطات تضخمية، حيث في سنة 2017 بلغت وتيرة التوسع بـ 4.8%، مقابل 3.8% في 2016.

¹وضح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الإقتصاد الإسلامي، الطبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 32.

المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر.

يعاني الإقتصاد الجزائري من عدة مشاكل منها مشكلة التضخم التي تفاقمت بشكل ملحوظ لاسيما مع تبني سياسة الإنفتاح على التجارة الخارجية التي عملت وساعدت على تسرب المشاكل الإقتصادية من إقتصاد إلى آخر تحت ضغط إتجاه إقتصاد السوق والعملة التي تحدد دول العالم الثالث.

أولاً: التضخم الناتج عن وضعية التخلف.

إن معظم إقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الأزمات والإختلالات البنوية في إقتصادها، خاصة وأن الجزائر تحاول جاهدة إلى الخروج من دائرة التخلف، ومع هشاشة البنية التحتية للإقتصاد، وهذا الأخير يعتبر ركيزة الإقتصاد المتطور، فتحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الإعتبار مختلف الجوانب، فيعتبر النظام الإقتصادي غير كافي مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها ولذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الإقتصاد إيجابيا ومن أهم هذه العوامل:

1- النمو الديموغرافي الذي عرف تطورا هاما خلال هذه السنوات حيث وصل عدد السكان سنة 2016 حوالي 40.4 مليون نسمة، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود الإنتاج السلعي مما يزيد من حدة التضخم.

2- وأيضا الجانب الطبيعي الذي له دور هام، حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس مناطق أخرى، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة، حيث مكان العمل وتوفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبنا لذلك لا بد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق، لكن هذا سيواجه شكل هام ألا وهو نقص الهياكل القاعدية خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع، إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل على سعر البيع، وهذا ما يترتب عنه إرتفاع الأسعار وكما تجدر الإشارة إلى أن الإقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف في أداة التسيير، أي سوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم إستغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاي ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي.

ثانيا: تضخم التنمية.

تعرف التنمية على أنها العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض بإقتصادها بغية تفكيك بنود التخلف، حيث قامت الجزائر بإتخاذها من خلال المخططات الإقتصادية، ولكنها خيبت

الآمال، وذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى، ولمواجهة هذا المشكل كان لابد من تبني نظام إقتصادي جديد يتلائم مع الوضع، لجعل الإقتصاد حرا وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص، حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك للخواص بإستثناء المؤسسات الإستراتيجية للدولة.

ونتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة إجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية والمتمثلة في البطالة، حيث أصبحت تكتسي عدة خصائص أهمها:

1- إرتفاع عدد طالبي العمل ذو شهادات عالية من التعليم، حيث قدر بحوالي 420 ألف سنة 2004 وإرتفاع العدد إلى 590 ألف سنة 2016.

2- تمس البطالة أساسا أشخاص غير مؤهلين، حيث أحصى قرابة مليون بطال لهم مستوى دراسي متوسط ويقدر بنسبة حوالي 55.7% ليس لهم أي تأهيل وذلك سنة 2016.

3- إرتفاع نسبة البطالة عند الشباب أكثر من 59.9% الذين لا تقل أعمارهم عن 30 سنة، معظمهم مقبلين على العمل لأول مرة سنة 2016.

4- تعد البطالة أكثر إرتفاعا في أوساط الفئات المحرومة، وقدرت النسبة في الأوساط الفقيرة سنة 2010 بـ 94%.

ثالثا: التضخم الإنتقالي.

يعرف التضخم الإنتقالي على أنه يحدث في إطار ميكانيزم لإعادة تسوية الإختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني، لقد مرت الجزائر بمرحلة إنتقالية مع بداية التسعينيات بإنتهاجها نظام إقتصاد السوق بالطبع الذي له إيجابيات وسلبيات، حيث في الوقت الحاضر إرتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات ومس هذا الإرتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها.

الهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي بضبط الإستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة، فإنخفاض سعر الصرف مقابل العملات الأخرى أثرت سلبا على الإقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد

فقدان القدرة الشرائية، إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى رفع الصادرات وتخفيض الواردات، لكن الواقع يثبت أن الأهداف لم تتحقق كلية¹.

رابعاً: التضخم المستورد.

هذا النوع من التضخم يكون ناتجاً عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد، وهذا ما يعرف التضخم بالطلب، أو أنه ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخماً بالتكاليف، حيث أن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة وتنعكس محلياً على بيعها في السوق المحلية، خاصة وأن التجارة الخارجية تعرف حركة دورية بالجزائر لاسيما بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية، لكن الواقع أثبت أن أغلب صادراتها هي محروقات والتي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية وكذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت ولا تزال تحاول إيجاد منفذ لها.

إن خضوع الإقتصاد الجزائري لأسعار النفط وإدماجه في الإقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات وتوترات تعكس سلبيات على سائر الإقتصاد الوطني إلى العوامة التي تنادي بفتح الأسواق وإلغاء القيود الإدارية والجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لإقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر.

وما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود ما دام هناك تبادل تجاري دولي من جهة وقطيبي العالم المتقدم والمتخلف من جهة أخرى.

¹بن عربة بوعلام، التضخم في الترتيب الإقتصادية، مرجع سابق، ص 57.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في مكافحة التضخم 2001-2017.

لقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة (2001-2017) عدة تطورات في أدواتها بسبب الإختلالات المختلفة في الهيكل الإقتصادي للجزائر مما جعلها تتمكن من محاولة تحقيق الإستقرار الإقتصادي وضبط معدلات التضخم ومحاولة الحد من الضغوط التضخمية.

المطلب الأول: تقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

يعتبر هدف إستقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فعالية أكبر لهذه السياسة، وطبقا لما ينص عليه قانوني (90-10) و (03-11) غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الإعتبار سوى إستقرار الأسعار كهدف¹، وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي: "أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الإستقرار من خلال إستقرار الأسعار بإعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك"².

إن ما يستند إليه الإقتصاديون في تحليل ظاهرة التضخم في الإقتصاد الوطني هو أنها تعبر عن الإرتفاعات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الإنخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، ولذلك لقياس ظاهرة التضخم فإنه يتم الإعتماد على عدة مؤشرات أهمها تلك التغيرات في الأسعار، وعليه فإن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر يعد بمثابة الركيزة الأولى لإقتفاء آثار هذه الظاهرة في الإقتصاد الوطني، إذ تعتبر الأرقام القياسية للأسعار أهم مؤشر إحصائي يعتمد عليه في قياس معدل التضخم، ويمكن تتبع تغيرات مؤشر أسعار الإستهلاك ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) من خلال الجدول التالي:

¹ محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2004، ص12.

² Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, Rapport 2003, Op, Cit p168.

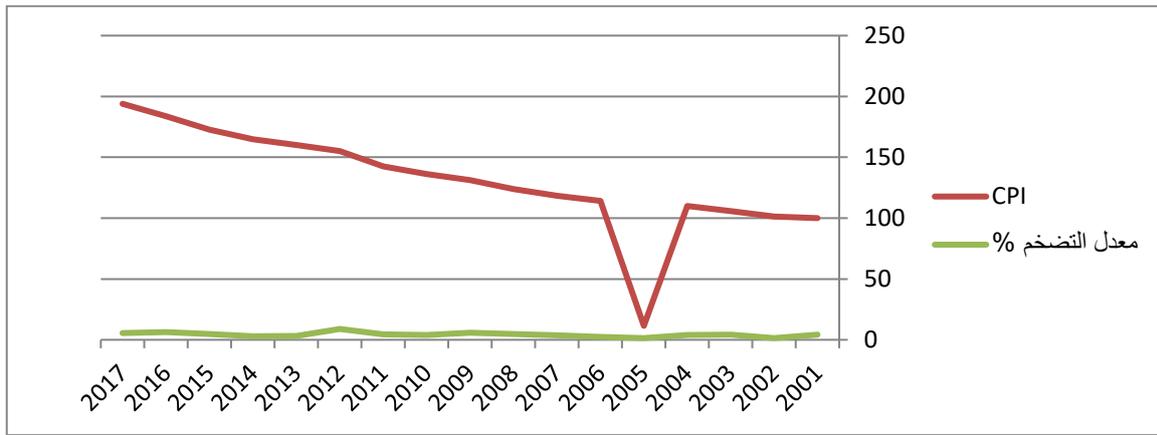
الجدول رقم (03-04): التطور السنوي لمؤشر أسعار الإستهلاك (CPI) والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

السنوات	CPI	معدل التضخم %	السنوات	CPI	معدل التضخم %
2001	100	4.2	2010	136.23	3.9
2002	101.43	1.4	2011	142.39	4.5
2003	105.75	4.3	2012	155.05	8.9
2004	109.95	4.0	2013	160.1	3.2
2005	11.47	1.4	2014	164.77	2.9
2006	114.05	2.3	2015	172.65	4.8
2007	118.24	3.7	2016	183.70	6.4
2008	123.99	4.8	2017	193.97	5.6
2009	131.1	5.7			

المصدر: - بنك الجزائر، التقرير السنوي للسنوات 2008، 2013، 2017، مرجع سابق، ص 235، ص ص 217، 142 على التوالي.

- الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz تاريخ التصفح 2019/04/22 الساعة: 21.00.

الشكل رقم (03-03): التطور السنوي لمؤشر أسعار الإستهلاك (CPI) والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (03-04).

نلاحظ من الجدول المدون أعلاه خلال فترة الدراسة أن معدل التضخم بلغ نسبة 4.2% سنة 2001، 1.4% سنة 2002 و2.5% سنة 2003، ليرتفع سنة 2004 إلى 4% وهذا الإرتفاع في معدلات التضخم راجع إلى إرتفاع أسعار النقل والإتصال بنسبة 10.7% في الجزائر العاصمة و11.2% على المستوى الوطني وأسعار التغذية بـ 3.7% و4.9% على المستوى الوطني و3.6% بالنسبة لمختلف المواد في الجزائر العاصمة و3.9% على مستوى الوطن، وبالتالي نستنتج أن السبب الرئيسي في زيادة معدلات التضخم هو إرتفاع الأسعار.

كما نلاحظ أنه في سنة 2003 قد حققت السياسة النقدية معدل للتضخم أعلى من المعدل المستهدف 03% حيث بلغت نسبة 2.5% ثم واصل في الإرتفاع إلى أن وصل إلى 4% سنة 2004 أي أعلى من المعدل المستهدف بنسبة 2.4%، ثم سجل إنخفاضاً في سنة 2005 ليصل إلى 1.4% أبين بقي المعدل المستهدف 03%، إلى جانب هذا تم أيضاً إستهداف لمعدل نمو الكتلة النقدية بين 14.8% و15.5% حيث تم تحقيق هدف السياسة النقدية نتيجة إستعمال الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، سجلت الأسعار الموجهة للإستهلاك إنتعاشاً في الإرتفاع منذ عام 2006، بحيث إنتقل معدل التضخم من 2.3% سنة 2006 إلى 3.7%، و4.8% و5.7% في السنوات 2007، 2008 و2009 على الترتيب، غير أنه يمكن إعتبار هذا الإرتفاع بصفته معتدل بفضل تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق الأمر بتنظيم أو دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، ومن ثم فإن الميل التصاعدي للتضخم المسجل إبتداء من عام 2006، يرجع أساساً إلى الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية التي بلغت 4.3%، 6.5% و7.4% في السنوات 2006، 2007 و2008 على الترتيب¹، نظراً لإرتفاع الأسعار على المستوى العالمي.

كما إنخفض معدل التضخم في الجزائر إلى 3.9% سنة 2010 ليرتفع بنسبة ضئيلة ويقدر بـ 4.5% سنة 2011، ويواصل في الإرتفاع ليصل إلى أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة بنسبة 8.9% في سنة 2012 المفسر بإرتفاع الأسعار عند الإستهلاك بـ 9% وإرتفاع أسعار المواد الفلاحية الطازجة بـ 21% وإرتفعت أسعار المواد المصنعة بـ 6.6% مقابل 5.5% في 2011 وكذلك بسبب الزيادة الهامة في الأجور، ثم بدأ التضخم يتراجع بـ 3.2% و2.9% سنتي 2013 و2014 على التوالي، وسجلت

¹ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، ملخص حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأزمة لسنة 2008، قسم الدراسات الإقتصادية، ديسمبر 2009، ص

المواد الإستهلاكية إرتفاعا بـ 5.2% سنة 2013 وتراجع سعر بعض المنتجات الإستهلاكية منها البطاطا -26% ولحم الدجاج بـ -07%.

لقد سجل معدل التضخم إرتفاعا من جديد بنسبة 4.8%، 6.4% و5.6% للسنوات 2015، 2016 و2017 على التوالي، وهذا راجع إلى الزيادات المعتبرة في أسعار مواد الإستهلاك بـ 7.4%، 7% و6% على التوالي، وكذا إرتفاع المنتجات الفلاحية وأسعار المواد المصنعة، ليفوق معدلات التضخم توقعات وزارة المالية المقدرة بـ 4%.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر 2001-2017.

إن أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للتحكم في عرض النقود، بالتركيز على تلك التي إستعملها خلال فترة الدراسة (2001-2017)، وكما نعلم أن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية التي وضعت دعائم تطبيقها إبتداء من عام 1994، بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الإقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية، ومن أجل ضمان فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية¹، ولتفادي عجز الأدوات غير المباشرة المتمثلة أساسا في سعر إعادة الخصم، وسياسة الإحتياطي الإجمالي، وعمليات السوق المفتوحة، إستحدث بنك الجزائر أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، ويمكننا تقسيم هذه الأدوات حسب إتجاهها وطبيعة دورها في ثلاثة مجموعات، فالمجموعة الأولى من الأدوات تسمح لبنك الجزائر بضخ السيولة، وتتكون من معدل إعادة الخصم، ومناقصة القروض بإستدراج العروض، أما المجموعة الثانية من الأدوات تسمح له بإمتصاص السيولة، فهي تتكون من الإحتياطي الإجمالي، إسترجاع السيولة وتسهيلات الودائع، أما المجموعة الثالثة تسمح لبنك الجزائر بضخ السيولة وإمتصاصها إذا لزم الأمر ذلك وتتمثل في عملية الأمانة وعمليات السوق المفتوحة.

¹ محمد لكصاسي، تطورات المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، جويلية 2009، ص 12.

أولاً: الأدوات المباشرة.

وهي تلك الأدوات التي تتدخل بها السياسة النقدية بطريقة مباشرة وقد نركز على أهم أداة وهي:

1- سياسة تأطير القروض وفعاليتها: هي تدخل مباشر للبنك المركزي للتأثير على القروض

التي منحها القطاع البنكي للإقتصاد حيث طبقت في الجزائر كمايلي:

- تحديد نسبة ثابتة لتطوير إجمالي القروض حيث لا يمكن تجاوزها خلال فترة معينة ويعتبر هذا الهدف كمياً

- العمل على تحقيق هيكلية معينة للقروض الموجهة للإقتصاد في إطار عملية التطهير المالي وترمي هذه العملية إلى إحداث توازن بين قروض الإستغلال وقروض الإستثمار.

- تفضيل بعض القطاعات عن الأخرى وذلك بتطبيق سياسة تأطير القروض على قطاعات دون أخرى.

طبقت سياسة تأطير القروض في الجزائر على:

1- الحزينة: حيث يحدد قانون 10/90 المبلغ الأقصى الذي يقدمه بنك الجزائر 10% من

إيرادات الميزانية المحققة خلال السنة على أن لا يتجاوز تسديد هذه القروض فترة 240 يوم.

2- المؤسسات غير المستقلة: طبقت سياسة تأطير القروض بالنسبة إلى 22 مؤسسة غير

مستقلة حيث خضعت لسقوف إئتمانية محضمة، وقد تمكنت الحسابات المكشوفة لمجموع هذه المؤسسات بحوالي 179028 مليون دينار جزائري بتاريخ 31-12-2000، وتعتبر هذه القروض قابلة للتعبئة وذلك في ظل الشروط المحددة لسقف إعادة الخصم المعمول به في كل بنك.

3- الإقتصاد: تتم مراقبة القروض الممنوحة بطريقة تستعمل فيها إجراءات وسيطة مثل سقف

إعادة التمويل، بالنسبة للمشروعات لا يمكن تجاوزها وإعادة الخصم وبذلك فإن بنك الجزائر لا يستعمل وسيلة تأطير القرض مباشرة.

ثانيا: الأدوات غير المباشرة.

وهي تلك الأدوات التي تتدخل بها السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة.

1- معدل إعادة الخصم: يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (10/90) يعامل القطاعات الإقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم الخاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده¹، وفي بداية كل سنة يقدر بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم².

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات إعادة الخصم للفترة (2000-2017)

الجدول رقم (03-05): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

إبتداء من	إلى	المعدل %	معدل التضخم %
2000/01/27	2000/10/21	7.5	0.3
2000/10/22	2002/01/19	6	2.8
2002/01/20	2003/05/31	5.5	2.8
2003/06/01	2004/03/06	4.5	4.1
2004/03/07	2016/09/30	4	4.3
2016/10/01	2017/12/31	3.5	5.6

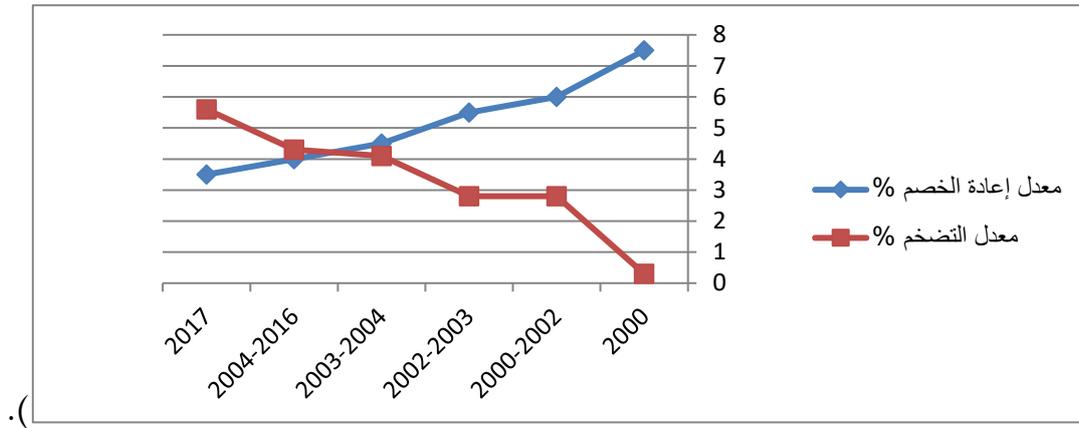
المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم: 41 مارس 2018، ص 19.

¹المادة (41) من الأمر (03-11) المؤرخ في 2003/08/26.

²المواد (69، 70، 71، 72) من قانون النقد والقرض.

الشكل رقم (03-04): تطور معدل إعادة الخصم والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

2017



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (03-05).

حسب الجدول رقم (03-05) نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في إنخفاض تدريجي، حيث كان في سنة 2000 يقدر بنسبة 7.5% لينخفض إلى 6.5% سنة 2002، بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، من 170.5 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 102.9 مليار دينار جزائري في جوان 2001، وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، ولكن هذا الإنخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على إقتحام ميدان الإستثمار لتعادلته مع معدل الفائدة المدين، وفي سنة 2002 إستمر معدل إعادة الخصم في الإنخفاض ليصل إلى 5.5%، وإنعدم في هذه السنة إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر وما يؤكد ذلك هو إرتفاع ودائعها إلى 298.4 مليار دينار جزائري.

ونفس الشيء حدث في 2003 و2004 فإستمر إنخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و4%، وبقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية سنة 2016، مما أدى بمعدلات التضخم في الإرتفاع لتصل في نهاية 2016 إلى 4.3%، مقابل 4% في معدل الخصم، وإنعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، والتي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك منذ سنة 2002، بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها، مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر إلى 611 مليار دينار جزائري في سنة 2003، في حين بلغت السيولة المصرفية 2730.9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014، ومع تراجع أسعار البترول والعجوزات في ميزان المدفوعات، تقلصت السيولة المصرفية، لتبلغ 1832.6 مليار دينار في نهاية 2015، ثم 820.9

مليار دينار في نهاية 2016، وأخيرا 482.4 مليار دينار في نهاية شهر أكتوبر 2017، وذلك في ظرف تميز بإستئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، إبتداء من شهر مارس 2017، مع وضع قيد التنفيذ للتمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017، إرتفع مستوى السيولة ليلغ 1380.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، أي بنمو قدره 77% مقارنة بمستواها المسجل في السداسي الأول من سنة 2017، و68.2% مقارنة بنهاية 2016. الذي قابله إنخفاض في معدل إعادة الخصم بـ 3.5%.

2- الإحتياطي الإجباري: المادة 93 من قانون النقد والقرض ألزمت البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين إحتياطي يحسب إما من مجموع الودائع أو لجزء منها، وإما من مجمل توظيفاتها أو لجزء منها، ويسمى هذا الإحتياطي بالإحتياطي الإجباري، والذي مبدئيا لا يمكن أن يتجاوز 28% من المبلغ الذي أستعمل كأساس للحساب، كما يمكن لبنك الجزائر أن يرفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك، وكل نقص في قيمة الإحتياطي القانوني لأي بنك سيعرضه بغرامة يومية بنسبة 01% من هذا النقص، ويحق للبنك المعاقب أن يقدم طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو لمجلس الدولة، وقام بنك الجزائر ولأول مرة بفرض الإحتياطي القانوني بنسبة 2.5% في أكتوبر 1994 من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة¹، غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، إلا أنها تبقى الأداة الوحيدة والتقليدية في حوزة بنك الجزائر لكن الأمر رقم (03-11) ألغى المادة 39 من القانون (90-10)، الذي وضع هذه الأداة دون التكفل، وينص القانون الجديد على أدوات السياسة النقدية ماعدا الإحتياطي القانوني².

ونظرا لأهمية هذه الأداة بإعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية إذا أستعملت كما ينبغي، وبالتالي كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم (04-20) المؤرخ في 2004/03/12.

¹النشاشيبي كرم وآخرون، تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص 59.

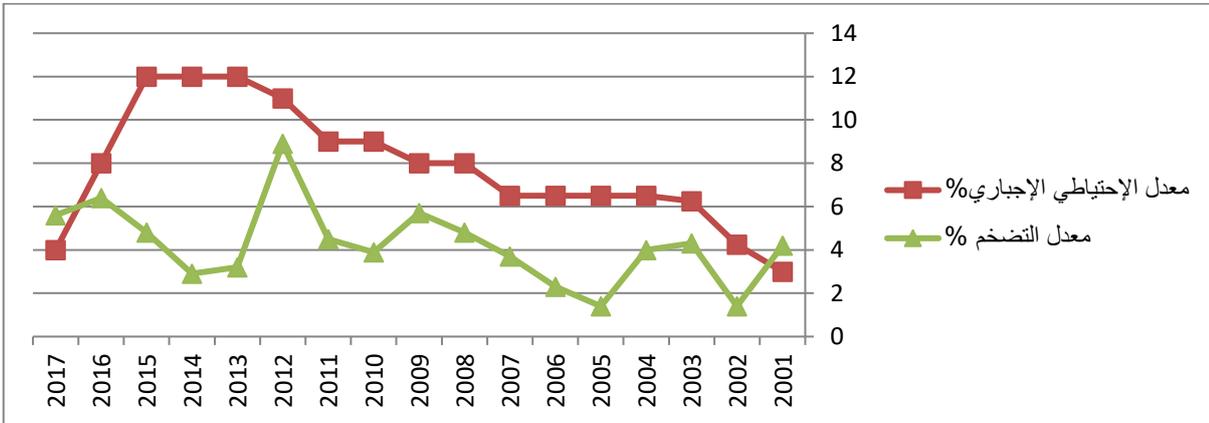
²المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص 53.

الجدول رقم (03-06): تطور مؤشرات أداة الإحتياطي الإجباري للفترة (2001-2017).

السنة	معدل الإحتياطي الإجباري %	معدل الفائدة على الإحتياطي الإجباري %	حجم الإحتياطي الإجباري (مليار دينار)	معدل النمو السنوي %	معدل التضخم %
2001	3	-	43.5	-	4.2
2002	4.25	2.5	109.5	151.72	1.4
2003	6.25	2.5	162.7	15.71	4.3
2004	6.5	1.75	157.3	24.15	4.0
2005	6.5	1	171.5	9.03	1.4
2006	6.5	1	184.5	7.6	2.3
2007	6.5	1	272.1	47.6	3.7
2008	8	1	394.7	45.05	4.8
2009	8	0.5	394.8	0.025	5.7
2010	9	0.5	464.7	17.7	3.9
2011	9	0.5	538.6	15.9	4.5
2012	11	0.5	717.8	33.27	8.9
2013	12	0.5	899.9	25.36	3.2
2014	12	0.5	1003.5	11.51	2.9
2015	12	0.5	1000.6	-0.28	4.8
2016	8	0.5	888.5	-11.20	6.4
2017	4	0.5	1475.5	66.06	5.6

المصدر: - بنك الجزائر، النشرات الثلاثية الإحصائية (2008-2017).

الشكل رقم (03-05): تطور مؤشرات أداة الإحتياطي الإجباري مقارنة بالتضخم للفترة (2001-2017).



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (03-06).

إن رفع معدل الإحتياطي الإجباري منذ سنة 2002 وخاصة إبتداء من سنة 2008 و2009 وتواصله في حتى غاية 2015 يعتبر تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية وقد أدى تطور معدلات الإحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الإحتياطي الإجباري، إذ أدى إرتفاع معدل الإحتياطي الإجباري مع نهاية سنة 2002 إلى نمو هذه الإحتياطات بمعدل سنوي قدره 151.72%، كما أدى إرتفاعها سنة 2017 إلى تسجيل معدل سنوي قدره 66.06% كما هو موضح في الجدول رقم (03-06).

3- أداة إسترجاع السيولة: تعتبر آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي إستحدثتها كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل سنة 2002، وتعتمد آلية إسترجاع السيولة على إستدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية التي لديها سيولة فائضة من خلال الإعلان عن مناقصة ويتم إعتبارها توظيف على بياض بمعدل فائدة ثابت أو متغير وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ إسترجاع السيولة لتتقل من 400 مليار دينار جزائري سنة 2004 إلى 1100 مليار دج منتصف جوان 2007 مقابل الإتجاه التصاعدي للسيولة البنكية التي قدرت بـ 2188 مليار دج في شهر ديسمبر 2012 لتتخفف إلى 1852 مليار دج في شهر مارس 2013 نظرا لوجود آلية أخرى شرع تطبيقها منذ سنة 2012 وهي أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة.

خاتمة الفصل:

لقد تطلب تحول الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق إحداث عدة إصلاحات عميقة على مستوى الدائرة النقدية والحقيقية حتى يتم إعطاء دور للنقد وللسياسة النقدية:

1- همشت السياسة النقدية لمدة ثلاث عقود من خلال صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض الذي دعم هذا التحول والعمل وفق مبادئه، كما أعاد للبنك المركزي مهامه التقليدية وأعطاه الإستقلالية في إدارة السياسة النقدية

2- إن السياسة النقدية من أبرز السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر، خاصة بعد سنة 1990، لذا تم إتباع سياسة نقدية إنكماشية صارمة إبتداء من سنة 1994 تزامنت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي (1994-1998)، الذي تدعمه مؤسسات النقد الدولية.

3- تغير التوجهات السياسية النقدية خلال الفترة (2001-2017) من خلال تطبيق سياسة نقدية توسعية لدعم التنمية الإقتصادية.

4- أسباب التضخم في الجزائر هي أسباب هيكلية، إضافة إلى أن معظم شروط إستهداف التضخم غير محققة في الجزائر لكن بالإمكان الإعتماد على الأسلوب وذلك من خلال تبني السلطة النقدية لهدف إستقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف أساسي للسياسة النقدية وإعطاء إستقلالية أكبر لبنك الجزائر.

يعتبر التضخم واحد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول، إذ يعبر عن الإرتفاع المستمر للأسعار، ويمثل عنصر من عناصر الدخل النقدي كالأرباح أو الأجور، زيادة على ذلك الإفراط في خلق الأرصدة النقدية وإرتفاع التكاليف.

وتعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات، سواء كانت كمية أو كيفية، والملاحظ أن السياسة النقدية تعتبر أكثر فعالية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية وهذا لعدة إعتبارات منها غياب قنوات إبلاغ السياسة النقدية، ومن هنا كان على تلك الدول العمل على تفعيل السياسة النقدية في إقتصادياتها إلا أن هدفها النهائي يبقى تحقيق إستقرار الأسعار.

يمكن الإشارة إلى السياسة النقدية بأنها عملية توسعية أو إنكماشية، حيث أن التوسعية تزيد من السياسة الإجمالية المعروضة من النقود بسرعة أكبر من المعتاد، بينما الإنكماشية تقوم بتوسيع المعروض من النقود ببطء أكثر من المعتاد، وكل هذا بإستخدام مجموعة من الأدوات والتي تنقسم إلى أدوات كمية (غير مباشرة) وأدوات نوعية (مباشرة)، فالأولى تنحصر في معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، وسياسة الإحتياطي الإجباري، أما الثانية فتتمثل في أسلوب العلانية، الإقناع الأدبي، الأوامر والتعليمات، وكذا تنظيم القروض الإستهلاكية. كما توجد مجموعة من القنوات لإنتقال هذه السياسة والتي تتمثل في قناة سعر الفائدة، قناة سعر الأصول، قناة سعر الصرف، وقناة القروض.

النتائج:

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- 1- السياسة النقدية هي أكثر الوسائل تفضيلاً في السياسة الاقتصادية، ولكن نجاحها الكامل يرتبط بتوفر مجموعة من الشروط الهيكلية والظرفية، مثل تطور النظام المالي وخبرته في إدارة السيولة النقدية.
- 2- تتسم أدوات السياسة النقدية بالفعالية في معالجة الضغوط التضخمية أكثر منه في حالات الكساد وذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في إرتفاع معدلات التضخم.
- 3- يمثل التضخم حالة من حالات عدم التوازن في الإقتصاد الكلي وبالتالي تكون مسبباته الأساسية إما إرتفاع الطلب الكلي أو إنخفاض العرض الكلي نتيجة لزيادة التكاليف.

4- إعتد بنك الجزائر في تحقيق أهدافه على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بكثرة، ويرجع ذلك لفعاليتها مقارنة بالأدوات المباشرة ولكن تهميش سياسة السوق المفتوحة نظرا لعدم تطور السوق المالي في الجزائر.

5- يعتبر التضخم المستورد من أهم أسباب التضخم في الجزائر لذلك يصعب تفسير التغيرات في معدلات التضخم بتغير إستقلالية البنك.

6- جاء قانون النقد والقرض ليضع حدا لعلاقة التبعية القائمة بين البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية.

إختبار الفرضيات:

1- لا يمكن الإعتماد على السياسة النقدية وحدها في معالجة التضخم إلا بالتنسيق بين مختلف السياسات الإقتصادية ومنها السياسة المالية.

2- تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الإستقرار الإقتصادي، وبما أنها تمثل الجانب النقدي للسياسة الإقتصادية العامة فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع إحدى أدوات السياسة الإقتصادية الأخرى.

3- إن دور البنك المركزي في الإقتصاد الجزائري هو تفعيل السياسة النقدية في محاربة التضخم، من خلال تحديد الهدف الأساسي وهو تحقيق الإستقرار في الأسعار وبالتالي إختيار الأدوات الملائمة لذلك.

4- إن أهم مجال رئيسي من أجل سياسة نقدية فعالة هو إعطاء حرية أكبر وإستقلالية للبنك المركزي وبالتالي تحديد الأدوات المناسبة بمعزل عن أي ضغوط حكومية.

5- يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في الجزائر من خلال تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق التشغيل الكامل.

الإقتراحات والتوصيات:

- 1- يستدعي إستخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينها حسب الظروف السائدة والأهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة مع تجنب التضارب التي تعرقل فعالية السياسة النقدية.
- 2- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية، تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في إتخاذ القرار.
- 3- السعي لتفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة سياسة السوق المفتوحة.
- 4- دعم الإستقلالية القانونية بالتطبيق الفعلي لنصوص التشريعات في الواقع لضمان الأثر الإيجابي للإستقلالية القانونية للبنك المركزي على معدلات التضخم.
- 5- ضرورة إعطاء حرية أكبر لبنك الجزائر في إختيار الأهداف والأدوات التمكينية من تحديد هدف تحقيق الإستقرار في الأسعار كهدف أساسي، وإستخدام كافة الوسائل التي يراها ملائمة لتحقيق هذا الهدف وذلك لتجنب تعدد الأهداف الذي يحول دون النجاح في تحقيق أي منها.
- 6- التقليل من الإستيراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في إرتفاع معدلات التضخم المحلية.
- 7- ضرورة خلق سوق مالي في الجزائر، وتوفير كافة الظروف الملائمة لنجاح سياسة السوق المفتوحة، لئتم الإعتماد عليها ضمن أدوات السياسة النقدية.
- 8- على السياسة النقدية في الجزائر محاولة التوفيق بين هدف التضخم وبين ضرورة توفير جو ملائم للإستثمار الوطني.

آفاق الدراسة:

أما عن آفاق الدراسة فإننا نقترح مجموعة من المواضيع المكتملة لموضوعنا ألا وهي:

- 1- تطور السياسة النقدية في الجزائر وأثر إستقرار أسعار الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية.
- 2- تطور التضخم في الجزائر.
- 3- دور السياسة النقدية في الجزائر في مكافحة التضخم في ظل العولمة؟
- 4- دراسة أثر إستقلالية البنك المركزي على إستقرار أسعار الصرف كهدف وسطي للسياسة النقدية حالة الجزائر.

المقدمة

الفصل الأول:

ماهية السياسة
النقدية

الفصل الثاني:

ظاهرة التضخم وسبل معالجته

الفصل الثالث:

فعالية

السياسة
النقدية في ضبط معدلات التضخم

الذاتمة

قائمة

المراجع

فہرست

المحتویات

فہرست الجداول
والأشكال

قائمة المراجع

أ- الكتب:

- 1- أحمد فريد مصطفى، سعيد محمد السيد حسن، السياسات النقدية البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 2- أحمد هني، العملة والنقود، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 3- أوجيست سوانينج، ترجمة خالد العامري، الإقتصاد الكلي، دار الفاروق للإستثمارات الثقافية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 1، 2008، الطبعة الأجنبية 2005.
- 4- البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 5- السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة 1، دار الفكر، الأردن، 2010.
- 6- الصادق علي توفيق، السياسات النقدية في الدول العربية، العدد الثاني، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبوظبي، 1996.
- 7- الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة 2، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984.
- 8- النشاشيبي كريم وآخرون، تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 9- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 10- حسين بن سالم جابر الزبيري، التضخم و الكساد، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 11- جون ماينارد كينز، ترجمة نهاد رضا، النظرية العامة، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، 2010.
- 12- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1992.
- 13- زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر و أسبابها و نتائجها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980.
- 14- سليمان مجدي، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.

- 15- سام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.
- 16- سعيد الحضري، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، مصر، بدون سنة.
- 17- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 18- شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود، دار النهضة العربية، مصر، 1969.
- 19- شوتر منهل، العمار رضوان، النقود و البنوك، مؤسسة ألاء للطباعة و النشر، الأردن، 1996.
- 20- صبحي تدريس قريصة، النقود والبنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1986.
- 21- صخري عمر، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 22- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 23- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2013.
- 24- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000.
- 25- عبد الحميد عبد المطلب، العدل محمد رضا، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة 3-5 مارس 1990.
- 26- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 27- عبد العزيز شرابي، الإقتصاد الجزائري، مطبعة الأمير، قسنطينة، 2003.
- 28- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة 2، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
- 29- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسات شباب الجامعة للنشر، مصر، 2006.
- 30- عوض فاضل، اسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1990.
- 31- قدي عبد المجيد، مدخل إلي السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 32- محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.
- 33- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1978.

- 34- محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، بلد النشر غير مذكور، 1997.
- 35- محمد يوسف، عبد النعيم مبارك وكمال أمين الوصال، إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 36- محمود السيد محبوب، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر و التوزيع، لبنان، 1999.
- 37- محي الدين الغريب، إقتصاديات البنوك والنقود، دار الهناء للطباعة، مصر، 1971.
- 38- مصطفى رشدي شيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- 39- معتوق سهير محمود، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الطبعة 1، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1988.
- 40- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1995.
- 41- نداء محمد الصوص، الإقتصاد الكلي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، سوريا، 2007.
- 42- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الإقتصاد الإسلامي، الطبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 43- يوسف كمال محمد، السياسة الإقتصادية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1996.

ب- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1- احمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم في البلدان النامية - دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005-2006.
- 2- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 3- بوعلام بن عربية، التضخم في التربية الإقتصادية، حالة الإقتصاد الجزائري، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2009.

- 4- تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2002.
- 5- شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 2001.
- 6- صابري ماجدة وآخرون، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتعديل الهيكلي -تجربة الجزائر-، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قلمة، الجزائر، 2009-2010.
- 7- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 8- علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية و نقود، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 9- عياش قويدر، اصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1999.
- 10- معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال التضخم (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013-2014.

ج- الملتقيات والمجلات:

- 1- بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدي، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 29 و30 نوفمبر، 2004.
- 2- محمد بلعيدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد37، جامعة قسنطينة1، الجزائر، جوان2012.

د- القوانين والأوامر

- 1- المادة 55، القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق.

- 2- المادة 11، القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في رمضان 1410 هجرية الموافق لـ 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 1990.
- 3- المادة 35، الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 26 أوت 2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 2003.
- 4- المادة 35، الأمر (04-10) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 16 رمضان 1431 هجرية، الموافق لـ 26 غشت 2010 المعدل والمتمم للأمر (03-11) والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 210/09/01.
- 5- المواد (69، 70، 71، 72) من قانون النقد والقرض.
- 6- المادة (41) من الأمر (03-11) المؤرخ في 26/08/2003.

و- التقارير والنشرات الإحصائية

- 1- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2008.
- 2- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، 2011.
- 3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.
- 4- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
- 5- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2017، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
- 6- بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم: 41 مارس 2018.
- 7- بنك الجزائر، النشرات الثلاثية الإحصائية (2008-2017).
- 8- صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي الموحد، أبوظبي.
- 9- محمد لكصاسي، التطورات النقدية والإقتصادية للجزائر، عرض التقرير السنوي 2010، بنك الجزائر، أوت 2010.
- 10- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2004.
- 11- محمد لكصاسي، تطورات المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، جويلية 2009.

- 11- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005.
- 12- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، ملخص حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأزمة لسنة 2008، قسم الدراسات الإقتصادية، ديسمبر 2009.
- 13- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.